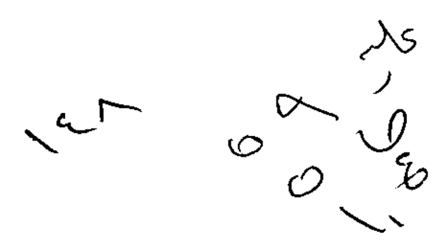


قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي

إعداد

يحيى أحمد سلمان جلال

المشرف

الأستاذ الدكتور أحمد خالد شكري

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التفسير

كلية الدراسات العليا

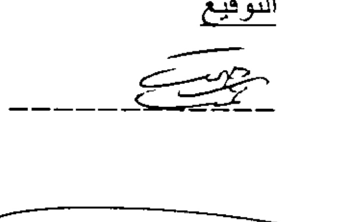
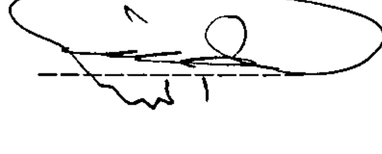
الجامعة الأردنية

أيار / 2006

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هـذه الرسالة (قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي)

وأجيزت بتاريخ: ٢٧/ ٤ /٢٠٠٦م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور أحمد خالد شكري... مشـــرفاً أستاذ التفسير – أصول الدين	
الدكتور مصطفى إبراهيم المشني...عضواً أستاذ التفسير – أصول الدين	
الدكتور محمد خازر المجالي ...عضواً أستاذ مشارك التفسير – أصول الدين	
الدكتور محمد الزغول...عضواً أستاذ مشارك التفسير – أصول الدين (جامعة مؤتة)	

الشكر

الحمد لله رب العالمين، أشكره على نعمه وآلائه سبحانه، فله الحمد وله الشكر حمداً كثيراً طيّبا مباركاً فيه.

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى الجامعة الأردنية التي أتاحت لي فرصة الدراسة، ويسّرتها لي، وأخصّ بالشكر القائمين على شعبة الإيفاد، فلهم كلّ الشكر والتقدير والاحترام.

كما أشكر كلية الشريعة جميعَ أعضائها، على استقبالهم لي، ومساعدتهم واهتمامهم ورعايتهم، فجزاهم الله خير الجزاء.

وأتوجه بالشكر إلى مشرفي وأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور أحمد شكري -حفظه الله- الذي لم يألُ جهداً في إعانتي على إتمام هذا البحث، رغم كثرة المهمات والمشاغل، أسأل الله أن يأجره ويثيبه وينفع به المسلمين.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور مصطفى المشني والدكتور محمد المجالي والدكتور محمد الزغول على ما قدّموه من وقت وجهد في قراءة البحث، وما قدموه من ملحوظات وتصويبات من شأنها أن ترفع سويّة العمل.

وأشكر جميع أساتذتي الذين تشرفتُ بالتتلمذ على أيديهم، وكل من قدم لي مساعدة في إنجاز هذا البحث.

وأقدم الشكر الجزيل إلى جميع أهلي، والدي ووالدتي وإخواني وأخواتي، على الدعم المستمر والتشجيع المتواصل، وأخص بالذكر أخي يعقوب الذي أفدت من كتبه، وأخي سلمان الذي أعانني في طباعة هذه الرسالة.

فجزى الله الجميع خير الجزاء ..

فهرس المحتويات

قواعد الترجيح والاختيار في القراءات عند الإمام مكي بن أبي طالب القيسي

إعداد
يحيى أحمد سلمان جلال
المشرف
الأستاذ الدكتور أحمد خالد شكري

الملخص

تناول هذا البحث قضية الترجيح والاختيار في القـــراءات عمومـــاً، فعـــرّف هذين المصطلحين، وبيّن الفرق بينهما، وتحدث عن مكانة الاختيار وأثره في علـــم القراءات، وكان ذلك بعرض المراحل الهامّة التي مرّ بها علم القراءات، فتطرّق إلى موضوع العرضة الأخيرة، وجمع أبي بكر، وجمع عثمان، ثم اختيار ابـــن مجاهـــد للسبعة، ثم اختيار غيره للعشرة، وباستعراض هذه المراحل تبيّن للباحث أن مـــسألة الاختيار هي التي تحكمت بتواتر قراءة أو بشذوذ أخرى.

ووضّحت الدراسة أسباب اختيار قراءة على أخرى، باستنباط القواعد التـــي اعتمد عليها الإمام مكي بن أبي طالب في اختياراته للقراءات، وكان بعـــض هـــذه القواعد متعلقا بالرواة، هي قراءة الأكثر، وقراءة أهل الحرمين، وبعـــضها متعلقـــا بالمعنى، هي الأظهر في الدلالة على المعنى، وسياق الكلام، وبعضها متعلقا باللغة، هي الأصل في اللغة، والأفشى، والأخف، ووجود النظير، وبعضها متعلقـــا برســـم المصحف، أي ما وافق الرسم العثماني، وبعضها متعلقا بما روي عن النبي صـــلى الله عليه وسلم.

المقــدمـــة:

الحمد لله الذي أنزل أعظم الكتب على أعظم الرسل، إلى خير أمة أخرجــت للنـــاس، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، ومن مظاهر رحمته ﷺ أن سأل ربَّه التخفيــفَ في قراءة القرآن، فأُنزل على سبعة أحرف.

وبعد: فإن موضوعَ الأحرف السبعة من أوّل نزولها موضوعُ بحثٍ ودراسة ونقاش[1]، وكان رسول الله ﷺ يفصِلُ بين أصحابه، وكفى برسول الله ﷺ -الذي نزل عليه الوحي- معلّما ومرشدا.

ومع مرور الزمن استمرت التساؤلات، وازدادت الضرورة لتمييز الثابت من القراءات المقطوع بصحته عن غيره، فتصدّى للأمر أئمة أعلامٌ وجهابذة أقطاب، قضَوا أعمـــارهم فـــي حفظ القرآن وتعلّم قراءاته، وضبطها وإتقانها، والتمييز بين المقبول منها والمردود، وتطلّب ذلك وضعَ شروطٍ وضوابط لقبول القراءة. فنشأ علم القراءات، وتنوّعت فروعه واتجاهاته، وحظي بالعناية التامة من قِبل المتخصّصين.

ولصلة هذا العلم بالقرآن كان الاهتمام به ضروريا، والعناية به وحفظه عناية وحفظـــا للقرآن، وقد حرص العلماء والقراء على تلقّي القراءات بأقصى درجـــات الحَيطـــة والتوثـــق، والقراءة بما ثبت منها، وترك ما عدا ذلك. ثم اختار القرّاء من بين مرويّاتهم مـــا تميـــل إليـــه النفس، من غير أن يقدّموا جانب الاختيار على اتباع الآثار.

وكان من فضل الله عليّ أن درستُ القراءات في المرحلة الجامعية الأولـــى، ويلاحِـــظ الدارسُ لهذا الفن دقة العلماء المتخصّصين في نقل القـــراءات بأوجههـــا وطرقهـــا المختلفـــة، واختلافاتها اليسيرة أحيانا، مما يؤكد حفظ الله سبحانه وتعالى لكتابه. لكن قد يلحظ الدارس أيضا بعض اختلاف في آراء تتعلق بالقراءات، خاصة من حيث نشأتها أو صلتها بالأحرف الـــسبعة وتاريخ شذوذها إلى غير ذلك من القضايا الهامة، التي يثار حولها تـــساؤلات عديـــدة، ومـــن تجربتي فإن بعض المتقنين للقراءات العشر يخشون الخوض في بعض هذه التفصيلات، لـــذلك أحببتُ أن يكون امتداد دراستي لما بدأت به من علم القراءات، وأحببت أن يكون فـــي بعـــض

(1) إشارة إلى نقاش الصحابة فيما بينهم، وسؤالهم: من أقرأك هذا؟ واحتكامهم إلى رسول الله ﷺ.

الجزئيات ذات الصلة بنشأة القراءات والاختيار فيها. فطفِقت أبحث في الكتب، وأطالع العنوانات المختلفة، واستشرت أصحاب الاختصاص، فأشار علي أستاذي ومشرف الرسالة الأستاذ الدكتور أحمد شكري بعنوانها. فنظرتُ فيه وعقدت العزم عليه بإذن الله.

وتبلورت مشكلة الدراسة وأهميتها وما ستجيب عنه فيما يلي:

- ستحاول الدراسة تسليط الضوء على موضوع الترجيح والاختيار بين القراءات، بتعريفهما وبيان الفرق بينهما، ومن الضروري الحديث قبل ذلك عن ظهور الاختيار في علم القراءات ومكانته وأثره على القراءات.

- ستبين الدراسة -إن شاء الله- أن أسباب اختيار قراءة على غيرها لم يكن عشوائيا، بل كان مستنداً إلى ضوابط وأسس وقواعد معينة، بناءً عليها كان العلماء يختارون قراءة على أخرى. وستتناول هذه الدراسة أحَد العلماء المتقدمين والمتبحرين في علوم القرآن عامة، والتفسير والقراءات خاصة، ومن لهم باع طويل في علوم اللغة والإعراب، هو الإمام مكي بن أبي طالب القيسي، وقد عُني بالتأليف في مجال القراءات وتوجيهها، ورجّح واختار من بين القراءات مبيّناً أسباب اختياره، التي تعطي بدورها تصوّراً عن أسباب اختيارات غيره من العلماء والقراء، ومن ثم اختيار العلماء لقراءات الأئمة السبعة والعشرة.

- مسألة الترجيح والاختيار تبرز مزيدا من معاني الكلمة القرآنية ودلالات النص القرآني وبلاغة الجمل القرآنية، وتناسقها وانسجامها، كما تدعو إلى التعمق في فهم القرآن والتعامل معه، مما يثري جانب تفسير القرآن.

الدراسات السابقة :

من خلال اطّلاعي على ما كُتب حول القراءات القرآنية لم أجد دراسة تخصصت بدراسة أسس وقواعد الترجيح والاختيار عند الإمام مكي بن أبي طالب. وقد جاء التعرّض لموضوع الترجيح والاختيار بصورة مختصرة ومختلفة عن دراستي مثل:

- دراسة بعنوان "منهج الإمام الطبري في القراءات في تفسيره" رسالة ماجستير في قسم التفسير للباحث عبد الرحمن الجمل، إشراف الأستاذ الدكتور فضل عباس، الجامعة الأردنية، 1992 م. وعنوان المبحث الثالث في الفصل الثالث: "الترجيح والاختيار في القراءات ومنهجه فيه" ذكر الباحث فيه بعض أقوال أهل العلم في الاختيار، ثم تكلم عن منهج الطبري في اختياره وترجيحه ذاكراً الأسس التي اعتمد عليها الطبري وأمثلة على ذلك. فالدراسة اهتمّت

ببيان منهج الطبري في القراءات بشكل عام، وتحدثت عن موضوع الترجيح والاختيار عنده في مبحث واحد.

- "علل اختيارات الفرّاء في القراءات القرآنية في كتابه: معاني القرآن" ، رسالة ماجستير في قسم اللغة العربية للباحث مازن أحمد الفارس، إشراف الدكتور محيي الدين رمضان، جامعة اليرموك، 1987 م. وتحدثت عن أسباب اختيار الفرّاء لبعض القراءات التي نصّ عليها في الكتاب المذكور، والفرّاء من أئمة النحو، والدراسة اهتمت بالجانب النحوي، واختلاف النحاة وآرائهم.

إضافة إلى اختلاف الإمام الذي تحدثت عنه هذه الدراسة عن الإمامين السابقين، فإن فكرة هذه الدراسة ومقدماتها وترتيبها وتقسيمها ونتائجها مختلفة، وكذلك الأمثلة التي تعرضت لها.

- "الاختيار في القراءات والرسم والضبط" للأستاذ محمد بالوالي، وأصلها رسالة دكتوراه في المغرب، تحدث الباحث فيها عن موضوع الاختيار مركزا على جانب ذكر أعلام الاختيار، وذكر منهم الإمام مكياً معرّفاً به وبطريقته في الاختيار بشكل مجمل.

- "اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءة" للدكتور محمد موسى نصر، وأصلها رسالة دكتوراه من جامعة القرآن الكريم بالسودان جمع الباحث فيها اختيارات الإمام أبي عبيد موجهاً ومحتجاً لها، وهي دراسة لم تعنَ باستنباط قواعد الترجيح والاختيار واستخراجها.

كما أن هناك دراسات عديدة تعرّضت للإمام مكي بن أبي طالب لم تتحدث إحداهن عن أسباب الترجيح والاختيار عنده، وما اطلعت عليه من هذه الدراسات ما يلي:

- "مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن" للدكتور أحمد حسن فرحات، وأصلها رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر، تكلم فيها الباحث عن الإمام مكي ومؤلفاته ومنهجه في التفسير وقيمة تفسيره، وتحدث عن موضوع القراءات ومنهج الإمام مكي في التوجيه بشكل مختصر دون أن يشير إلى القواعد التي اتبعها مكي في اختياراته.

- "جهود الإمام مكي بن أبي طالب في القراءات القرآنية وإعراب القرآن" للدكتور شرف الدين علي الراجحي، وهي كعنوانها وصفت كتب الإمام مكي وعنايتها بالقراءات وإعراب القرآن.

- "توجيهات مكي للقراءات القرآنية من وجهة نظر نحوية في ضوء علم اللغة الحديث" رسالة ماجستير في اللغة العربية، للباحث منصور الكفاوين، إشراف الأستاذ الدكتور أحمد نصيف الجنابي، جامعة مؤتة، 1995 م.

- "التفكير الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي في ضوء علم اللغة المعاصر" رسالة دكتوراه في اللغة العربية، للباحث أحمد الغرايبة، إشراف الدكتور جعفر عبابنة، الجامعة الأردنية، 2003 م.

- "الدرس الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي" رسالة ماجستير في اللغة العربية، للباحث بكر أبو معيلي، إشراف الدكتور عبد القادر مرعي، جامعة مؤتة، 2003 م.

وقد اطلعت على الدراسات السابقة جميعها واستفدت منها، خاصة فيما يتعلق بجانب الترجمة للإمام مكي، فقد كفتني التوسّع في ذلك.

منهج الدراسة :

من المهم في دراسة تتعرض لقواعد الترجيح والاختيار في القراءات، أن تفرد بداية مباحث في نشأة القراءات وصلتها بالأحرف السبعة، والمراحل التي مرت بها خاصة فيما يفيد جانب الاختيار، ثم التعريف بمفهوم الترجيح والاختيار والتفريق بينهما، ثم اقتضت طبيعة الدراسة والبحث في هذا الموضوع عند الإمام مكي أن تركز على الجانب التطبيقي، وباستعراض مصنفات الإمام مكي بن أبي طالب المطبوعة فإن ترجيحه واختياراته في القراءات كانت ضمن كتابه "الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها"، وقد قام الباحث بقراءة الكتاب وتتبع مواضع الترجيحات والاختيارات وجمعها وتصنيفها ودراستها، ثم استنباط القواعد والأسس التي كان يعتمد عليها الإمام مكي في الترجيح والاختيار. مع النظر في آراء المفسرين والمعربين والموجِّهين الآخرين، ومقارنتها مع كلام الإمام مكي، وإضافة ما لم يذكره، والتعرّض إلى اختيارات الأئمة الآخرين، وموافقتهم أو مخالفتهم لمكي وأسباب ذلك.

ولإبراز هذه العلل والأسباب التي اعتمد عليها الإمام مكي في اختياراته، ونظرا لاعتماده عليها كثيرا، وتكرارها في كتابه، وأخذِه بها في كافة المواضع التي اختلف فيها القراء الذين التزم بذكرهم، جاءت تسميتها بالقواعد إظهارا لها وتوضيحا، فهي تسمية اصطلاحية في هذا البحث.

وبالنسبة للصعوبات، فإنّ الباحثَ في علم القراءات، مع تيقنه التام بحفظ القرآن والقراءات المتواترة، إلا أنه تواجهه قراءات غير محفوظة، وتواجهه الأقوال العديدة في معنى الأحرف السبعة، والصلة بينها وبين القراءات، والفرق بين القراءات والقرآن، وكيف وصلت القراءات إلى الأئمة العشرة المعروفين، وما حال القراءات قبلهم؟ وتفصيلات كثيرة تتعلق بجانب القراءات والمراحل التي مر بها، وكل هذه الأمور مرتبطٌ بعضها ببعض، واتخاذ رأي في واحدة لا بد أن يستقيم مع الآراء في غيرها، فقد قُدمت في بعض فروع القراءات حلولٌ لإشكالات أقامت إشكالات أخرى، أو ناقضت حلولا في فروع أخرى. كل هذا يجعل دراسة القراءات تتطلب الصبر والأناة، والنظرة الشاملة لهذا العلم، ومراعاة التسلسل الطبيعي له. فبعض الدراسات المتعلقة بالقراءات تبدأ من الخاتمة، أي بالقراءات العشر المتواترة، وتنظر إلى الأحرف السبعة من خلالها.

والباحث في جزئية معيّنة في علم القراءات بحاجةٍ إلى أن يتلمّس طريقه، ويعرف خط سيره في المراحل المختلفة، حتى يصل إلى ما يريد، ولا يعيد ما في الكتب كما هو دون إضافة جديد.

واحتاج البحث –خاصة الفصل الأول– أن أقرأ كثيراً في كتب القراءات وعلوم القرآن وتاريخه وكتب الحديث والتفسير، أنظر أيّها أزكى طعاما، فآخذ وأقارن وأدوّن، واستفدت كثيرا، وحاولتُ أن أتتبّع بعض الأحداث المهمة وأجمع الأقوال وأوفّق بينها ما استطعت، وأخلص إلى النتائج التي تستقيم مع مجريات الأمور.

أما ما يتعلق بكتاب الإمام مكي فإنه كثيرا ما يذكر اختياره معللا بأكثر من علة، وحتى تكون الأمثلة دالة بوضوح على القواعد التي أشرتُ إليها، فقد انتقيتُ من الأمثلة ما اختار فيها لعلة واحدة، وأفردت مبحثا لما لم أجد له مثالا على ما ذكرت، وكان ذلك سببا في أن أتقيّد بأمثلة معيّنة، فاختياره ضيّقَ عليّ في الاختيار.

وتم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصل تمهيدي ثم فصلين وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة:

الفصل التمهيدي: مِن الأحرف السبعة إلى القراءات العشر المتواترة

(ظهور الاختيار ومكانته)

المبحث الأول: نزول القرآن على سبعة أحرف

الخاتمة

وأخيراً فقد بذلت ما في وسعي، وما كان في هذا البحث من صواب فمن توفيق الله، وما كان فيه من خطأ فمن ضعفي وتقصيري، وأقول: رب زدني علماً.

الفصل التمهيدي: مِن الأحرف السبعة إلى القراءات العشر المتواترة
(ظهور الاختيار ومكانته)

المبحث الأول: نزول القرآن على سبعة أحرف

المبحث الثاني: جمع أبي بكر الصديق وعلاقته بالقراءات

المبحث الثالث: جمع عثمان رضي الله عنه (اختيار عثمان)

المبحث الرابع: اختيارات الأئمة

- **اختيار السبعة**
- **اختيار العشرة**

المبحث الأول: نزول القرآن على سبعة أحرف

من المهم الوقوف على المراد بالأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن الكريم، ومن الضروري أن يكون هذا المعنى شاملا لأنواع القراءات الصحيحة، غير مقتصر على بعضها، لئلا يُضطر إلى إخراج أنواع من اختلاف القراءات خارج عنوان الأحرف السبعة[1].

وجاء بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف في أحاديث وروايات عديدة، ومنها روايات عند البخاري ومسلم وعند غيرهما من أئمة الحديث، ونص بعض العلماء على تواتر خبر نزول القرآن على سبعة أحرف. وقد دوّن العلماء أحاديث نزول القرآن على سبعة أحرف وتتبعوا طرقها وأسانيدها بدراسات كافية وافية ومؤكّدين على قبولها وصحتها[2]، وأرى أن لا حاجة لسردها هنا.

ولا تنصّ الروايات على معنى الأحرف السبعة، لذلك اجتهد العلماء في تفسير المراد منها، وتوصلوا إلى آراء مختلفة وأقوال عديدة، وإن كان أكثرها مردودا عند العلماء، لعدم وجود أي دليل أو شاهد لها وعدم توافقها مع الروايات، أما الأقوال المعتبرة في الموضوع فردّها الدكتور عبد الجليل إلى قولين أساسيين[3]:

الأول: أن المراد هو الأوجه السبعة التي يقع بها التغاير، مثل الاختلاف في الحركات أو في الحروف أو بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان إلى غير ذلك. ومن أبرز من ذهب إلى هذا القول: أبو الفضل الرازي[4] وابن الجزري[5].

---

(1) ينظر: المجالي، محمد، الوجيز في علوم الكتاب العزيز 104.

(2) ينظر: الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن 1/35-46 ، الباقلاني، أبو بكر بن الطيب، الانتصار للقرآن 1/353-361 ، أبو شامة، المرشد الوجيز في علوم الكتاب العزيز 77-88 ، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، فضائل القرآن 28-32 ، القارئ، عبد العزيز، حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه 7-53 ، شاهين، عبد الصبور، تاريخ القرآن 229-245 ، عتر، حسن، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها 63- وما بعدها.

(3) علي، عبد الجليل، لغة القرآن 77.

(4) ينظر: الزرقاني، عبد العظيم، مناهل العرفان 1/148 ، وغيره.

(5) ابن الجزري، النشر 28.

ومن المتأخرين: الزرقاني[1] وصبحي الصالح[2] وقد اختلفوا بينهم في تحديد هذه الأوجه.

الثاني: أن المراد سبع لغات من لغات العرب، واختلفوا في كيفية وجودها، وتحديدها. ومن أبرز من ذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام[3] والطبري[4] والقرطبي[5] ، ومن المتأخرين: مناع القطان[6] ومحمد أبو شهبة[7] والدكتور عبد الجليل[8]. ومنهم من قال: سبع لغات في الكلمة الواحدة تختلف الألفاظ وتتحد المعاني، ومنهم من قال: سبع لغات مفرّقة في القرآن، ومنهم من قال: سبع لغات نزل جميع القرآن بها، بما فيها من نواحي الاختلاف الكثيرة[9].

وقد اختار العلماء ورجحوا قولا على قول، وكلّ من اختار رأياً فنّد الآراء الأخرى وردّها ووصفها بالضعف وعدم القبول. فأصبحت كل الآراء مردودا عليها، ونقاط ضعفها بارزة للعيان، مما صعّب على الباحث الركون إلى أيٍّ منها[10]، وفي الواقع هي ردود علميّة صريحة لا يمكن دفعها، وبالنظر إلى الأقوال والردود يظهر جليّا إما عدم إحاطة الأقوال بالقراءات الواردة، وإما عدم ظهور أي معنى من معاني التخفيف فيها، فضلا عن التباين الكبير

---

(1) الزرقاني، مناهل العرفان 148/1.

(2) الصالح، صبحي، مباحث في علوم القرآن 109.

(3) أبو عبيد، القاسم بن سلام، غريب الحديث 642.

(4) الطبري، جامع البيان 42/1.

(5) القرطبي، محمد بن أحمد، التذكار في أفضل الأذكار 31.

(6) القطان، مناع، نزول القرآن على سبعة أحرف 72.

(7) أبو شهبة، محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم 179.

(8) عبد الجليل، لغة القرآن 104.

(9) ينظر في تفصيل الأقوال والأدلة والردود: الداني، جامع البيان 23 وما بعدها، أبو شامة، المرشد الوجيز 107-127 ، الزرقاني، مناهل العرفان 148/1-175 ، عبد الجليل، لغة القرآن 70-107 ، القارئ، حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه 55-88 ، القطان، نزول القرآن على سبعة أحرف 32-96، عتر، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها 118-177.

(10) أشار عددٌ من الباحثين إلى تعدد الآراء وتباين وجهات النظر قديما وحديثا في موضوع الأحرف، مما زاد ذلك الأمرَ تعقيدا وصعوبة على الباحثين. ينظر مثلا: عبد الجليل، لغة القرآن 42 ، مختار، أحمد، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات 72/1.

في تحديد اللغات بين العلماء، وفي تحديد أوجه الاختلاف والتغاير، فما يعُدُّه أحـدهم حرفـا لا يعده الآخر.

ومن العلماء من اتخذ منحى آخر في تحديد المراد بالأحرف السبعة، بعـد أن درس الأقوال الواردة ورأى عدم انسجامها وتوافقها مع أحاديث نزول القرآن على سـبعة أحـرف، فتوصل الدكتور عبد العزيز القارئ إلى أن المراد بالأحرف السبعة هو: "وجوه متعددة متغايرة منزلة من وجوه القراءة يمكنك أن تقرأ بأيٍّ منها فتكون قد قرأت قرآنا منزلا، والعدد هنا مراد بمعنى أن أقصى حد يمكن أن تبلغه الوجوه القرآنية المنزلة هو سبعة أوجه وذلك فـي الكلمـة القرآنية الواحدة ضمن نوع واحد من أنواع الاختلاف والتغاير، ولا يلزم أن تبلغ الأوجه هـذا الحد في كل موضع من القرآن"(1). واستند في رأيه إلى كلام الحافظ ابن حجر الذي قال: "على سبعة أحرف أي: على سبعة أوجه يجوز أن يقرأ بكل وجه منها، وليس المراد أن كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة أوجه، بل المراد أن غاية ما انتهى إليه عدد القـراءات فـي الكلمـة الواحدة إلى سبعة"(2).

وقال الدكتور عبد الصبور شاهين: "فالذي نرجحه في معنى الأحرف السبعة ما يـشمل اختلاف اللهجات وتباين مستويات الأداء الناشئة عن اختلاف السن وتفاوت التعليم وكـذلك مـا يشمل اختلاف بعض الألفاظ وترتيب الجمل بما لا يتغير به المعنى المراد"(3).

والناظر في هذه الأقوال لا يجد تحديدا للمراد بالأحرف السبعة، بل وصفا مجملاً لنتائج وآثار الأحرف، إضافة إلى ما انتقده العلماء على تحديد الأوجه في الكلمة الواحدة بسبعة كحـد أقصى.

وهذا الاختلاف والتباين الشديد ساعد الباحث على النظر في روايات وأحاديث الأحرف السبعة، لا للاستدلال على رأي أو تأييد قول، بل للانطلاق منها بموضوعية دون أفكـار وآراء مسبقة، والتوجّه معها لا توجيهها، على قدر الجهد والاستطاعة، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

وأود أن أشير بدايةً إلى ما قاله الدكتور غانم الحمد في كتابه رسم المصحف: "إن فهـم الحديث لا يمكن أن يكون في اتجاهه الصحيح إذا تخطى الدائرة التي تـشير إليهـا روايـات الحديث، ولمّا كان الحديث -في كافة رواياته- لا يحدد أبعاد ذلك الخلاف وجزئياته، ولا ينصّ

---

(1) القارئ، حديث الأحرف السبعة دراسة لإسناده ومتنه 88 ، ورجحه د. شكري، أحمد وآخرون في مقدمات في علم القراءات 21.

(2) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري 30/9.

(3) شاهين، عبد الصبور، تاريخ القرآن 43، واختاره غانم قدوري الحمد في رسم المصحف 120.

على أماكن الخلاف من الآيات، ولا الوجوه التي تليت، فإن فهم معنى الحديث لا يمكن أن يكون في معزل عن وجوه الخلاف التي تقدمها القراءات المروية، ومن هنا يمكن القول بأن الرخصة الواردة في الحديث ليست شيئا سوى هذه الوجوه المختلفة للتلاوة التي ينقلها القراء جيلا عن جيل حتى تنتهي إلى الصحابة الكرام الذين سمعوها من النبي ﷺ ... وإنما نؤكد هنا أن القراءات عامة–صحيحها وشاذها– تجد شرعيتها في هذا الحديث الصحيح من جانب وأن حديث الأحرف السبعة يجد تفسيره في تلك الوجوه من جانب آخر"[1].

وفي تتبع الأحاديث والروايات يكون بالإمكان استخلاص إشارات تقرب لنا مفهوم هذه الأحرف، وأود أن أقول: قبل أن نطالع الأمثلة للأحرف السبعة، ونأخذ بعضها ونستبعد أخرى، يُستحسن أن نقف مع الأحاديث عسى أن تمهّد لنا شيئا قد يُعِين على تحديد المعنى المراد.

أولا: ما أكده العلماء بأن الأحرف السبعة منزلة من عند الله ولا شأن للبشر فيها بنَصّ الأحاديث.

ثانيا: أوّل ما نزل القرآن نزل على حرف، وكان يُقرأ على حرف واحد، وقد ذكر العلماء أن نزول الأحرف وقع في المدينة بعد الهجرة النبوية –على خلاف بينهم– إلا أن قول الأكثر، وهو الراجح –والله أعلم– إن نزولها كان في المدينة بعد قيام دولة الإسلام، ودخول الناس في دين الله أفواجا، والأدلة تعضد هذا القول، فروايات الأحاديث نصت على أحداث وقعت في المدينة[2]. وكان أكثر القرآن قد نزل، وكان لا ريب يُقرأ على حرف واحد. فالنزول الأول لابد أن يكون هو الحرف الأول، ولمّا كان فيه بعض مشقة على المسلمين نزلت الأحرف الستة الأخرى تخفيفا، فصار مجموع نزول القرآن على سبعة أحرف. قال شعبان إسماعيل: "إن مرات استزادة الرسول ﷺ للتيسير على أمته كانت ستا غير الحرف الذي أقرأه أمين الوحي عليه أول مرة، فتلك سبعة كاملة بمنطوقها ومفهومها"[3].

وأيضا فهذا الكلام يتناسب مع غاية نزول القرآن والأحرف، إذ أول نزول القرآن في مكة كان بداية مرحلة سماع القرآن للاقتناع والإيمان به، وإظهار إعجازه وإثبات التحدي به، فناسب أن يكون على حرف واحد –لا اختلاف فيه– في أعلى درجات الفصاحة والبيان، ولما

---

(1) الحمد، غانم، رسم المصحف 120.

(2) ينظر: أبو شهبة، المدخل لدراسة القرآن الكريم 173 ، عبد الجليل، لغة القرآن 104 ، شاهين، تاريخ القرآن 39، القارئ، حديث الأحرف السبعة 88 ، الحمد، رسم المصحف 119.

(3) إسماعيل، شعبان، المدخل لدراسة القرآن والسنة والعلوم الإسلامية 147/1.

استتب الأمر للمسلمين وقامت دولة الإسلام، ودخل الناس في دين الله أفواجا، وأقبل المسلمون على كتاب ربهم يتلونه ويحفظونه ويحتاجون إليه في صلاتهم وعبادتهم، يسّره سبحانه وتعالى عليهم حتى يستأنسوه ويتقبلوه، وتنطلق به ألسنتهم وتعيَه أفئدتهم.

ثالثا: كان قصد النبي ﷺ من طلب نزول الأحرف هو التخفيف على الأمة، كما ورد "هون على أمتي"[1] ، "وإن أمتي لا تطيق ذلك"[2] فكل حرف ينبغي أن يتحقق فيه التخفيف على الأمة لا على بعضها، والرسول ﷺ كما يتضح لا يعلم متى ينتهي العدد إلى سبعة أو أقل، وفي كل طلب يسأل الله التخفيف على الأمة. ولا مَعنى في أن يوسَّع على قوم دون قوم[3]. أو يقرئ رسول الله قوما بما يعرفون من لهجاتهم، ويقرئ آخرين بلهجة غيرهم، وربما أدى ذلك إلى نفور بدل الإقبال. ثمّ هل أمة محمد ﷺ هم العرب فقط؟.

ويُفهم أيضاً من طلب النبي ﷺ الاستزادة، أن في إنزال الأحرف زيادة في التخفيف، فكل حرف يزيد في التخفيف على ما قبله، ولا بد أن نتوقع أنواعا وأمثلة مختلفة ومتفاوتة في التخفيف، والقراءات الواردة تؤيد هذا. والظاهر من الأحاديث أن التوسعة على سبعة أحرف جاءت بعد طلب الاستزادة ثلاث مرات، ويؤيد هذا ما جاء في رواية الإمام مسلم: ".. فلك بكل ردّة رددتكها مسألة تسألنيها. فقلت -النبي ﷺ- اللهم اغفر لأمتي، اللهم اغفر لأمتي، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلي الخلق كلهم حتى إبراهيم ﷺ"[4].

وهذا يظهر منه -كما عبر إسماعيل الطحّان- "أن النبي ﷺ أجيب إلى طلبه على أوسع ما يكون التيسير"[5].

رابعا: لو تصوّرنا أن الخلاف الذي وقع بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم رضي الله عنهما في سورة الفرقان في نحو إبدال النون من الياء في: ﴿**يأكل منها**﴾[6] {الفرقان 8} ، و ﴿**يحشرهم**﴾[7] {الفرقان 17}. فهل الجواب بأن القرآن نزل على سبع لغات يكون مقنِعا؟ ومثل

---

(1) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه (1901).

(2) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه (1903).

(3) ينظر: أبو شامة، المرشد الوجيز 97 ، ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن 32.

(4) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف وبيان معناه (1901).

(5) الطحان، إسماعيل، من قضايا القرآن الأحرف السبعة والرسم والقراءات 54.

(6) قرأ بالنون حمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون بالياء. ينظر: النشر 250/2.

(7) قرأ بالياء ابن كثير وحفص وأبو جعفر ويعقوب، وقرأ الباقون بالنون. ينظر: النشر 250/2.

هذا كثير من الاختلافات الواردة في القراءات كنحو قوله تعالى: ﴿فتبينـــوا﴾[1] {الحجـــرات 6} وقراءة (فتثبتوا) وغيرها. ولا شك في أن الصحابة سألوا عن سبب هذا الاختلاف، ولـــم يـــرد جواب في سبب الاختلاف في القراءة إلا أن القرآن نزل على سبعة أحرف.

خامسا: الرخصة والتيسير في العادة تكون لأهل الأعذار، فهم –في الأغلب– المعنيّون بها والمستفيدون منها، وجاء في بعض الروايات تمثيل لهؤلاء بالغلام والخادم والشيخ الكبيـــر والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط. وليس من السهل تحديد أبعاد الرخصة التي يحتاجها هؤلاء.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: "كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والمهـــاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرؤون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رســـول الله ﷺ علـــى جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه"[2].

والذي دُوّن من أشعار العرب وخطبهم ونثرهم يدل على وجود لغة ســـائدة مـــستعملة، يتداولها ويستعملها بسهولة الأكثرون، على اختلاف قبائلهم وأماكنهم[3].

يشير ما سبق إلى اختلاف أبعاد الرخصة بحسب الأشخاص، كما يشير أيضاً إلى أنـــه من الطبيعي أن تبقى بعض القراءات في نطاق محدود، ومن الطبيعي أن الممارســـة والتعلـــيم وتغيّر أحوال أهل الرخص قد يغيّر من اختياراتهم.

بالنظر إلى النقاط السابقة، وبالاعتماد على وجهات نظر العلماء في الأحرف الـــسبعة، وعلى الأمثلة التي مثلوا بها، وبما أن سبب نزول الأحرف هو التخفيف. يتبـــادر إلـــى ذهنـــي اقتراحٌ بأن يكون المراد بالأحرف السبعة هو ستة أوجه[4] من التخفيف غير الحرف الأول الذي نزل به القرآن. أمّا ما هي هذه الأوجه؟ فهذا يتطلب الاطلاع على أكثر القراءات المرويّة، كما فعل ابن الجزري الذي قال: "تتبعتُ القراءات صحيحها وشاذها وضعيفها ومنكرها"[5]

---

(1) قرأ (فتثبتوا) حمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون (فتبينوا) . ينظر: ابن الجزري، النشر 189/2.

(2) أبو شامة، المرشد الوجيز 69 ، الزركشي، البرهان في علوم القرآن 299/1.

(3) ينظر: عبد الجليل، لغة القرآن 51–52.

(4) الوجه من معاني الحرف في اللغة. ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 42/2، الفيروزأبادي، القاموس المحيط 364 (حرف).

(5) ابن الجزري، النشر 28/1. ومعلوم أن القراءات العشر المتواترة هي جزء من الأحرف السبعة، والأحرف السبعة تشملها وتشمل غيرها بالتأكيد. لذلك من غير المنطقي أن نحاول إيجاد تفسير الأحرف من خلال=

وهو أمر عسيرٌ إن لم يكن مستحيلا[1].

وهذا المعنى يتناسب مع سياق الأحاديث، ومع فهم الصحابة لهذه العبارة الموجزة (السبعة أحرف) دون حصر القراءات والوقوف عليها جميعها، كما أنه لا يلغي الحرف الأول الذي نزل به القرآن، ويظهر فيه أمر التخفيف على الأمة في كل حرف منها.

وبعد نزول الأحرف ظهرت القراءات المختلفة التي قرأ بها الصحابة في زمن النبي ﷺ وهي المرحلة الأولى لوجود القراءات، وكان الصحابة يقرؤون كما عُلموا، واختلف أخذ الصحابة عن رسول الله ﷺ، فمنهم من أخذ بحرف ومنهم من أخذ بأكثر من ذلك، وتصدى بعض الصحابة لحفظ القرآن الكريم عن ظهر قلب، وكان الاعتناء بالقرآن ومدارسته وحفظه وتعليمه لأفراد المسلمين على أشدّه، ومن هذا الوقت بدأت وجوه القراءة المختلفة تأخذ طريقها في الرواية، ومسارها في النقل[2].

واستمر نزول القرآن واستمرت القراءات، وكان النبي ﷺ يعارض جبريل عليه السلام القرآن في شهر رمضان من كل عام، وفي العام الذي توفي فيه عارضه مرتين، كما جاء في الآثار[3].

ولا بد من وقفة متأنّية مع (العرضة الأخيرة) التي أصبح لها شأن في كتب القراءات، وتمسّك بها كثير من الباحثين في توجيه القراءات التي لم تتواتر ولم تستمر، فقالوا إنها نسخت في العرضة الأخيرة. فهل فعلا حصل نسخ لبعض القراءات فيها؟ وهل عدم نسخها ثم عدم حفظها وتواترها يتعارض مع قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ **إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ {الحجر 9}.

=القراءات المتواترة فقط. وبعض الباحثين يفعل هذا ويعلل بأن غير المتواتر لا يُعتبر قرآنا!، ولا يدل عدم ثبوته قرآنا على أنه لم يكن من الأحرف السبعة.

(1) لكن على سبيل التمثيل قد تكون عبارة عن تخفيف من جهة النطق، وهو أظهرها وأبينها، وتخفيف من جهة الفهم، أو من جهة الإعراب وطريقة الكلام، وهكذا على نحو هذه الأمور التي يحتاجها الناس في الغالب طلباً للتخفيف والتيسير.

(2) ينظر: مكي، الإبانة 46-47 ، شكري وآخرون، مقدمات في علم القراءات 55 ، السندي، عبد القيوم، صفحات في علوم القراءات 34.

(3) صحيح البخاري، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي ﷺ (4997)، (4998).

وللمضيّ في هذه المسألة سأستعرض النقاط التالية لعلها توضح المطلوب:-

أولاً: هل وُثقت الأحرف في عهد النبي ﷺ ؟ وهل أمر بكتابتها كما كان يأمر بكتابة القرآن الكريم فور نزوله؟

ومما عُلم أن نزول الأحرف حصل في المدينة، وكان أكثر القرآن قد نزل، وكان مكتوبا[1]. ولم تسجل أحداث السيرة أن رسول الله ﷺ كلف أحدا للقيام بهذا العمل بعد الهجرة وبعد أن نزلت الأحرف. وأشار غانم الحمد إلى أن كتابة القرآن كانت تتم في حياة النبي ﷺ بطريقة واحدة وهي القراءة العامة التي كان يقرؤها للصحابة دون تثبيت ما تسمح به رخصة الأحرف السبعة من وجوه مختلفة [2].

وقال سامر إسلامبولي: "إن الرسم للنص القرآني لا يحتوي أوجه القراءات، وبالتالي بقيت القراءات وسيلتها الوحيدة والأساسية للنقل هي التلقي سماعا وحفظ ذلك في الصدور"[3].

ولا يعني ما سبق أن الأحرف لم تكن تدوّن في المصاحف والمخطوطات الخاصة، فلم يُنقل نهيٌ في هذا، وجاء في الكتب نقل قراءات كانت مدوّنة في مصاحف الصحابة الخاصة، وأوضحُ دليل على ذلك أن المصاحف العثمانية اشتملت على بعض الأحرف.

فإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن الأمة ليست مطالبة بحفظ الأحرف جميعها، وأن الأحرف نزلت لأجل الأمة، وتُرك أمرها للأمة تقرأ بما شاءت منها، وإلا لبادر رسول الله ﷺ بالأمر بكتابتها.

ثم إن الأحاديث تنصّ على أن الأمة مخيّرة في القراءة بأي حرف شاءت، واختيار قراءة يؤدي إلى ترك أخرى، فهل تخيّر الأمة ثم تأثم إذا اختارت!؟

---

(1) ينظر: كتابة القرآن الكريم في العهد المكي، لعبد الرحمن اسبينداري، ونقل الباحث أقوالا للعلماء تؤكد ذلك، كما ذكر عددا من الأدلة، منها قصة إسلام عمر بن الخطاب المشهورة.

(2) ينظر: الحمد، رسم المصحف 121.

(3) إسلامبولي، سامر، ظاهرة النص القرآني تاريخ ومعاصرة 46. وذكر عدد من الباحثين أن الرخصة كانت مباحة في المشافهة لا في التسجيل. (ينظر: أبو زهرة، محمد، المعجزة الكبرى 36، شاهين، تاريخ القرآن 54 ، الطحان، من قضايا القرآن 60 ، مختار، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات 13/1). وذكر صبحي الصالح عبارة تفتقر إلى الدليل ولم يذكر مرجعه فيها، قال: "وأكثر العلماء على أن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ لوحظ في كتابته أن تشمل الأحرف السبعة التي أنزل عليها. وكان كل ما يكتب يوضع في بيت رسول الله ﷺ وينسخ الكتاب لأنفسهم نسخة منه". (مباحث في علوم القرآن 74 ، وينظر أيضا القطان، مباحث في علوم القرآن 124).

قال الداني: "أباح ﷺ لأمته القراءة بما شاءت منها مع الإيمان بجميعها والإقرار بكلها إذ كانت كلها من عند الله تعالى منزلة، ومنه ﷺ مأخوذة، ولم يُلزم أمته حفظها كلها ولا القـراءة بأجمعها، بل هي مخيَّرة في القراءة بأي حرف شاءت منها، كتخييرها إذا هي حنثت في يمـين وهي موسرة بأن تكفر بأيّ الكفارات شاءت، إما بعتق وإما بإطعام وإما بكسوة، فكـذا أُمـروا بحفظ القرآن وتلاوته، ثم خُيروا في قراءته بأيّ الأحرف السبعة شاءوا، إذ كان معلوما أنهم لم يلزموا استيعاب جميعها دون أن يقتصروا منها على حرف واحد، بل قيل لهم: أي ذلك قـرأتم أصبتم"[1].

ومن الصعب التفريق بين اختيار الأفراد واختيار الأمة، إذ الأفراد هم مجموع الأمة فإذا كان كل فرد أصاب بما صنع، فكيف يكون عمل الأمة خطأ؟!.

ثانيا: توافرت الأدلة على نزول القرآن على سبعة أحرف، ممـا يـدل علـى أهميـة الموضوع وخطورته، وحضور القرآن دائما بين الصحابة. فهل يمكن أن ترفـع بعـض هـذه الأحرف ويُمنع من القراءة بها، دون أن تنقل رواية واحدة ولو ضعيفة تفيد بأن بعض الأحرف نسخ. بل -أيضا- تبقى هذه الأحرف تُقرأ وتُنقل ولا يوجد من ينكر، حتى تنبّه عثمان رضي الله عنه لذلك، وفي ظرف معيّن، لولاه لما ندري ما يمكن أن يحصل.

والأحداث لا تشير إلى إمكانية حدوث ذلك مطلقا، فمعلومٌ حرص الصحابة على القرآن واهتمامهم وانشغالهم به ومدارستهم له وتلاوته وختمه في الصلاة وغيرها، وسؤالهم عنه حتى أن أحدهم إذا عاد من الغزو سأل عما نزل من القرآن في غيابه[2]. ومعلومٌ سـرعة امتثـالهم واستجابتهم لأمر الله ورسوله، يدل عليها كل تصرفاتهم صغيرها وكبيرها، وحادثة نسخ القبلة -ووصول الخبر إلى المسلمين في ساعات معدودة- مشهورة، وسجّلت كتب السيرة أن الصحابة سألوا عن حال من مات قبل أن تحوّل القبلة، ونزل في ذلك قرآن! [3] ألا يُفترض أن يكون أمر القرآن بهذه الأهمية؟ وصلته أيضا بالصلاة وطيدة!. إن هذه الأحوال تأبى أن يكون قـد نُـسخ

---

(1) الداني، جامع البيان 29-30 ، وينظر: الطبري، جامع البيان 48/1.

(2) أفاضت كثير من الكتب في الحديث عن حال الصحابة مع القرآن، ينظر مثلا: كتاب الانتصار للقرآن للقاضي الباقلاني، وبحث بعنوان: شغف الرسول ﷺ وأصحابه بحفظ القرآن أساس تواتره، لحسن عتر، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، عدد (6) (1402-1043) مكة المكرمة.

(3) ينظر: ابن سعد، محمد، الطبقات الكبير 208/1.

شيء من الأحرف، ولم يعلم إلا القليل من الصحابة، وبقي الخبر يسير ببطء شديد حتى احتاج إلى قرون لتُحسم المسألة.

وفي الواقع فإن القول بأن ما سوى المتواتر منسوخ، فيه اتهام للأئمة القراء الذين جاء عنهم اختيارات لا يُقرأ بها الآن وتُصنَّف على أنها من القراءات الشاذة، وأبرزهم الأربعة المشهورون ابن محيصن واليزيدي والحسن البصري والأعمش، وغيرهم من الأئمة الذين تُذكر أسماؤهم مع القراء العشرة. وهل يمكن أن يُتصور أن يَتبوأ الحسن البصري مكانته العالية في العلم، وهو لا يعلم الثابت من غيره! أو أن يُقرئ سليمان الأعمش تلميذه حمزة بالثابت ويصطفي لنفسه المنسوخ! إلى غير ذلك مما يطول ذكره. وإذا صحّت قراءة هؤلاء ولم تتواتر، فهو دليل واضح على أن القراءات لم تتواتر جميعها، ونستطيع أن نطمئنّ عند ما تواجهنا قراءات في كتب التفسير والفقه والحديث غير متواترة، وألّا نَعجل بردِّها، ولا نقطع بأنها إن صحت فهي مما نُسخ!.

ثالثا: جاءت الروايات تحدد وقت العرضات في شهر رمضان، والعرضة الأخيرة في رمضان الأخير في حياة رسول الله ﷺ .

ومعلوم أن وفاة الرسول ﷺ كانت في الثاني عشر من شهر ربيع الأول(1)، أي بعد رمضان بأكثر من خمسة أشهر.

فهل في هذه المدة الطويلة لم ينزل قرآن؟ الجواب: قطعاً نزل، فالوحي استمر نزوله حتى وفاته ﷺ ، بل ورد "أن الله سبحانه وتعالى تابع على رسول الله ﷺ قبل وفاته حتى توفاه أكثر ما كان الوحي"(2). قال ابن حجر: "أي أكثر إنزاله قرب وفاته ﷺ"(3).

وباستعراض الروايات التي تحكي (آخر ما نزل من القرآن) (4) مثل آية الكلالة وآخر براءة وسورة النصر وآيات الربا والدَّين وآية **﴿واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون﴾** {البقرة 281} التي ورد أنها نزلت قبل موته صلى الله عليه

---

(1) ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبير 238/2 ، المباركفوري، صفي الرحمن، الرحيق المختوم 691.

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزل الوحي، وأول ما نزل (4982). صحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في تفسير آيات متفرقة (7440).

(3) ابن حجر، فتح الباري 11/9.

(4) ينظر: السيوطي، عبد الرحمن، الإتقان في علوم القرآن 57/1.

وسلم بتسع ليال، وبالرجوع إلى مظانّ القراءات الشاذة[1] نجد أن جميع هذه الآيات جاء فيها قراءات شاذة، فمتى نزلت ومتى نُسخت؟

وقد حصل بعد العرضة الأخيرة حجة الوداع ، وخَطَب الرسول ﷺ في الأمة وأوصاهم وحذرهم وأشهدهم أنه بلغ وأدّى ونصح، أليس من المهم الإخبار عما نُسخ وُرفع ومُنع من قراءته؟ وقد قال ﷺ في موطِن آخر في موضوع آخر: "أبيحت لي ساعة من نهار"[2].

رابعا: لا يوجد خبر متفق عليه، أو دليل يحدد ما حصل في العرضة الأخيرة، أو وصف دقيق لها، بل كلها استنتاجات واجتهادات من علماء أكثرهم متأخرون بعد زمان العرضة الأخيرة، وبعضها مبنيّ على ما استقرت عليه القراءات لاحقا.

فورد أن العرضات كانت لنزول الأوجه والقراءات المختلفة[3]. وجاء أن العرضتين الأخيرتين كانتا تأكيدا وتثبيتا[4]، وقال القسطلاني: "والمعتمد أن جبريل كان يعارض النبي ﷺ في رمضان بما ينزل به عليه في طول السنة، كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه أبو عبيد وابن أبي شيبة بإسناد صحيح"[5]. وورد في شرح صحيح مسلم للنووي أنه لا يُدرى أيّ القراءات كان آخر العرض على النبي ﷺ[6]، وجاء عن عبيدة السلماني قوله: "القراءة التي عرضت على رسول الله ﷺ في العام الذي قبض فيه هي القراءة التي يقرؤها الناس اليوم"[7]. وعن محمد بن سيرين قال: "إن قراءتنا أحدث القراءات عهدا بالعرضة الأخيرة"[8]. ولا ندري ما هي القراءة التي جاء وصفها بما سبق، وهل هي قراءات أم واحدة؟ ولا توحي العبارة بأن ما عدا تلك القراءة منسوخ.

---

(1) ينظر مثلا: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، ابن جني، أبو الفتح عثمان، المحتسب، أبو حيان، البحر المحيط، مختار، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات، في مواضع الآيات.

(2) قالها في فتح مكة عن القتال فيها. ينظر: ابن هشام، عبد الملك، السيرة النبوية 416/2.

(3) ينظر: الداني، جامع البيان 29.

(4) ينظر: ابن كثير، فضائل القرآن 6.

(5) القسطلاني، أحمد بن محمد، لطائف الإشارات 23 .

(6) ينظر: النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم 341/6.

(7) أبو شامة، المرشد الوجيز 22.

(8) أبو شامة، المرشد الوجيز 22.

وقال أبو شامة: "ورد أن جبريل كان يعارض محمدا ﷺ بما ينزل عليه في سائر السنة في شهر رمضان. زاد الثعلبي في تفسيره: فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء ويمحو ما يشاء وينسيه ما يشاء، وزاد غير الثعلبي : فلما كان في العام الذي قبض فيه عرضه عرضتين فاستقر ما نسخ منه وبدل"(1).

وابن الجزري –الذي اعتمد على قوله كثيرون– قال: "ولا شك أن القرآن نسخ منه وغيّر فيه في العرضة الأخيرة فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة"(2) ، ساق بعد ذلك نصا واحداً وفيه: "فشهد عبد الله بن مسعود ما نسخ وما بدل، فقراءة عبد الله الأخيرة" وخلاصة توجيه ابن الجزري للرواية –حيث ثبتت عنده كما يقول– أن بعض ما ليس في العرضة الأخيرة نسخ وبعضه لم ينسخ(3). وقد صحح ابن الجزري قراءات مخالفة للرسم العثماني وقراءات لأئمة غير العشرة.

وقال ابن حجر: "واختلف في العرضة الأخيرة، هل كانت بجميع الأحرف المأذون في قراءتها أو بحرف واحد منها؟ وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان الناس أو غيره؟"(4).

وقال الدكتور محمد المجالي عن العرضة الأخيرة إنها لو كانت وجها واحدا لما أدى هذا إلى اختلاف الرسم في بعض الكلمات(5).

يتضح مما سبق من أقوال العلماء أن بينها تضاربا في شأن العرضة الأخيرة، مما يظهر أنها اجتهادات، أو احتمالات لتوجيه أمور في علم القراءات، ويُستبعد أن تكون حدا فاصلا في ثبوت قراءات ونسخ أخرى، وحولها هذه الآراء المتباينة. ولا أعتقد أن الصحابة سيتأخرون عن جمع القرآن على العرضة الأخيرة أول وقوعها ونشر ذلك بين المسلمين، لو كانت بالأهمية التي يصوّرها البعض.

---

(1) أبو شامة، المرشد الوجيز 21.

(2) ابن الجزري، النشر 32/1.

(3) ينظر: ابن الجزري، النشر 32/1.

(4) ابن حجر، فتح الباري 56/9.

(5) المجالي، محمد، ما اختلف رسمه من الكلمات القرآنية في المصاحف العثمانية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت (56) 99. وينظر أيضا: الصباغ، محمد، لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير 167.

وخلاصة القول فيها ما أوضحه الداني بقوله: "وإنّا لا ندري حقيقة أي هذه السبعة أحرف كان آخر العرض، أو آخر العرض كان ببعضها دون جميعها"[1].

وأنه -والله أعلم- لم يحصل فيها نسخ لشيء من الأحرف السبعة، ولو كان الأمر غير ذلك لاشتهر وظهر. وأشار صراحة ابن جرير الطبري إلى عدم نسخ شيء من الأحرف[2]، كما أشار هو وغيره إلى أن الأمة ليست مأمورة بحفظ القراءات جميعها[3].

وقال إسماعيل الطحان: "أما ادعاء أن أحد النصين قد نسخ في العرضة الأخيرة فهو عندنا ادعاء لا دليل عليه من نص قطعي، وإنما سيقت دعوى النسخ في كتب المؤلفين على أنها احتمال لتفسير ورود أحد النصين دون الآخر"[4].

---

(1) الداني، جامع البيان 34.

(2) ينظر: الطبري، جامع البيان 48.

(3) ينظر: المصدر السابق، الموضع نفسه، وينظر أقوال العلماء في جمع عثمان، وسيأتي.

(4) الطحان، من قضايا القرآن 72.

أولا: السبب الدافع إلى جمع القرآن، ويتضح من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أخشى أن يستحِرّ القتل.. فيذهب كثير من القرآن. فما معنى خوف عمر من ذهاب كثير من القرآن بسبب موت القراء؟ وعمر يعلم قوله سبحانه وتعالى: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ {الحجر 9} [(1)].

والخوف من ذهاب كثير من القرآن يتطلب ما أشار به عمر بن الخطاب وهو جمع القرآن، لا شيء آخر، كإعادة كتابته أو ترتيب سوره أو نقله من مكان لآخر.

ثانيا: ما هو العمل الذي لم يفعله رسول الله ﷺ ويريد أن يقدم عليه أبو بكر؟ إن هذا التردد من أبي بكر ومن زيد ومراجعة عمر لهما وإقناعهما يدعو إلى التساؤل، وينبّه على أنه عمل جلل، وصورة من الجمع لم يُجمع مثلها قبل، وإلا لما تردد واحتاج الأمر إلى مراجعات من عمر بن الخطاب، وكذلك حصل مع زيد رضي الله عنهم أجمعين. قال الزنجاني: "كأن ظاهر الرواية أن إنكارهما يرجع إلى جمع القرآن، مع أن القرآن بحسب الروايات والأقوال كان مجموعا في حضرة النبي ﷺ"[(2)].

وكتابة القرآن كانت موجودة[(3)]، وجمعه كان موجودا، فالرسول ﷺ كان يأمر كتبة الوحي بكتابة ما ينزل، وكان المكتوب موجودا في بيت النبوة أو مع كتبة الوحي، ويأمرهم رسول الله ﷺ بكتابة آية كذا في موضع كذا، ولاشك اكتمل هذا المكتوب، ولا بد أنّ بعضه كان مجموعاً إلى بعض، والصحابة الكرام عُرِف عنهم كتابة القرآن أيضا وكانوا يقرؤونه من مصاحفهم، وبغض النظر هل اكتملت مصاحفهم أم لا؟ فإنها كانت في طريقها إلى الاكتمال، ولا أعتقد أن هناك فرقا بين جمع عشرين سورة أو جمع القرآن كاملا! فما البدعة في الأمر وما الجديد؟

---

(1) طرح هذا التساؤل صاحب الكواكب الدرية، وأجاب بقوله: "معنى كلامه: أن القرآن كان مكتوبا متفرقا فيذهب البعض بذهاب البعض، فلا يعلم كيف كان وضع كتابته، لا لفظه، أو خاف أن ينقطع تواتره، أو أن الحفظ في الآية محمول على الحفظ من التحريف" !؟. (ينظر: الحداد، محمد بن علي، الكواكب الدرية 18).

(2) الزنجاني، أبو عبد الله، تاريخ القرآن 41. وقال بعدها: "ولكن التأمل الصادق والشواهد تعطي أن اقتراح عمر جمع القرآن، إنما كان لجمعه في الورق، حتى أن الصحابة لشدة احتياطهم وخضوعهم لرسول الله خافوا أن يكون ذلك من البدع، وأجاب الخليفة الثاني أن فيه رضا النبي ﷺ وصلاح الأمة" !.

(3) تجمع الكتب على أن رسول الله ﷺ كان يأمر بكتابة القرآن، وأنه ما انتقل إلى الرفيق الأعلى إلا والقرآن كله مكتوب.

تجيب الدراسات عن سبب هذا التردد والمراجعة بإجابات تصوِّر الأمر الذي تردد فيه أبو بكر غاية في السهولة، بل من الطبيعي أن يحرص عليه كل مسلم من تلقاء نفسه في الظروف الطبيعية، فضلا عن أن يتردد في شأنه كبار الصحابة وخيرة الأمة وأوسعها علما وعقلا وأبعدها نظرا. فهل تغيير أدوات الكتابة يستدعي الاجتهاد والتردد، وما أثر ذلك على ما في صدور الحفاظ؟ وهل إعادة كتابته تختلف عن كتابته أول مرة؟ أم جمع المكتوب في مكان واحد مسألة مشكِلة؟.

وبعد أن لم يرتض الإجابات الواردة في هذا السياق، قدم الدكتور زيد عمر إجابة قال فيها: "لو ثبت أنه ﷺ أمر بكتابة القرآن بعد استقراره في العرضة الأخيرة لما خيف ضياع شيء منه بموت الحفاظ، ولما دعت الحاجة إلى جمعه في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه من صدور الصحابة الكرام ومن كتاباتهم"(1). وقال في موطن آخر واصفا الجمع الأول للقرآن في عهد الرسول: "ولا تخلو هذه الكتابات التي كانت موجودة في بيوت رسول الله ﷺ من بعض آيات نسخت في العرضة الأخيرة أو قبلها"(2). أي أن رسول الله ﷺ كانت إذا نزلت عليه الآية أمر كتبة الوحي بكتابتها، فإذا نُسخ شيء من القرآن أبقاه! وهو تعليل غير مقبول عند الباحث.

ثالثا: المهمة التي أوكلت إلى زيد وهي (تتبع القرآن وجمعه)، وقول زيد عن هذه المهمة: "فوالله لو كانوا كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن".

وقوله: "فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال".

ومن الصعب أن يُتصور بأن المسألة شكليّة فقط ويُعلّل ذلك بالمبالغة في الاحتياط والتثبت. فكان يكفي اجتماع عدد من الحفظة المتقنين وكتّاب الوحي الذين أقرّهم رسول الله ﷺ على ما كتبوا وهم متوافرون لا شك. وخاصة من شهد منهم العرضة الأخيرة!.

---

(1) عمر، زيد، أضواء على سلامة المصحف الشريف من النقص والتحريف 12.

(2) المصدر السابق 38. وموضوع نسخ الآيات مختلف فيه بين العلماء، هل وقع أم لا؟ وأفردت في ذلك كتب وأبحاث خاصة. وجاء الحديث عن العرضة الأخيرة في هذا البحث.

وأجاب عن معنى هذا التتبع الإمام السخاوي بقوله: "فقد زعمتم أن زيدا كـــان جامعـــا للقرآن، فما هذا التتبع والطلب لشيء يحفظه ويعلمه؟ فالجواب: أنه كان يجمع وجوهه وقراءاته، ويسأل عنها غيره ليحيط بالسبعة التي نزل بها القرآن"[1].

رابعا: اختيار أبي بكر لزيد بن ثابت وبيانه أسباب ذلك الاختيار بقوله: "إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ".

قال ابن حجر: "ذكر له أربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك: كونه شابا فيكون أنشط لما يطلب منه، وكونه عاقلا فيكون أوعى له، وكونه لا يُتهم فتركن النفس إليه، وكونـــه كـــان يكتب الوحي فيكون أكثر ممارسة له"[2].

وأضاف عدد من الباحثين[3] سببا لم يذكره أبو بكر وهـــو "أن زيـــداً شـــهد العرضـــة الأخيرة" ويصَوَّر على أنه أهم الأسباب إذ حصل فيها استقرار القرآن، ولو كان كذلك لذكره أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ولما احتاج زيد إلى هذا الجهد في تتبع القرآن وجمعه مـــن عنـــد الجميع!.

بالنظر إلى الأمور السابقة أستطيع أن أتبين الفرق بين كتابة القرآن في عهد النبـــي ﷺ وجمعه في عهد أبي بكر رضي الله عنه. وأوافق باطمئنان علماءنا الذين قالوا إن جمع أبي بكر شمل الأحرف السبعة. وأؤكد على أن أمر القراءات والأحرف بقي كما هو دون رفع أو نسخ أو غير ذلك. قال ابن الجزري: "والحق ما تحرر من كلام الإمام الطبري وأبي عمر بن عبد البر وأبي العباس المهدوي ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الشاطبي وابن تيمية وغيرهم، وذلك أن المصاحف التي كتبت في زمن أبي بكر رضي الله عنه كانت محتوية علـــى جميـــع الأحـــرف السبعة"[4].

---

(1) السخاوي، علي، الوسيلة إلى كشف العقيلة 60 ، وينظر: الحداد، الكواكب الدرية 19 ، الضباع، علي، سمير الطالبين 12.

(2) ابن حجر، فتح الباري 18/9.

(3) ينظر مثلا: القطان، مباحث في علوم القرآن 125.

(4) ابن الجزري، منجد المقرئين 21. وينظر: الداني، المقنع 120، السخاوي، الوسيلة إلى شرح العقيلة 63، الحارثي، أحاسن الأخبار 176، الكردي، محمد طاهر، تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه 28.

وهذا يعني أن جمع أبي بكر كان بمثابة مرجع كبير يضم وجوه القراءات المختلفة التي رُويت عن النبي ﷺ مخافة أن تذهب بذهاب حامليها.

وبقي المكتوب عند أبي بكر الصديق مصونا محفوظا لا ليتلى منه، بل ذخرا للمسلمين ومرجعا يُرجع إليه إن حصل ما خيف من حدوثه[1].

وبعد وفاة الصديق انتقلت الصحف إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ثم إلى أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها. وحمى الله المسلمين وقراءهم، وفي عهد عثمان رضي الله عنه حدثت مشكلة من نوع آخر تطلبت حلا مختلفا، وهو الجمع في زمن عثمان رضي الله عنه.

---

(1) ينظر: أبو شامة، 71 ، أبو زهرة، المعجزة الكبرى 34.

المبحث الثالث: جمع عثمان رضي الله عنه (اختيار عثمان)

امتدت الفتوحات الإسلامية في خلافة عمر بن الخطاب واتسعت دولة المسلمين، وتطلب الأمر ازدياد عدد القراء والمعلمين خاصة في الأمصار الإسلامية الجديدة، فانتشر الصحابة – خاصة القراء منهم– في الأقطار يعلمون الناس القرآن كما تلقّوه وتعلّموه.

وظهرت في الأمصار الإسلامية مدارس لتعليم القرآن وقراءته كان على رأسها في كل مصر جماعة من الصحابة الذين نزلوا فيه، وازدادت حركة نسخ المصاحف، وكان ذلك يتم في ظل رخصة الأحرف السبعة[1].

فلم يظهر بعد أيّ تغيير على مسار القراءة ، بل بقي مستمرا كما كان، فالتلقي هو أساس القراءة ودليل على صحتها ، ولم يكن ثمة مصطلحات أو قيود غيره.

لكن حدث أمر في الأمصار الإسلامية، ووصلت الأخبار إلى الخليفة عثمان رضي الله عنه تقول إن الناس اختلفوا وتنازعوا في قراءة القرآن حتى كاد بعضهم يكفر بعضا. والرواية المشهورة التي تحكي ما حدث أوردها البخاري في صحيحه، كما أوردها غيره من العلماء، روى البخاري: "أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف. وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا. حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق"[2].

---

(1) ينظر: الحمد، رسم المصحف 88.

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن (4987).

وفي الحديث أمور لا بد من أخذها بعين الاعتبار حتى تتضح صورة الأحداث، ونتبيّن ما جرى:

أولا: ما أفزع حذيفة هو اختلاف الناس في القراءة، وهو السبب وراء الجمع الذي حصل، وسبب هذا الاختلاف هو ما صوّره بدقة إمام القراءات مكي بن أبي طالب بقوله: "سبب ذلك -أي الخلاف الذي حصل في الأمصار وشاهده حذيفة – أن أهل كل مصر قرؤوا على ما أقرأهم الصاحب الذي وصل إليهم ليعلمهم القرآن والدين في زمان أبي بكر وعمر، فاختلفوا في قراءاتهم بألفاظ مختلفة في السمع لا في المعنى، وفي السمع والمعنى، مخالفة للخط وغير مخالفة بزيادة ونقص وتقديم وتأخير واختلاف حركات وأبنية، واختلاف حروف ووضع حروف في موضع أحرف أخر، وكان ذلك قد تعارف بين الصحابة على عهد النبي ﷺ فلم يكن ينكر أحد ذلك على أحد لمشاهدتهم من أباح لهم ذلك، وهو النبي ﷺ"(1).

ولا ينبغي أن نذهب بعيدا في تفسير هذا الاختلاف، ونرجعه إلى وقوع الخطأ في كتاب الله، والتباس القرآن بغيره – ولا يعني هذا عدم وقوع الخطأ لكن من غير الممكن أن يكون أصبح ظاهرة عامة – أو القراءة بما نُسخ من الأحرف – للقائلين بوقوع نسخ– فلا يمكن أن يكون الصحابة المنتدبون لتفسير القرآن لا يعلمون ما رُفع وما بَقي، أو اللحن الذي لم يحِن أوانه بعد – بل بدأت تظهر بواعثه في العصر الأموي، وكان علاجه تشكيل المصحف، وبعدَه لما فسد الذوق العربي وخيف من التصحيف بشكل كبير ظهر الإعجام أو التزم به -إن كان موجودا– على خلاف بين الباحثين(2)–.

ولم يتخلّ القرآن في عصر من العصور عن أخذه بالتلقي والمشافهة، وإذا كنّا في زماننا نعيب غير ذلك، فكيف في خير القرون !.

لذلك لا يمكن أن يكون الخلاف كما صوره بعضهم بأنه كان مباينا مباينة فاحشة للنص المنزل، وسبب هذا التباين وجود إضافات زادها أصحاب المخطوطات الخاصة بجانب النص القرآني لبيان مجمل أو تقدير محذوف أو تفسير لفظ بمقتضى فهمهم لأسباب النزول، ويضيف:

---

(1) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 62 ، وينظر: ابن حجر، فتح الباري 23/9، الحداد، الكواكب الدرية 20، الزرقاني، مناهل العرفان 248 ، شكري وآخرون، مقدمات في علم القراءات 34، 57.

(2) ينظر: قبيسي، محمد، القرآن الوثيقة الأولى في التدوين 46 ، الكردي، تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه 179-182 ، حفني ناصف، حياة اللغة العربية 66-75 ، ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية 34-41 ، شعبان خليفة، الكتابة العربية في رحلة النشوء والارتقاء 164-173 ، رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، الباب الأول.

"وكم كان مسيئا إلى تاريخ القرآن أن تشيع نسبة هذه الإضافات إلى الوحي في كتب الأقـدمين على أنها من الأحرف السبعة، ويتناقلها المحدثون دون تمحيص"[1].

ولو كان الأمر مثل ما ذكر لكان الحل بالرجوع إلى الأئمة القراء الموجودين، ومعرفة الصواب من الخطأ، وليس ببعث قارئ جديد، مما يؤكد أن الحل كان في جمع عثمان.

ثانيا: لا ريب أن علاج الاختلاف يكون بالتوحيد، فماذا فعل الخليفة عثمان رضـي الله عنه؟ وبالفعل قد تم له ما أراد وحُسم الخلاف والنزاع. ومعلوم من الحديث أن عثمان جعل مع زيد غيره، وجاء في الحديث: قول عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: "إذا اختلفتم أنتم وزيـد بـن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا". وقبل أن يُعلم هـل حصل اختلاف أم لا، فما معنى قول عثمان؟ ولو كانت قضية نسخ وكتابة فقط لما قالها عثمان رضي الله عنه، خاصة وأن الكاتب هو زيد كاتب الوحي لرسول الله ﷺ، وفي عهد أبي بكر[2].

وأود أن أشير هنا إلى أن بعض الدراسات تصوّر جمع عثمان على أنه نسخ لمصحف الصديق رضي الله عنهما، وهو أمر لا يتوافق مع الأحداث والروايات الواردة، وليس هو الفهم الذي قال به أكثر علمائنا السابقين، خلافا لزعم أحد الباحثين الذي قال: "يكاد يكون من المجمع عليه أيضا، أن عمل عثمان لم يزد على نشر النص المجموع في عهد أبي بكر المـأخوذ ممـا كتب بين يدي رسول الله ﷺ بإملائه، ولا التفات إلى الروايات التي صورت هذا العمل على أنه جمع جديد"[3].

ولأهمية المسألة وعلاقتها المباشرة بتاريخ القراءات وتواترهـا وشـذوذها وحفظهـا، سأذكر عددا من أقوال العلماء تفيد صراحة أن جمع عثمان ليس نسخا لمـصحف أبـي بكـر الصديق، وتُبيّن ما أراده عثمان من هذا الجمع[4].

---

(1) الطحان، من قضايا القرآن 134-135.

(2) تشير روايات أخرى تذكرها الكتب إلى أن عثمان جمع الصحابة واستشارهم، ورأى أن يكتب للناس مصحفا يكون إماما يجتمعون عليه، ووافقه جميع الصحابة على رأيه. ولستُ في صدد تحقيق هذه الروايات وإثباتها، إلا أنه يُستأنس بها، فوردت مقبولة في كثير من الكتب. (ينظر: ابن أبي داود، كتاب المصاحف 212/1-214، ابن حجر، فتح الباري 25/9 ، الحداد، الكواكب الدرية ، محيسن، محمد، تاريخ القرآن 144) ولو كان الأمر يتعلق بناسخ ومنسوخ أو صواب وخطأ لما احتاج الأمر إلى مشاورة واتفاق.

(3) الطحان، من قضايا القرآن 35.

(4) تنعكس آراء العلماء في الأحرف السبعة على أقوالهم، ولا يهم هنا إلا بيان وجود فرق بين الجمعين.

قال أبو عمرو الداني: "وإن عثمان رحمه الله لم يقصد قصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنما قصد جمع الصحابة على القراءات الثابتة المعروفة عن الرسول ﷺ"[1]. وقال أيضا: "وإن عثمان رحمه الله أحسن وأصاب ووُفّق لفضل عظيم في جمع الناس على مصحف واحد، وقراءات محصورة، والمنع من غير ذلك"[2].

وقال مكي بن أبي طالب: "كتب المصحف -العثماني- على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على لغة واحدة. ولو كانت هي السبعة كلها وهي موافقة للمصحف لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات، ولكان عثمان قد أبقى الخلاف الذي كرهه، وإنما جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف"[3].

ونقل الزركشي عن المحاسبي قوله: "والمشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان رضي الله عنه، وليس كذلك، إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات والقرآن، وأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن"[4].

وقال أبو شامة: "قصد عثمان أن يقتصر الناس على تلاوته على اللفظ الذي كتب بأمر النبي ﷺ، ولا يتعدوه إلى غيره من القراءات التي كانت مباحة لهم، المنافية لخط المصحف من الزيادة والنقصان وإبدال الألفاظ"[5].

وقال ابن كثير عن جمع عثمان "إنه من أكبر مناقبه، وإن الشيخين سبقاه إلى حفظ القرآن أن يذهب منه شيء، وهو جمع الناس على قراءة واحدة لئلا يختلفوا في القرآن، ووافقه على ذلك الصحابة"[6].

وقال ابن الجزري: "مصحف عثمان لم يكن محتملا للأحرف السبعة جميعها، لأن كثيرا مما خالف الرسم قد صح عن الصحابة رضي الله عنهم، وعن النبي ﷺ... ولم تكن الأحرف السبعة واجبة على الأمة وإنما كان ذلك جائزا لهم مرخصا فيه، وقد جعل إليهم الاختيار في أي

---

(1) الداني، جامع البيان 35.

(2) المصدر السابق 35.

(3) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 33.

(4) الزركشي، البرهان 302/1.

(5) أبو شامة، المرشد الوجيز 71.

(6) ابن كثير، فضائل القرآن 18.

حرف اختاروه.. وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلالة، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل محظور"[1].

يتضح من كلام هؤلاء العلماء أن عثمان رضي الله عنه حمل الناس على قراءات معينة، وترك قراءات أخرى من الأحرف السبعة، لما رأى أن الأمر سيصل إلى اختلاف وفرقة، وبذلك انتهى الخلاف القائم. ولم يقصد عثمان رضي الله عنه جمع الناس على قراءة واحدة، إذ اشتملت المصاحف المكتوبة على بعض اختلاف، ثم إنه بعث مع كل مصحف قارئا، ولو أراد قراءة واحدة لأوصاهم بها.

فما هي القراءات التي جمع عثمان الناس عليها؟ وبما أن عثمان أثبت قراءات وترك أخرى، فهذا يعني وجود ضابط لقبول القراءة. وأحسن ما عبر عنه الإمام الداني بقوله: "وإنما قصد -عثمان- جمع الصحابة على القراءات الثابتة المعروفة عن الرسول ﷺ، وألقى ما لم يجر مجرى ذلك"[2]. وقال في المقنع: "سبب اختلاف مرسوم المصاحف لتُكتب الحروف الثابتة"[3]. ويُفهم من الثبوت ما اشترطه العلماء لثبوت القرآن وهو التواتر[4].

وهذه القراءات الثابتة المعروفة أولها لا شك القراءة العامة التي كان يقرؤها الرسول ﷺ وأكثر الصحابة – أي مداومة عليها دون ما كانوا يُقرؤونه من الأحرف لقصد التخفيف على من يُريده- "وهي القراءة التي كتب عليها زيد القرآن زمن النبي ﷺ "[5]، وهي -والله أعلم- الحرف الذي نزل به القرآن أولاً، وهو في معظمه بلغة قريش إذ هي أفصح اللغات وأعلاها.

---

(1) ابن الجزري، منجد المقرئين 21-22.

(2) الداني، جامع البيان 35.

(3) الداني، المقنع 115.

(4) يجمع الباحثون على أن جمع عثمان كان لما تواتر أو تحقق أنه قرآن أو عقد عليه الإجماع أو ما استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكل هذه الألفاظ تؤدي الغرض نفسه، وبعضهم يضيف معها وما استقر في العرضة الأخيرة. وأظن أن الكلام السابق يغني عن هذه الإضافة، خاصة إن ثبت أن العرضة الأخيرة ليس لها شأن في ثبوت قراءات أو نسخها. (ينظر: ابن الجزري، منجد المقرئين 22، الحداد، الكواكب الدرية 22، شكري وآخرون، مقدمات في علم القراءات 34 ، وغيرهم).

(5) الحمد، رسم المصحف 90. ويقول المؤلف: "إنها هي التي كتبها زيد أيضا في خلافة الصديق رضي الله عنه"، ولا أوافقه في هذه، يُنظر: مبحث جمع أبي بكر.

وكان هذا الجمع مرحلة حاسمة في علم القراءات، وبدأ التمييز بين القراءات الصحيحة المعتبرة وغيرها، وهذا التمييز أساسه التلقي وموافقة الرسم العثماني[1].

قال مكي بن أبي طالب: "فلما كتب عثمان المصاحف ووجَّهَها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفَهم الذي وُجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف"[2].

وأخذت تنتشر المصاحف من جديد –بعد أن أحرقت المصاحف التي كانت قبل[3]– وروعي في كتابتها بعد هذا الجمع أن تكون موافقة للمصحف العثماني.

وهكذا تم الإقبال على القراءات الموافقة لرسم المصحف العثماني، وترك ما عداها، ومن هنا أخذ المصحف العثماني شهرته في علم القراءات، وأصبح اتباعه شرطا من شروط قبول القراءة.

قال ابن عطية: "واستمر الناس على هذا المصحف المتخيَّر وترك ما خرج عنه مما كان كتب، سداً للذريعة وتغليبا لمصلحة الألفة، وهي المصاحف التي أمر عثمان بن عفان رضي الله عنه أن تحرق أو تخرق"[4].

أما ما خالف رسم المصاحف العثمانية فالاعتقاد أنه زال من ميادين القراءة العامة، وإن بقي يُنقل على أنه قراءة بين الخاصة لفوائد واعتبارات أخرى، وهو ما أثرى علم القراءات، وأسس لنوع مهم من أنواعها وهو القراءات الشاذة. قال عبد الصبور شاهين: "ولا ريب لدينا في أن تاريخ الشذوذ في قراءة القرآن إنما يرجع إلى وجود مصحف إمام، فبمجرد وجود المصحف وُسِمت القراءات الأخرى المخالفة بسمة الخروج عن رسمه، والشذوذ عن نصه، وقد

---

(1) ينظر: شكري وآخرون، مقدمات في علم القراءات 56.

(2) مكي ، الإبانة عن معاني القراءات 48-49.

(3) قالوا بأن مصير مصحف أبي بكر كان هو الحرق أيضا وتم ذلك في عصر الخليفة الأموي مروان بعد أن بقي عند أم المؤمنين حفصة حتى وفاتها، وسبب حرقه خشية أن يظهر فيرجع الناس إلى الاختلاف. (ينظر: مكي، الإبانة 60، أبو شامة، المرشد الوجيز 76، ابن كثير، فضائل القرآن 21، الضباع، علي، سمير الطالبين 15).

(4) ابن عطية، عبد الحق، المحرر الوجيز 48/1.

لا يكون مصطلح (الشذوذ) عرف وقتئذ، ولكن إحساس الناس به بدأ يتجسد شيئا فشيئا تبعاً لنجاح تنفيذ القرار العثماني، واطراده في الأمصار"[1].

ويصف محمد دراز حال القراءات المستبعدة من المصاحف العثمانية بقوله: "إن هذا الاستبعاد لم يكن الغرض منه -كما يبدو- ولا من نتائجه إلغاء القراءات الشفوية، إذ بوضع الأمور على هذا النحو في نصابها، ترك الباب مفتوحا لكل من كان يؤكد أنه سمع الرسول ﷺ يقرأ بقراءة معينة لكي يقرأ بقراءته الخاصة بحرية تامة وتحت كامل مسؤوليته الأدبية، ومن غير أن يلزم جماعة المسلمين كلها بما يؤكد سماعه"[2]. ثم يكمل: "ولم يتوقف المتفقهون في علوم الدين في كل زمان عن الاهتمام بدراسة هذه القراءات الفردية"[3].

(1) شاهين، تاريخ القرآن 125 ، وينظر: الحمد، رسم المصحف 555.

(2) دراز، محمد، مدخل إلى القرآن 44.

(3) المصدر السابق، الموضع نفسه.

المبحث الرابع: اختيارات الأئمة

أصبح من ضوابط اختيار القراءة اتباع رسم المصحف العثماني، بعد أن أصبحت هـذه المصاحف هي معتمَد الأمة، فاتجـه أئمة القراءة إلى رواية ما وافق الخط والاختيار منه، -مع التأكيد بأن الأساس في القراءة هو التلقي كما أكد العلماء في كتبهم "القراءة سنة يأخذها الآخـر عن الأول"(1)- وبقي ما خالف الخط خارجا عن الاختيار فقل رواته(2).

واستمرت عملية القراءة والإقراء، وكل قارئ يختار مما يتلقى عن شيوخه قراءة يداوم عليها ويلتزم بها، ومن الطبيعي أن يكون الاختيار موجودا في ظِلّ تعدد القراءات وكثرة الشيوخ وتنوع الأسانيد، والعلم الواسع خاصة في اللغة العربية وأساليبها وطرائقها في الكلام، يوضّـح ذلك ما جاء في أقوال كثير من الأئمة، فمثلا يقول نافع: "قرأت على سبعين من التابعين فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة"(3). وهو واضحٌ في أن قراءة نافع مزيج مما سمعه وتلقاه عن هؤلاء التابعين.

وكان الكسائي رحمه الله قد قرأ على حمزة ونظر في وجوه القراءات وكانت العربيـة علمه وصناعته، فاختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة غير خارجة من آثار من تقدم من الأئمة(4).

"وكذلك أبو عمرو قرأ على ابن كثير وهو يخالفه في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، لأنه قرأ على غيره واختار من قراءته ومن قراءة غيره قراءة"(5). "وكان أبو عمرو حسن الاختيـار سهل القراءة غير متكلف يؤثر التخفيف ما وجد إليه السبيل"(6).

---

(1) ابن مجاهد، السبعة 50 ، ابن الجزري، النشر 34.

(2) ينظر: الحمد، رسم المصحف 529.

(3) مكي، الإبانة 49 ، الحارثي، أحاسن الأخبار 40.

(4) ابن مجاهد، السبعة 78 ، مكي، الإبانة 49 ، الحارثي، أحاسن الأخبار 143.

(5) مكي، الإبانة 49.

(6) ابن مجاهد، السبعة 84.

وكان الشيوخ يُقرؤون التلاميذ بأكثر من قراءة -أو يَسمعون منهم ويُقرِّونهم- ويتركون لهم الاختيار أيضا، وربما خُص أحد التلاميذ بوجه لتميزه بين أقرانه، قال نافع لورش: "خصصتك بنقل الحركات، وهو اختياري لجودة قراءتك وتعهدك لكتاب الله تعالى"[1].

وقال ورش: "كان نافع يسهل القراءة لمن قرأ عليه، إلا أن يقول له رجل أريد قراءتك، فيأخذه بالتبيين في مواضع وإتمام المتمات"[2].

وكذلك العامة كانوا يسمعون عددا من الشيوخ والقراء، وربما اقتدوا بشيخ معين -لأسباب- فتنتشر بينهم قراءة أكثر من أختها، وكان لشهرة القراءة على ألسنة العامة دور في التزام القارئ بها والمداومة عليها مع إتقانه لغيرها، وكان للعامة شأن في اختيار وتحديد القرّاء لاحقا.

وأجمع المكيون على قراءة ابن كثير[3]، واقتدى أهل العراق عامة بقراءة عاصم[4]، وكان لأبي عمرو تلاميذ كثر، غير أنه اشتهر منهم اليزيدي، قال الداني: غير أن العامة أبت إلا رواية اليزيدي لكمال أصولها وفروعها، مع جلالة اليزيدي وحسن اطلاعه ومعرفته باللغة العربية[5].

واستمرت ظاهرة الاختيار وازداد عدد القراء كثيرا، فكانوا أمما لا تحصى، وطوائف لا تستقصى[6]. ومن ثم ظهرت فكرة تحديد القراءات حفاظا على القرآن والقراءات، ولضبط القراءات والتخفيف على المسلمين[7]. قال ابن الجزري: "ولما طالت المدة وقصرت الهمم، وقل الضبط، اقتصر على بعضهم"[8].

---

(1) الحارثي، أحاسن الأخبار 41.

(2) المصدر السابق 37.

(3) المصدر السابق 24.

(4) المصدر السابق 153.

(5) المصدر السابق 134.

(6) ينظر: ابن الجزري، النشر 33.

(7) ينظر: السندي، صفحات في علوم القراءات 43.

(8) ابن الجزري، منجد المقرئين 48 ، والنشر 33.

وقال غانم الحمد: "ولم تستمر ظاهرة الاختيار طويلا فقد وجد الأئمة بعد فترة أنّ تكاثر اختيارات الأئمة بلغ حدا يحتاج إلى جهود كبيرة، ورأوا أن يقصروا نشاطهم على ضبط الرواية عمن تقدمهم"[1].

وكان تخصص أمثال هؤلاء القراء في القراءات قد وفر المادة لوضع علم القراءات وتدوينه والتأليف فيه[2].

وقد اهتم العلماء بالقراءات وتدوينها وضبط رواياتها، فاجتهدوا في ذلك حق الاجتهاد، واستفرغوا وسعهم. ولم يكن هذا التحديد الذي حصل لسبعة أو عشرة من أول الأمر. وذكر ابن الجزري وغيره بداية مرحلة التدوين والاختيار للقراءات، وهذا نص كلام القسطلاني في كتابه لطائف الإشارات، قال: "كان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام (224 هـ) وجعلهم خمسة وعشرين قارئا مع هؤلاء السبعة. ثم تلاه الجماعة سالكين سنته متقلدين منته، فكثرت التآليف وانتشرت التصانيف، واختلفت أغراضهم بحسب الإيجاز والتطويل والتكثير والتقليل، وكلٌ له مقصد سنيّ ومذهب مرضيّ ، فكان بعده أحمد بن جبير الكوفي (258 هـ) نزيل إنطاكية، فجمع كتابا في القراءات الخمسة، من كل مصر واحد. ثم القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون (282 هـ) فألف كتابا جمع فيه قراءة عشرين إماما منهم هؤلاء السبعة، ثم الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (310 هـ) فألف كتابا سماه الجامع فيه نيّف وعشرون قراءة، ثم الإمام أبو بكر محمد الداجوني (324 هـ) فجمع كتابا في الأحد عشر وأدخل معهم أبا جعفر، ثم في أثره الإمام أبو بكر بن مجاهد (324 هـ) أول من اقتصر على هؤلاء السبعة"[3].

- اختيار السبعة:

في نهاية القرن الهجري الثالث وأوائل الرابع اختار ابن مجاهد قراءة سبعة من قراء الأمصار لم يكونوا ممن عاصرهم، ولكنهم ممن اشتهرت قراءاتهم ولا يزال الناس يقرؤون بها ويروونها حتى عصره[4]. يقول ابن مجاهد عن اختياره: "فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز

---

(1) الحمد، رسم المصحف 529.

(2) ينظر: السندي، صفحات في علوم القراءات 38.

(3) القسطلاني، لطائف الإشارات 85-86 ، ابن الجزري، النشر 33.

(4) ينظر: الحمد، رسم المصحف 559.

والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار التي سمّيتُ وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار، إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفا شاذا، فيقرأ به من الحروف التي رويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام"[1].

ونقل ابن الجزري عن الجعبري في سبب اختيار ابن مجاهد لهؤلاء السبعة قوله: "وكان هؤلاء إما لتصديهم للاشتغال، أو لأنهم شيوخ المقتصِر، ولو عيّن غيرهم لجاز، أو غير هؤلاء الرواة عنهم جاز، وخفي هذا الأمر على أكثر المقرئين حتى لو نسبت قراءة أحد هؤلاء إلى من هو في سلسلة السند بعد أو قبل لقال شاذة، فإذا عزيت إلى أحدهم قال مشهورة"[2].

قال مكي: "إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرا في العدد، كثيرا في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به.." [3].

ومن الحق أن ابن مجاهد حين اختار السبعة لم يُسقط رواية من سواهم ولم يبطلها، بل دعاها شاذة، وألف فيها كتابه في الشواذ، وهو لا يقصد أنها شاذة لا تصح القراءة بها، إنما يقصد أنها تأتي وراء السبعة في عدد من يقرؤون بها في الأمصار، ويدل على ذلك استشهاده في كتابه السبعة بقراءات غير القراء السبعة، كقراءة أبي جعفر وابن محيصن وشيبة بن نصاح وغيرهم[4].

وهكذا أراد الإمام ابن مجاهد أن يخدم هذا العلم، وأن يعين الناس على اختيار ما هو ثابت ومتواتر، وخشي إن طال العهد والأمر هكذا من كثرة الاختيارات، أن يقل الضبط، ويكثر الاختلاف بين الناس، لكثرة من يأخذون عنهم من الشيوخ أصحاب الاختيارات، وليسوا في الضبط والإتقان على حد سواء، وربما أدى ذلك إلى سهولة دخول الخطأ، وصعوبة التمييز بينه وبين الصواب[5]. خاصة وقد ظهر في عصره من القراء من خرج في اختياره عن سنن السلف

---

(1) ابن مجاهد، السبعة 87.

(2) ابن الجزري، منجد المقرئين 48.

(3) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 86.

(4) ينظر: ضيف، شوقي، مقدمة كتاب السبعة لابن مجاهد 19-20 ، السندي، صفحات في علوم القراءات 51.

(5) ينظر في وصف صنيع ابن مجاهد وفائدته في علم القراءات: ضيف، مقدمة كتاب السبعة لابن مجاهد 22، السندي، صفحات في علوم القراءات 53-54.

وجانب الصواب، كما فعل أحمد ابن شنَبوذ الذي خرج عن رسم المصحف العثماني، ومحمد بن مقسم العطار الذي ورد عنه أنه أجاز القراءة بما وافق المصحف والعربية من غير أثر[1].

وأوافق ما ذكره الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه المدخل بقوله: "رحم الله ابن مجاهد فقد اجتهد فيما صنع، والمجتهد مأجور على كل حال، ثم إن صنيعه يوشك أن يكون -في رأيي- كعمل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وعمله مرحلة من مراحل الحفاظ على القرآن الكريم تحقيقا لمعنى قوله تعالى: **﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾** {الحجر 9}[2].

فصنيع ابن مجاهد من المراحل الهامة في تاريخ القراءات، كما أنه ترك أثرا كبيرا في رواية القراءات والتأليف فيها، قال غانم الحمد: "وتأليف ابن مجاهد كتابه الكبير في قراءات الأئمة السبعة كان نقطة تحول في دراسة القراءات وروايتها وتغيير مفهوم الشذوذ فيها، فقد كانت الرواية والتأليف قبله تشمل كافة القراءات واختيارات الأئمة المشهورين، لكن عمله ذاك جعل الجهود تتركز على تلك السبع، وضُم إليهم بعد ذلك ثلاثة من القراء، ثم هناك من يزيد أربعة آخرين، وقد اعتبر ما عدا السبع من القراءات -حينا من الدهر- شاذاً "[3].

ونتيجة لشهرة ابن مجاهد ومكانته في مجال القراءات، ولأنه اختار أشهر القراء الذين أخذوا قراءاتهم عن كبار التابعين فقد ظهر شعور بأن ما عدا السبعة من القراءات هو أقل علوا من حيث السند والرواية، ومن هنا غلب إطلاق لفظ الشذوذ على ما عدا قراءات الأئمة السبعة. وهو معنى جديد للشذوذ، وقد ساعد على انتشار هذه الفكرة ابن مجاهد وتلامذته فقد ألف ابن مجاهد كتابه السبعة، وكتابا آخر ذكر فيه شواذ القراءة، ثم ألف أبو علي الفارسي كتابا في الاحتجاج للقراءات التي أوردها ابن مجاهد في كتاب السبعة، وألف ابن جني كتابه المحتسب في الاحتجاج للقراءات التي أوردها ابن مجاهد في كتاب القراءات الشاذة. وصار يُعد غير السبعة من القراء من أصحاب الشواذ، ومنهم من هم شيوخ كبار للقراء السبعة أو تلامذة نجباء لهم[4].

---

(1) تذكر كتب القراءات قصتين مشهورتين لهذين الإمامين. ينظر: ابن الجزري، النشر 34.

(2) شلبي، عبد الفتاح، المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد 75 .

(3) الحمد، رسم المصحف 556.

(4) ينظر: الحمد، رسم المصحف 560-561 ، شكري وآخرون، مقدمات في علم القراءات 61.

ومع عظم ما صنعه ابن مجاهد وما قدمه من خدمة لعلم القراءات، ومبادرته لدرء ما يمكن أن يعكّر صفوه، فقد انتقد بعض العلماء صنيع ابن مجاهد، وخاصة لاقتصاره على العدد سبعة مما أوهم العامة بأن القراءات السبعة هي المقصود من الأحرف السبعة التي جاءت في الحديث، واجتهدوا في تبيين ذلك وتوضيحه، ثم لأنه اقتصر على بعض القراء، وعلى راويين لكل قارئ، فصار إذا سمع الناس قراءة لغير هؤلاء أنكروها وأبطلوها. فكان ينبغي على ابن مجاهد أن يفصح عن سبب اختياره لهؤلاء لئلا يقع مقلدوه بعده فيما لا يجوز(1).

لذلك جاءت مرحلة تفريد القراءات (إفراد قراءة واحدة بالتأليف) وتسديسها وتثمينها وتعشيرها دفعا لما علِقَ في أذهان كثيرين من أن الأحرف السبعة الواردة في الحديث الشريف هي القراءات السبع التي جمعها ابن مجاهد، وليبيان أن هناك قراءات أخرى غير السبع مقبولة وصحيحة(2).

وبيّن الإمام مكي بن أبي طالب أن القراء غير الذين اختارهم ابن مجاهد بقي الناس ينقلون قراءاتهم واختياراتهم، ويقول: "فهذه قراءة يعقوب الحضرمي غير متروكة، وكذلك قراءة عاصم الجحدري، وقراءة أبي جعفر وشيبة إمامي نافع، وكذلك اختيار أبي حاتم وأبي عبيد واختيار المفضل"(3).

أقول إن مصطلح الشذوذ في علم القراءات هو مصطلح مستحدَث، وأُطلق على قراءات موجودة، وهو نتيجة طبيعية لتطوّر هذا العلم وتدوينه، قال ابن جني: "القراءات على ضربين، الأول: ما اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده، الثاني: ما تعدى ذلك فسماه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة القراء السبعة المقدم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قراءه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيرا منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه"(4).

ويظهر -والله أعلم- من تتبع علم القراءات أن الشذوذ وصف لحال القراءة في زمن معيّن أو ظرف معيّن، وليس هو وصف للقراءة في ذاتها. فوُصفت قراءات بالشذوذ عند بعض

---

(1) ينظر: ابن الجزري، منجد المقرئين 71-72. ونقل ابن الجزري أقوالا للعلماء لا ترتضي صنيع ابن مجاهد ، وذكر عددا من الأئمة كان الناس في ذلك الوقت يقرؤون بقراءاتهم مثل: شيبة وابن محيصن والأعمش والحسن وأبي رجاء وعطاء وغيرهم.

(2) ينظر: شكري وآخرون، مقدمات في علم القراءات 59-60.

(3) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 87-88.

(4) ابن جني، المحتسب 102/1.

الأئمة، وعند غيرهم كانت متواترة، وكذلك قد تكون في مصر ما شاذة، ويُفتى عندهم بعدم جواز الصلاة بها، وعند غيرهم تكون متواترة. وهذا يعني أن انتفاء القرآنية لا يعني انتفاء كونها قراءة صحيحة. ودرجة التواتر ليست واحدة، فتواتر رواية حفص في زماننا ليس بدرجة تواتر رواية السوسي مثلا، وكذلك درجة الشذوذ ليست واحدة، لذلك تميزت قراءات الأئمة الأربعة الشواذ المعروفة عن غيرهم. وإذا وصفت قراءة إمام -بعد زمن- بأنها شاذة فلا يعني هذا أن الإمام اختار القراءة بالشاذ في عصره، بل هو اختار كغيره ولم يحظ اختياره بالشهرة فيما بعد كغيره، فدخلت قراءته دائرة الشذوذ[1].

- **اختيار العشرة:**

استمر التأليف في القراءات، وبعض العلماء سار على طريقة ابن مجاهد، وبعضهم كما سبق لم يرتض صنيعه، ولم يلتزم طريقه، ورأى أن قراءات أخرى غير السبعة لا تقل شهرة عنها، ويُقرأ بها في أمصار المسلمين، فأخذ بعض العلماء على عاتقه إظهار هذه القراءات، وإلحاقها بمثيلاتها في التواتر، فأضيفت قراءات ثلاث إلى السبعة، وكان ذلك في وقت مبكر في عصر ابن مجاهد تقريبا، فألف أبو بكر بن الحسين بن مهران (ت 381 هـ) كتابه: المبسوط في القراءات العشر، ثم ألف أبو طاهر أحمد بن سوار (ت 496 هـ) كتابه: المستنير في العشر، وألف أبو محمد عبد الله بن علي، المعروف بسبط الخياط (ت 541 هـ) كتابه: الاختيار في القراءات العشر، وألف عبد الله بن الوجيه (ت 741 هـ) كتابه: الكنز في القراءات العشر.

ثم قيّض الله لهذا الفن أحد أبرز رجالاته المحققين الذين عُرفوا به ونسبوا إليه، فكان بحق إمام المقرئين وخاتمة المحققين، وهو الإمام محمد بن الجزري (833 هـ) الذي حرص على إثبات تواتر القراءات الثلاث المتممة للعشر، ووضع فيها كتابه المشهور: النشر في القراءات العشر. وقال في مقدمته: "وإني لما رأيت الهمم قد قصرت، ومعالم هذا العلم الشريف

---

(1) للاستزادة حول موضوع القراءات الشاذة ينظر: ابن جني، كتاب المحتسب، أبو شامة، المرشد الوجيز 179-192، ابن الجزري، منجد المقرئين 17 وما بعدها، شكري وآخرون، مقدمات في علم القراءات 73-75، محمود الصغير، كتاب القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، عبد الفتاح القاضي، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، بحث للدكتور أحمد شكري بعنوان أسباب وجود القراءات الشاذة، مجلة دراسات (2) 2001، الجامعة الأردنية.

قد دثرت، وخلت من أئمته الآفاق، وأقوت من موفق يوقف على صحيح الاختلاف والاتفاق، وتُرك لذلك أكثر القراءات المشهورة، ونُسي غالب الروايات الصحيحة المذكورة، حتى كاد الناس لم يثبتوا قرآنا إلا ما في الشاطبية والتيسير ولم يعلموا قراءات سوى ما فيهما من النزر اليسير، وكان من الواجب علي التعريف بصحيح القراءات، والتوقيف على المقبول من منقول مشهور الروايات، فعمدت إلى أن أثبت ما وصل إليّ من قراءاتهم، وأوثق ما صح لديّ من رواياتهم، من الأئمة العشرة قراء الأمصار، والمقتدى بهم في سالف الأعصار، واقتصرت عن كل إمام براويين، وعن كل راو بطريقين وعن كل طريق بطريقين: مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، مع ما يتصل إليهم من الطرق، ويتشعب عنهم من الفرق"(1).

والقراء العشرة ورواتهم هم(2):

- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني (ت 196 هـ) راوياه: قالون عيسى بن مينا (220 هـ) ، و ورش عثمان بن سعيد (197 هـ).
- عبد الله بن كثير المكي الداري (120 هـ) راوياه: البزي أحمد بن محمد (170 هـ) ، و قنبل محمد بن عبد الرحمن (195 هـ).
- أبو عمرو زبَّان بن العلاء التميمي البصري (154 هـ) راوياه: الدوري حفص بن عمر (240 هـ) و السوسي صالح بن زياد (261 هـ).
- عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي (118 هـ) راوياه: هشام بن عمار بن نصير (245 هـ) و ابن ذكوان عبد الله بن أحمد بن بشر (242 هـ).
- عاصم بن بهدلة أبي النَّجود الأسدي مولاهم الكوفي (127 هـ) راوياه: شعبة أبو بكر بن عياش (193 هـ) ، و حفص بن سليمان بن المغيرة (180 هـ).
- حمزة بن حبيب الزيات الكوفي (156 هـ) راوياه: خلف بن هشام البزار (229 هـ) ، و خلاد بن خالد الشيباني (220 هـ).
- علي بن حمزة الكسائي (189 هـ) راوياه: أبو الحارث الليث بن خالد (240 هـ)، و الدوري حفص بن عمر (240 هـ).

---

(1) ابن الجزري، النشر 48-49.

(2) ينظر في تراجمهم كتاب معرفة القراء الكبار للذهبي، وغاية النهاية لابن الجزري، وعدد من كتب القراءات، مثل ، شكري وآخرون، مقدمات في علم القراءات.

- أبو جعفر يزيد بن القعقاع (130 هـ) راوياه: عيسى بن وردان (160 هـ) ، وسليمان بن مسلم بن جمّاز (170 هـ).
- يعقوب بن إسحاق الحضرمي (205 هـ) راوياه: رويس محمد بن المتوكل اللؤلؤي (238 هـ) و روح بن عبد المؤمن الهذلي (234 هـ).
- خلف بن هشام البزار (229 هـ) راوياه: إسحاق بن إبراهيم بن عثمان المروزي (286 هـ) ، و إدريس بن عبد الكريم الحداد (292 هـ).

الفصل الأول: تعريفات

المبحث الأول : معنى الترجيح والاختيار في القراءات

المبحث الثاني : التعريف بالإمام مكي بن أبي طالب

المبحث الثالث: منهج الإمام مكي في الترجيح والاختيار

المبحث الأول : معنى الترجيح والاختيار في القراءات

سأبدأ بتعريف الاختيار في القراءات لأنه الأشهر والمتّبع غالباً في هذا العلم، ولأن الترجيح -كما سيظهر- نوع أو طريقة من طرق الاختيار.

تعريف الاختيار:

الاختيار في اللغة يراد به الانتقاء والاصطفاء والتفضيل، فخار الشيء واختاره وتخيّره: انتقاه واصطفاه[1].

أما الاختيار في اصطلاح علم القراءات فأخذ مفهوما محددا، وجاء توضيحه في ثنايا كلام العلماء السابقين بأقوال متقاربة منها أنه: اختيار القارئ مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار[2].

وعبارة القرطبي تعطي تصورا واضحا عن معنى الاختيار إذ قال: "وهذه القراءات المشهورة السبعة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعُرف به ونُسب إليه، فقيل حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوّغه وجوّزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح"[3].

وبناءً على عبارات السابقين في مفهوم الاختيار، عرّفه بعض العلماء المتأخرين، ومنهم الشيخ طاهر الجزائري، قال: "الاختيار عند القوم أن يعمد من كان أهلا له إلى القراءات المروية، فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدة"[4].

---

(1) ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب 257/4 (خير) ، الزبيدي، محمد مرتضى، تاج العروس، 283/11 (خير) ، الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح 194 (خير).

(2) ينظر: مكي، الإبانة عن معاني القراءات 89.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 46/1.

(4) الجزائري، طاهر، التبيان، بوساطة فضل عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن 181/2.

القراءتان عن الجماعة أن لا يقال: إحداهما أجود من الأخرى لأنهما جميعا عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا"[1].

وقال أبو شامة عند تعرضه للقراءتين المتواترتين في قوله تعالى: ﴿مالك﴾ {الفاتحة 4} "وقد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الكلام في الترجيح بين هاتين القراءتين حتى إن بعضهم يبالغ في ذلك إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، وأنا أستحب القراءة بهما هذه تارة وهذه تارة، حتى إني في الصلاة أقرأ بهذه في ركعة وهذه في ركعة، ونسأل الله تعالى اتباع كل ما صح نقله والعمل به"[2].

وقال أبو حيان بعد ذكره قراءة ﴿غرفة﴾ {البقرة 249} بفتح الغين وضمها وحكاية ترجيح الضم أو الفتح: "وهذا الترجيح الذي يذكره المفسرون والنحويون بين القراءتين لا ينبغي، لأن هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله ﷺ، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن فيها ترجيح قراءة على قراءة"[3]. ونقل الزركشي في برهانه عن بعض الأئمة نحو هذه الأقوال[4].

معنى الترجيح لغة:

الراء والجيم والحاء أصل واحد يدل على رزانة وزيادة[5]، يقال: رجح الشيء وهو راجح، إذا رزَن. ورجح الميزان يرجح (مثلثة) رجوحا ورجْحانا: مال. وأرجح الميزان ورجّحه أي أثقله حتى مال[6].

ولم أجد تعريفاً اصطلاحياً في علم القراءات للترجيح، لكن قد اتضح من كلام العلماء التفريق بين الترجيح والاختيار، وإن كان مؤدّاهما واحدا هو اختيار قراءة، إلا أن الترجيح يظهر منه التقليل من شأن القراءة الأخرى.

---

(1) النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن 43/5.

(2) أبو شامة، عبد الرحمن، إبراز المعاني 55-56.

(3) أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط 588/2.

(4) ينظر: الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن 415/1.

(5) ينظر: ابن فارس، محمد بن عبد الله، معجم مقاييس اللغة 489/2.

(6) ينظر: الأزهري، أبو منصور محمد، تهذيب اللغة 1364/2 (رجح)، ابن منظور، لسان العرب 142/5 (رجح)، الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط 647 (رجح).

وليس معنى اختيار القارئ قراءة أنه يقوم باختراعها، فالقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، ولا مجال للاجتهاد والرأي فيها، وإنما هو يختار وجها من وجوه القراءات المروية في تلك الكلمة أو ذلك الحرف، قال مكي: "وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرأوا لجماعة وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار"[1].

وقال الداني: "إن معنى إضافة ما أنزل الله تعالى إلى من أضيف إليه من الصحابة كأبي وعبد الله وزيد وغيرهم، من قِبَل أنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراءً به، وملازمة له وميلا إليه لا غير، وكذا إضافة أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، وآثره على غيره وداوم عليه ولزمه، حتى اشتُهر وعُرف به وقُصِد فيه وأخِذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"[2].

ونسبة القراءة إلى القارئ تكون اصطلاحا، وإلا فكل قراءة كان قراؤها زمن قارئها وقبله كثيرين، وانحصار الأسانيد في طائفة لا يمنع مجيء القرآن عن غيرهم[3].

وظاهرة الاختيار قديمة، فقد روى ابن الجزري "أن عبد الله بن عباس كان يقرأ القرآن على قراءة زيد بن ثابت، إلا ثمانية عشر حرفا، أخذها من قراءة ابن مسعود"[4].

وكان القراء المشهورون الذين عاشوا في القرن الثاني يؤلفون قراءاتهم عن طريق الاختيار من القراءات التي أخذوها عن علماء القراءة من التابعين، فهذا نافع بن أبي نعيم (ت 169هـ) يقول: "قرأت على سبعين من التابعين فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة"[5].

وظاهرة الاختيار لها أثرها في علم القراءات، ولها دَورها وأهميتها في حركة القراءات وانتقالها واشتهارها، فقد تُختار قراءة دون غيرها، وقد تحل قراءة مكان أخرى، نقل ابن مجاهد

---

(1) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 89.

(2) الداني، أبو عمرو، جامع البيان 35.

(3) ينظر: ابن الجزري، منجد المقرئين 67.

(4) ابن الجزري، غاية النهاية 426/1.

(5) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 49 ، الحارثي، عبد الوهاب، أحاسن الأخبار 40.

عن سليمان بن مهران الأعمش (ت 148هـ) أنه قال لتلاميذه: "أدركت الكوفة وما قراءة زيد فيهم إلا كقراءة عبد الله فيكم اليوم، ما يقرأ بها إلا الرجل والرجلان"[1].

قال غانم الحمد: "إن ظاهرة الاختيار جعلت وجوه القراءات تتحرك وتنتقل من قراءة إلى أخرى وتتمازج بشكل مستمر، وأدى ذلك إلى اختفاء معالم القراءات الأولى وظهورها في عشرات الاختيارات"[2].

وإذا كان القراء اختاروا من بين مرويّاتهم، وتقيدوا بالأثر قبل كل شيء، فإن اختيارهم لقراءة دون أخرى لم يكن عشوائيا، بل كان مستندا إلى ضوابط وقواعد معيّنة، ربما اشترك في أكثرها كثيرٌ منهم، وربما اختلفوا في بعضها.

قال مكي بن أبي طالب عن القراء أصحاب الاختيار: "وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه"[3].

وقال الأندرابي: "فإن قيل: ما سبب اختيار القراء بعض القراءات على بعض وهي في المعنى واحدة؟ قلنا: سبب ذلك هو أن من القراءات ما ورد عن الصحابة والتابعين وهو معروف لكثرة أهله، صحيح المعنى، جيّد في العربية، ومنها ما ورد وهو شاذ لقلة أهله، ضعيف في المعنى والعربية ومنها ما ورد وهو غلط منهم وعليهم. فلما كان الأمر كذلك اجتهد كل قارئ منهم ليقرأ من تلك القراءات بأكثرها أهلا من القراء، لأن ذلك أدل على أنه من إقراء رسول الله ﷺ، وأفصحها لغة في كلام العرب، وأجودها إعرابا، وأحسنها معنى وانتظاما لما قبلها من الكلام أو بعدها، من غير أن يعيب الوجه الآخر أو يهجره، إلا أن يكون غلطا منهم أو عليهم ، فحينئذ يتجنب القراءة به"[4].

ونقل الأندرابي اختيار أبي حاتم في كتابه (الإيضاح) وقال عنه: "وكان عالما بوجوه القراءات بصيرا بالنحو والعربية واختلاف اللغات، اختار لنفسه اختيارا حسنا اتبع فيه الأثر والنظر، وما صحّ عنده في الخبر عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين رحمهم الله أجمعين...

---

(1) ابن مجاهد، أحمد، السبعة في القراءات 67.

(2) الحمد، أبحاث في علوم القرآن 62.

(3) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 49.

(4) الأندرابي، أحمد، الإيضاح في القراءات العشر، تحقيق منى عدنان، رسالة دكتوراه، جامعة تكريت 2002، بوساطة: الحمد، أبحاث في علوم القرآن 42.

قال أبو عبد الله الحسين بن تميم: سألت أبا حاتم بعدما فرغتُ من القراءة عليه، فقلــت: هــذه قراءتك التي تختار؟ فقال: نعم والله"[1].

وهذه القواعد التي اعتمد عليها العلماء في اختياراتهم هي ما سيتمّ تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة بالتفصيل مع الأمثلة، عند إمام كبير من أئمة القراءة ومن أصحاب الاختيارات هو الإمام مكي بن أبي طالب.

(1) الأندرابي، الإيضاح في القراءات العشر، بوساطة: الحمد، أبحاث في علوم القرآن 54.

المبحث الثاني : التعريف بالإمام مكي بن أبي طالب(1)

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حمُّوش(2) بن محمد بن مختـار القيـسي القيروانـي القرطبي المقري، و حمُّوش اسم أبي طالب والد مكي، وهو تصغير محمد عنـد المغاربـة(3). وبهذا يجمع بين القولين بأن اسمه محمد أو حمّوش(4).

مولده ونشأته:

ولد مكي بمدينة القيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة للهجرة(5)، وبها نشأ وبدأ بتلقي العلم، فتلقى ما كان يتلقاه مَن في سنه من العلوم والآداب، ثم سافر إلى مصر وهو في الثالثـة عشرة من عمره، حيث لازم المؤدبين والعارفين بعلوم الحساب، ثـم رجـع إلـى القيـروان، واستكمل بها علومه، ثم عاد إلى مصر ثانية فقرأ القراءات على أبي الطيب عبد المـنعم بـن غلبون، وحج في تلك السنة حجة الفريضة ثم رجع إلى القيروان سنة 379هـ، وبعدها عـاد إلى مصر ليتلقى ما بقي عليه من القراءات، فاستكمل ما بقي له، واستظهر غيرها من الآداب.

---

(1) من الدراسات القديمة التي ترجمت للإمام مكي: ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك، الصلة 2/488-490، القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة 3/313-319، ابن خلكان، أحمد بن محمد، وفيات الأعيان 5/274-277، الحموي، ياقوت، معجم الأدباء 7/124-126، الذهبي، محمد، معرفة القراء الكبار 1/394-396، ابن الجزري، محمد، غاية النهاية 2/309-310. ومن الدراسات الحديثة: فرحات، أحمد حسن، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن، و الراجحي، شرف الدين علي، جهود الإمام مكي في القراءات وإعراب القرآن، وفي مقدمات كتب مكي المحققة مثل: كتاب مشكل إعراب القرآن، وكتاب الإبانة، والكشف وغيرها.

(2) (حَمّوش) بفتح الحاء وتشديد الميم المضمومة وسكون الواو، وبعدها شين معجمة. ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان 5/274.

(3) ينظر: الزركلي، خير الدين، الأعلام 7/286.

(4) ينظر: فرحات، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن 47، الضامن، حاتم، مقدمة كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي 10، شلبي، عبد الفتاح، مقدمة كتاب الإبانة عن معاني القراءات 4.

(5) ينظر: ابن بشكوال، الصلة 2/489، ابن خلكان، وفيات الأعيان 5/274، الذهبي، معرفة القراء الكبار 1/395، ابن الجزري، غاية النهاية 2/309.

ثم عاد إلى بلده القيروان عام 383 هـ وأقام بها يقرئ إلى سنة 387هـ، وفي هذه السنة خرج إلى مكة فأقام بها إلى آخر سنة 390 هـ وحج أربع حجج متوالية، ثم خرج من مكة فوصل إلى مصر سنة 391 هـ ثم غادرها إلى القيروان التي وصلها سنة 392 هـ[1].

ويبدو أنه مر بالشام وهو في طريقه من مكة إلى مصر لأنه ذكر أنه ألف كتابه (مشكل إعراب القران) عام 391 هـ في الشام ببيت المقدس[2].

وفي سنة 393 هـ ترك القيروان إلى الأندلس، وجلس للإقراء بجامع قرطبة، فانتفع به خلق كثير وجودوا عليه القرآن، وعظم اسمه في البلد وجل فيها قدره. ونزل أول قدومه قرطبة في مسجد النخيلة عند باب العطّارين، فأقرأ به، ثم نقله المظفر عبد الملك بن أبي عامر إلى جامع الزاهرة وأقرأ فيه حتى انصرمت دولة آل عامر، فنقله محمد بن هشام المهدي إلى المسجد الجامع بقرطبة وأقرأ فيه مدة الفتنة كلها، إلى أن قلده أبو الحزم بن جهور الصلاة والخطبة في المسجد الجامع خلفا للقاضي يونس بن عبد الله، وبقي فيه إلى أن توفي رحمه الله تعالى[3].

أبرز شيوخه[4]:

- أبو بكر محمد بن علي الأدفوي (ت 388هـ) تلميذ النحاس، ويُعد من أهم شيوخ مكي وتأثر به كثيرا وروى عنه، وعن طريقه أخذ كتب النحاس .

- أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون المقرئ المشهور (ت 389هـ)، وقد رحل إليه في مصر التلاميذ من بغداد والأندلس واليمن.

- أبو الحسن علي بن محمد القابسي، الإمام المحدّث الفقيه علامة المغرب (ت 403هـ) درس عليه مكي في القيروان، وعنه أخذ مذهب الإمام مالك.

---

(1) ينظر: ابن بشكوال، الصلة 2/489-490، القفطي، إنباه الرواة 3/313، الحموي، معجم الأدباء 7/124، ابن خلكان، وفيات الأعيان 5/274.

(2) ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية 2/310.

(3) ينظر: ابن بشكوال، الصلة 2/490، القفطي، إنباه الرواة 3/314.

(4) ينظر: ابن بشكوال، الصلة 2/488-489، الذهبي، معرفة القراء الكبار 1/395، ابن الجزري، غاية النهاية 2/309.

كما درس الإمام مكي على غيرهم من الشيوخ الذين قابلهم في القيروان ومصر والحجاز والأندلس.

ويبدو أنّ مكيا كان يتخيّر شيوخه ويصطفيهم، وقد أشار هو في كتابه (الرعاية لتجويد القراءة) إلى بيان صفة من يجب أن يُقرأ عليه وينقل عنه إذ قال: "يجب على طالب القرآن أن يتخيّر لقراءته ونقله وضبطه أهل الديانة والصيانة والفهم في علوم القرآن والنفاذ في علم العربية وصحة النقل عن الأئمة المشهورين بالعلم، فإذا اجتمع للمقرئ صحة الدين والسلامة في النقل والفهم في علوم القرآن والنفاذ في علم العربية والتجويد لحكاية ألفاظ القران كملت حالته ووجبت إمامته"[1].

مكانته العلمية:

كان مكي متبحراً في علوم القرآن والعربية، نحوياً، عالماً بوجوه القراءات[2]، فقيهاً أديباً متفنناً غلبت عليه علوم القرآن فكان من الراسخين فيها[3]، وكان حسن الفهم والخلق جيّد الدين والعقل، كثير التواليف في علوم القرآن محسنا لذلك، مجوّدا للقراءات السبع عالما بمعانيها، وكان ديّنا فاضلا تقيا صوّاما متواضعا عالما مجاب الدعوة، وكانت تحفظ له كرامات وإجابة دعوات[4]. قال عنه الذهبي: "كان من أوعية العلم مع الدين والسكينة والفهم"[5]. وقال عنه ابن الجزري: "إمام علامة محقق عارف أستاذ القراء والمجودين"[6].

وأهم ما امتاز به مكي هو علمه الواسع في القراءات، وكان له الأثر الكبير في نشر هذا العلم في الأندلس. قال ابن الجزري: "ولم يكن بالأندلس ولا ببلاد المغرب شيء من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرابعة، فرحل منهم من روى القراءات بمصر ودخل بها، وكان أبو

---

(1) مكي، الرعاية لتجويد القراءة 22، وينظر: فرحات، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن 69.

(2) ينظر: ابن بشكوال، الصلة 489/2، الحموي، معجم الأدباء 124/7، ابن خلكان، وفيات الأعيان 274/5.

(3) ينظر: الحموي، معجم الأدباء 124/7.

(4) ينظر: ابن بشكوال، الصلة 489/2، القفطي، إنباه الرواة 313/3، ابن خلكان، وفيات الأعيان 274/5، الذهبي، معرفة القراء الكبار 395/1.

(5) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء 591/17 .

(6) ابن الجزري، غاية النهاية 309/2.

عمر الطلمنكي (429هـ) مؤلف "الروضة" أول من أدخل القراءات إلى الأندلس، ثم تبعه مكي بن أبي طالب القيسي مؤلف "التبصرة" و"الكشف" وغير ذلك"[1].

تلاميذه:

قصد الإمام مكياً عددٌ كبير من التلاميذ، أخذوا عنه العلم، وانتفعوا على يديه. واشتهر كثير منهم بالضبط والإتقان والتأليف. منهم: سليمان بن خلف بن سعد التجيبي أبو الوليد (ت 474هـ) ، وأبو محمد عبد الرحمن بن عتاب من جلة شيوخ الأندلس (ت 520هـ) ، وابن مكي: محمد بن مكي بن أبي طالب روى عن أبيه أكثر ما عنده، (ت 474هـ) [2].

وكان للإمام مكي عناية خاصة بالتأليف، فقد ترك جملة من التصانيف تدل على شمول علمه، وتضلّعه في كثير من الفنون، وخاصة علوم القرآن والقراءات وما يتصل بها من علوم اللغة العربية، وقد أخذت حيزا كبيرا من مؤلفات مكي. قال ابن خلكان: "وله في القراءات واختلاف القراء وعلوم القرآن تصانيف كثيرة"[3].

ومن أبرز مؤلفاته المطبوعة:

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، حققه: محيي الدين رمضان، وطُبع عدة طبعات، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- كتاب الإبانة عن معاني القراءات، حققه: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر. وهو كتاب قيّم جعله مكي متصلا بكتاب الكشف، فيه تتم فائدة كتاب الكشف، وأفرده لمن يرغب في نسخه منفردا وبيّن فيه الإمام مكي معاني القراءات وكيفيّتها وما يجب أن يُعتقد فيها مع ما يتصل بذلك من فوائدها وغرائب معانيها[4].

وقد أحسن الإمام مكي بتأليفه هذا الكتاب، فقد وضّح كثيرا من المسائل النظرية المتعلقة بعلم القراءات من حيث معانيها وصلتها بالأحرف السبعة، وهو من أوائل الكتب التي تحدثت بتفصيل عن هذا الجانب، وأولته اهتماما يستحقه، وأجابت عن كثير من المسائل المتعلقة به، قال

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (النشر) 34/1.

(2) ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية 309/2.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان 276/5.

(4) ينظر: مكي، الإبانة عن معاني القراءات 29.

مكي في مقدمته لكتاب الإبانة: "وما علمت أن أحدا تقدمني إلى مثل كتابي هـذا فيمـا جمعـت وبينت فيه"(1).

- التبصرة في القراءات السبع، اعتنى بتصحيحه ومراجعته: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، وطبع عدة طبعات. ذكر فيه مكي اختلاف القرّاء السبع، ونسبة كل قراءة إلى قارئها.

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، اعتنى به: جمال الدين محمـد شـرف، وعبد الله علوان، دار الصحابة للتراث بطنطا، وطبع أيضا بتحقيق أحمد حسن فرحات.

- مشكل إعراب القرآن، طبع بتحقيقين، الأول: لياسين محمد السواس، وله أكثر مـن طبعة، والثاني: لحاتم الضامن.

- تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الفرقان، عمان.

- شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجـل، طبـع بتحقيقين، الأول: لحسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد. والثاني: لأحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان.

- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، تحقيق أحمد حسن فرحات، الرياض، طبـع عـدة طبعات.

وغيرها من الكتب الكثيرة ولا يزال أغلبها مخطوطا، وقد استفاد كثير من العلماء مـن مؤلفات مكي واعتمدوا عليها(2).

وفـاتــه:

أجمعت المصادر على أنه توفي فجر يوم السبت لليلتين خلتا من المحرم سنة 437 هـ، وعمره نيَّف على الثمانين، وصلى عليه ابنه أبو طالب محمد ودفن ضحوة يوم الأحد في ربَض قرطبة(3).

---

(1) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 29.

(2) ينظر في جمع مؤلفات مكي: الضامن، مقدمة كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي 18-25، رمضان، محيي الدين، مقدمة كتاب الكشف لمكي 23-29.

(3) ينظر: ابن بشكوال، الصلة 490/2، الحموي، معجم الأدباء 125/7، القفطي، إنباه الرواة 315/3، ابن خلكان، وفيات الأعيان 277/5.

المبحث الثالث: منهج الإمام مكي في الترجيح والاختيار(1):

ذكر الإمام مكي اختياراته في القراءة في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، وهو الكتاب الذي شرح فيه كتابه التبصرة في القراءات السبع، فاختياراته كانت من بين قراءات الأئمة السبعة.

وكتاب الكشف من أواخر كتب مكي تأليفا إذ جاء في مقدمته قوله عنه: "ثم تطاولت الأيام وترادفت الأشغال عن تأليفه وتبيينه ونظمه إلى سنة أربع وعشرين وأربعمائة، فرأيت أن العمر قد تناهى والزوال من الدنيا قد تدانى، فقويت النية في تأليفه وإتمامه خوف فجأة الموت وحدوث الفوت، وطمعا أن ينتفع به أهل الفهم من أهل القرآن وأهل العلم من طلبة القراءات، فبادرت إلى تأليفه ونظمه.." (2).

وهذا يعني أن اختيارات الإمام مكي في كتابه هذا جاءت بعد معرفة عميقة لعلم القراءات، وخبرة وممارسة طويلة في هذا الفن.

وذكر الإمام مكي في مقدمة كتابه الكشف أنه سيذكر اختياره في كل حرف، وعلة ذلك الاختيار، وأنه مقتفٍ في ذلك أثر من تقدمه من أئمة المقرئين، قال: "ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف، ومن قرأ به وعلته، وحجة كل فريق ثم أذكر اختياري في كل حرف وأنبّه على علة اختياري لذلك، كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين"(3).

وبين الإمام مكي الفرق بين كتابيه التبصرة والكشف بأن الأول كتاب نقل ورواية، والثاني -الذي فيه التوجيه والاختيار والعلل- كتاب فهم وعلم ودراية(4).

---

(1) سأشير في هذا المبحث إلى منهج الإمام مكي فيما يتعلق بترجيحه واختياراته من بين القراءات، دون التوسع في التعرض إلى منهجه في توجيه القراءات، وقد تحدّث عن منهجه في التوجيه بالتفصيل محقق كتاب الكشف محيي الدين رمضان في مقدمة الكتاب 30-38.

(2) القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع (الكشف) 4/1.

(3) الكشف 5/1.

(4) ينظر: الكشف 6/1.

والتزم الإمام مكي بذكر اختياره وعلة ذلك الاختيار بدءاً من أول أبواب الأصــول, إلا في مواضع قليلة لم يذكر اختياره[1], لكنه عمَّم في موضِع من كتابه أن اختياره في كل ما سكت عنه هو قراءة الجماعة[2].

وفي مواضع أخرى لم يختر الإمام مكي لأنــه بــيّن أن القــراءتين متكافئتــان[3] أو متعادلتان[4] أو هما سواء[5]. وأحيانا يعقّب بقوله: "فاقرأ بأيهما شئت"[6].

ونادرا ما يذكر الإمام مكي اختياره دون تعليل[7].

وبما أن كتاب الإمام مكي كتاب توجيه, فإنه وجّه القراءات الواردة, وأبدى محاسن كل قراءة, وحشد لها الأدلة والشواهد التي تقوّيها, حتى يُظنّ أحيانا وهو يوجه قراءة أنه لن يختــار سواها, فإذا انتقل إلى الأخرى فعل مثل ذلك، ثم نصّ على اختياره.

وهذا منهجه في معظم كتابه. إلا أنه في بعض الأحيان كان يقلّل مــن شــأن القــراءة الأخرى, ويصفها بأوصاف من الأفضل أن لا توصف قراءة متواترة بها. مثل قــراءة إدغــام الراء في اللام لأبي عمرو, قال عنها مكي: "يدغم القوي في الضعيف وهو قبيح"[8].

وقال عن قراءة ابن عامر في قوله تعالى: **(وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِــنَ المُشْــرِكِينَ قَتْــلُ أَوْلادَهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُم)** {الأنعام 137} "وهذه القراءة فيها ضعف"[9].

وعن قراءة جر الميم لحمزة في قوله **(وَالأَرْحَامِ)** {النساء 1} قــال: "بــالخفض علــى العطف على الهاء في (به) وهو قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال بعيد في القياس"[10].

---

(1) ينظر: الكشف 296/1، 527/1، 314/2، 356/2.

(2) ينظر: الكشف 38/2.

(3) ينظر: الكشف 257/2.

(4) ينظر: الكشف 321/1.

(5) ينظر: الكشف 24/2.

(6) الكشف 442/1.

(7) ينظر: الكشف 182/2، 245/2.

(8) الكشف 136/1.

(9) الكشف 454/1.

(10) الكشف 375/1.

وعن قراءة نافع وابن عامر بتخفيف النون في قوله تعالى: **﴿أتحــاجُونّي﴾** {الأنعام 80} قال: "الأصل فيه بنونين...وحذف هذه النون في العربية قبيح مكروه، إنما يجوز في الشعر"[(1)].

وفي تعليله لاختياره، كثيرا ما يذكر مكي عددا من العلل التي تنطبق على القراءة مقويّا اختياره، فإذا اجتمعت قراءة الأكثر –مثلا– مع الأصل في اللغة مع الأنسب في السياق ذكر كل ذلك.

قال في (باب علل هاء الكناية) بعد أن ذكر قراءة ابن كثير في صلتها إن أتـــى قبلهـــا ساكن وبعدها متحرك، وقراءة الباقين دون صلة، قال عنها: "وهي الاختيار لإجماع القراء على ذلك، ولأنه الأصل، ولأن الواو زائدة، ولأنه أخف، ولعدم الياء في الخط"[(2)].

وفي موضع آخر علل اختياره "بأنه أكثر في الاستعمال، وأبين، وعليه أكثر القراء"[(3)]. وقال مرة: "لأن عليه الجماعة ولأنه الأصل"[(4)]. ومثل هذا كثير في كتابه.

---

(1) الكشف 437/1.

(2) الكشف 43/1.

(3) الكشف 485/1.

(4) الكشف 503/1.

الفصل الثاني:

القواعد التي اعتمد عليها الإمام مكي بن أبي طالب في اختياراته

المبحث الأول : قواعد تتعلق بالرواة

المبحث الثاني : قواعد تتعلق بالمعنى

المبحث الثالث : قواعد تتعلق باللغة

المبحث الرابع : قاعدة اتباع رسم المصحف

المبحث الخامس : قواعد لم يعتمد عليها الإمام مكي منفردة

المبحث الأول : قواعد تتعلق بالرواة

الرواة هم الذين نقلوا إلينا القراءات القرآنية، وهم فيما بينهم مختلفون في أخذهم واختياراتهم، وبعض القراءات أكثر حظاً من غيرها من حيث اختيار الأئمة لها، ومداومتهم عليها، وبعض القراءات انفرد بها راوٍ أو راويان.

ولما كان الأمر كذلك، فقد كان له أثر في اختيار أئمة آخرين، وكان الرواة سببا في اختيار الإمام مكي بن أبي طالب لكثير من اختياراته، وهذا موضوع المبحث الأول وسيكون في مطلبين:

المطلب الأول : موافقة أكثر القراء

من أكثر القواعد التي اعتمد عليها الإمام مكي بن أبي طالب في اختياراته هي: أن يختار قراءة الأكثر من القراء، ومعنى ذلك أن تكون القراءة يقرأ بها أكبر عدد من القراء، فأحيانا يكون اتفاق ستة منهم، وتارة اتفاق خمسة أو أربعة.

ويعبر عن ذلك أحيانا بقوله: لأنها قراءة العامة، أو لأن عليها جماعة القراء، أو لأنها قراءة الأكثر، أو أكثر القراء عليها.

- ومن أمثلة اختيارات الإمام مكي التي تابع فيها أكثر القراء، اختياره لقراءة (واعدنا) بالألف في قول الله تعالى: **﴿وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة﴾** {البقرة 51}.

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف (واعدنا) بالألف، وقرأ الباقون (وعدنا) بغير ألف، ومثله في الأعراف {142} وطه {80}[1].

وحجة من قرأ بغير ألف إجماع القراء على قوله تعالى: **﴿ألم يعدكم﴾** {طه 86} ، ولم يقل (يواعدكم) فالوعد من الله وعده لموسى، وأيضا فإن المفاعلة أكثر ما تكون من اثنين بين

---

(1) ينظر: العطار، الحسن بن أحمد، غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار (غاية الاختصار) 408/2 ، النشر 159/2 ، البناء، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (الاتحاف) 177.

البشر، والوعد من الله وحده كان لموسى، فهو منفرد بالوعد والوعيد، وعلى ذلك جاء القرآن، قال تعالى ذكره: **﴿وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾** {المائدة 9} وقال: **﴿وإذ يعدكم الله﴾** {الأنفال 7} وقال: **﴿وعدكم الله﴾** {الفتح 20}. وأيضا فإن ظاهر اللفظ فيه وعد من الله لموسى، وليس فيه وعد من موسى، فوجب حمله على الواحد بظاهر النص، لأن الفعل مضاف إلى الله وحده.

وحجة من قرأ بألف أنه جعل المواعدة من الله ومن موسى، وعَد الله موسى لقاءه على الطور ليكلمه ويناجيه، ووعد موسى الله المسير لما أمره به. والمواعدة أصلها من اثنين، وكذلك هي في المعنى، ويجوز أن تكون المواعدة من الله جل ذكره وحده، فقد تأتي المفاعلة من واحد في كلام العرب[(1)]. قالوا: طارقت النعل، وداويت العليل، وعاقبت اللص، والفعل من واحد. فيكون لفظ المواعدة من الله خاصة لموسى كمعنى (وعدنا). فتكون القراءتان بمعنى واحد.

وليس يبعد أن تكون المواعدة في هذا من اثنين، فيصح (واعدنا) لأن موسى لا بد أن يكون منه وعد لإتيانه ما أمر به، أو يكون موسى كان منه قبول الوعد والتحري لإنجازه، والوفاء به، فيقوم ذلك منه مقام الوعد[(2)].

بعد أن وجه الإمام مكي كلتا القراءتين صرّح باختياره قراءة (واعدنا) بالألف، لأن عليها أكثر القراء[(3)].

وخالف أبو عبيد مكيا في اختياره، واختار قراءة (وعدنا) بغير ألف[(4)]، "وقال أبو حاتم مرجحا لهذه القراءة: قراءة العامة (وعدنا) لأن المواعدة أكثر ما تكون بين المتكافئين"[(5)]. وكذلك وصف هذه القراءة بالأولى أبو علي الفارسي وابن أبي مريم معللين ذلك بأن أكثر ما في القرآن من هذا اللفظ جاء على (وعد) دون (واعد) فكذلك الموضع المختلف فيه ينبغي أن يحمل

---

(1) ينظر: ابن عصفور، علي الإشبيلي، الممتع الكبير في التصريف 128-129.

(2) ينظر: الكشف 239/1-240 ، الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة (حجة أبي علي) 293/1، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع (حجة ابن خالويه) 29، ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات (حجة ابن زنجلة) 96، ابن أبي مريم، نصر بن علي، الموضح 275/1.

(3) ينظر: الكشف 240/1.

(4) ينظر: الكشف 239/1 ، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 394/1 ، نصر، محمد، اختيارات الإمام أبي عبيد 224.

(5) السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس، الدر المصون 222/1.

على المتفق عليه، إضافة إلى أن (واعدنا) يحمل في بعض وجوهه على (وعدنا) فلأن يختار (وعدنا) الذي هو الأصل المحمول عليه أولى[1].

قال الزجاج عن القراءتين: "وكلاهما جائز حسن" وردّ على من قال: إن المواعدة لا تكون إلا بين البشر، مؤكدا في ذلك ما ذكره مكي فقال: "وواعدنا هنا جيد بالغ، لأن الطاعة في القبول بمنزلة المواعدة، فهو من الله عز وجل وعدٌ، ومن موسى قبولٌ واتباعٌ فجرى مجرى المواعدة"[2].

وقال الطبري: "والصواب عندنا في ذلك من القول: إنهما قراءتان قد جاءت بهما الأمة، وقرأت بهما القرأة، وليس في القراءة بإحداهما إبطال معنى الأخرى، وإن كان في إحداهما زيادة معنى على الأخرى من جهة الظاهر والتلاوة، فأما من جهة المفهوم فهما متفقتان"[3].

- ومن أمثلة اختيار الإمام مكي بن أبي طالب لقراءة الجماعة، في قوله تعالى: **﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم﴾** {البقرة 191}.

قرأ حمزة والكسائي وخلف (تقتلوهم) (يقتلوكم) (قتلوكم) الألفاظ الثلاثة بغير ألف، وقرأ ذلك الباقون بألف[4].

ووجه القراءة بالألف أنه جعل من القتال، لإجماعهم على قوله **﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة﴾** {البقرة 193} فهذا نص على الأمر بالقتال. ووجه القراءة بغير ألف أنه جعله من القتل، لإجماعهم على قوله عقيب ذلك: **﴿فاقتلوهم﴾**، وقوله في الآية نفسها: **﴿والفتنة أشد من القتل﴾** ، والقراءتان متداخلتان حسنتان، لأن من قاتل قُتل، ومن قُتل فبَعد قِتَال قُتل، ومعنى (حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم) أي: يقتلون بعضكم فإن قتلوا بعضكم[5].

قال مكي بعد أن وجه القراءتين: "والاختيار القراءة بالألف، لأن عليه الجماعة، وعليه قراءة العامة، وهو اختيار أبي حاتم وغيره"[6].

---

(1) ينظر: حجة أبي علي 293/1 ، ابن أبي مريم، الموضح 275/1.

(2) الزجاج، إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه 133/1 ، وينظر: أبو حيان، البحر المحيط 321/1.

(3) الطبري، جامع البيان 318/1.

(4) ينظر: غاية الإختصار 427/2 ، النشر 170/2 ، الاتحاف 201.

(5) ينظر: الكشف 285/1 ، الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن 116/1، الأزهري، معاني القراءات 73، حجة أبي علي 417/1 ، ابن أبي مريم، الموضح 319/1.

(6) الكشف 285/1.

وكذلك اختار الطبري قراءة الألف، لأن الإذن بالقتال هو بسبب قتالهم، وليس بسبب قتلهم لأحد من المؤمنين، قال: "وأولى هاتين القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: **﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾** لأن الله تعالى ذكره لم يأمر نبيه ﷺ وأصحابه في حال إذا قاتلهم المشركون بالاستسلام لهم حتى يقتلوا منهم قتيلاً بعد ما أذن له ولهم بقتالهم، فتكون القراءة بالإذن بقتلهم بعد أن يقتلوا منهم أولى من القراءة بما اخترنا. وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أنه قد كان تعالى ذكره أذن لهم بقتالهم إذا كان ابتداء القتال من المشركين قبل أن يقتلوا منهم قتيلاً، وبعد أن يقتلوا منهم قتيلاً"(1).

واختار ابن إدريس أيضا القراءة بالألف لأن عليها أكثر الأئمة، ولأنها أبين في المعنى(2).

وأضاف أبو زرعة في احتجاجه للقراءتين أن من حجة من قرأ بالألف: أن القتال إنما يؤمر به الأحياء، فأما المقتولون فإنهم لا يقاتلون فيؤمروا به، وإذا قُرئ (ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم فاقتلوهم) كان ظاهره أمرا للمقتول بقتل القاتلين، وذلك محال إذا حمل على ظاهره. وحجة من قرأ بغير ألف: أن وصف المؤمنين بالقتل في سبيل الله أبلغ في المدح والثناء عليهم(3). وقال الباقولي عن قراءة (ولا تقتلوهم) بدون ألف: "إن النهي عن القتل يتضمن النهي عن القتال فهذا أبلغ"(4).

وقراءة الجمهور –بالألف– واضحة، لأنها نهي عن القتال الذي هو سبب القتل، فدلالتها على النهي عن القتل بطريق الأولى. والقراءة الأخرى من (القتل) فتحتمل المجاز في الفعل، أي: ولا تأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم، وتحتمل المجاز في المفعول، أي: ولا تقتلوا بعضهم حتى يقتلوا بعضكم، فإن قتلوا بعضكم فاقتلوهم أيها الباقون. تقول العرب: قتلنا بنو فلان، يعني: قتل بعضنا(5).

---

(1) الطبري، جامع البيان 199/2.

(2) ينظر: ابن إدريس، أحمد بن عبيد الله، المختار في معاني قراءات أهل الأمصار (مخطوط) ورقة 10.

(3) ينظر: حجة ابن زنجلة 128.

(4) الباقولي، علي، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 269/1

(5) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز 141/2 ، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما من به الرحمن 84/1، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 394/1.

وأجمع القراء على لفظ **﴿فاقتلوهم﴾** في الآية، "وفيه بشارة بأنهم إذا فعلوا ذلك فإنهم متمكنون منهم بحيث إنكم أمرتم بقتلهم، لا بقتالهم، لنصرتكم عليهم وخذلانهم"[1].

- ومن اختيار مكي أيضا لقراءة الجماعة، اختياره في قول الله تعالى: **﴿فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة﴾** {الحج 45}.

قرأ أبو عمرو ويعقوب بالتاء بلفظ التوحيد (أهلكتُها) ، وقرأ الباقون بالنون والألف على لفظ الجمع[2].

وحجة من قرأ بالتاء أنه حمله على لفظ التوحيد الذي أتى قبله، وهو قوله: **﴿فأمليت للكافرين ثم أخذتهم﴾** {الحج 44} وحمله أيضا على لفظ التوحيد بعده في قوله: **﴿ثم أخذتها﴾** {الحج 48} فكان حمل الكلام على ما قبله وما بعده أليق وأحسن.

وحجة من قرأ بلفظ الجمع أنه أفخم، وفيه معنى التعظيم، وبه جاء القرآن في مواضع، في نحو قوله: **﴿وكم من قرية أهلكناها﴾** {الأعراف 4} ، **﴿وكم أهلكنا من القرون﴾** {الإسراء 17} ، وهو كثير[3].

قال مكي -بعد أن وجه القراءتين وبيّن حسنهما- عن القراءة بلفظ الجمع: "وهو الاختيار، لأن الجماعة عليه"[4]. وأضاف أبو زرعة: "ولم يأت شيء من ذكر الإهلاك بلفظ الواحد، بل كله أتى بلفظ الجمع، فكان إلحاق هذا الحرف بنظائره أولى"[5].

واختار الكرماني القراءة بالتاء لقوله تعالى: **﴿فأمليت﴾**[6] ، وقوّى ابن خالويه قراءة (أهلكتُها) لقولــه تعالى في ختام الآية التي قبلها **﴿فكيف كان نكير﴾** {الحج 44} ولم يقــل (نكيرنا) [7].

---

(1) السمين الحلبي، الدر المصون 481/1.

(2) ينظر: غاية الإختصار 580/2 ، النشر 245/2 ، الاتحاف 400.

(3) ينظر: الكشف 122/2 ، حجة أبي علي 173/3 ، حجة ابن زنجلة 480.

(4) الكشف 122/2.

(5) حجة ابن زنجلة 480.

(6) ينظر: الكرماني، أبو العلاء محمد، مفاتيح الأغاني 287.

(7) ينظر: حجة ابن خالويه 155.

ورجّح هذه القراءة أيضا الطبري، إذ قال: "وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ: "فأذنوا" بقصر ألفها وفتح ذالها، بمعنى: اعلموا ذلك واستيقنوه، وكونوا على إذن من الله عز وجل لكم بذلك. وإنما اخترنا ذلك لأن الله عز وجل أمر نبيه ﷺ أن ينبذ إلى من أقام على شركه الذي لا يُقر على المقام عليه، وأن يقتل المرتد عن الإسلام منهم بكل حال إلا أن يراجع الإسلام، آذنه المشركون بأنهم على حربه أو لم يؤذنوه. فإذا كان المأمور بذلك لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون كان مشركا مقيما على شركه الذي لا يُقر عليه، أو يكون كان مسلما فارتد وأذِن بحرب. فأي الأمرين كان، فإنما نبذ إليه بحرب، لا أنه أمر بالإيذان بها إن عزم على ذلك. لأن الأمر إن كان إليه، فأقام على أكل الربا مستحلا له ولم يؤذن المسلمون بالحرب، لم يلزمهم حربه. وليس ذلك حكمه في واحدة من الحالين. فقد علم أنه المأذون بالحرب، لا الآذِن بها"[1].

واختار قراءة القصر أيضا ابن إدريس مستشهدا لها بما قبلها وما بعدها، لأنه قال:﴿ **فإن لم تفعلوا**﴾ وقال: ﴿**وإن تبتم فلكم** ﴾ فتكون قراءة القصر أولى ليكون الكلام من وجه واحد[2].

ويرى ابن عطية أن القراءتين سواء، لأن المخاطب في الآية محصور بأنه كل من لم يذر ما بقي من الربا، فإن قيل لهم: (فأذنوا) فقد عمهم الأمر، وإن قيل: (فآذنوا) بالمد فالمعنى أنفسكم وبعضكم بعضا، وكأن هذه القراءة تقتضي مراجعة منهم لأنفسهم، والتريّث في الأمر، أي: فأعلموا نفوسكم هذا، ثم انظروا في الأرجح لكم ترك الربا أو الحرب[3].

– ومثالٌ آخر يؤكد ما سبق من حرص الإمام مكي على اتباع الجماعة، ولا يمنعه هذا من بيان قوّة القراءة الأخرى، ما قاله عند قوله تعالى ﴿**إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا**﴾ {الحديد 18}.

قرأ ابن كثير وأبو بكر بتخفيف الصاد في قوله (المصدقين والمصدقات) وقرأ الباقون بالتشديد[4].

---

(1) الطبري، جامع البيان 108/3.

(2) ينظر: ابن إدريس ، المختار في معاني قراءات أهل الأمصار (مخطوط) ورقة 14.

(3) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز 141/2.

(4) ينظر: غاية الاختصار 676/2 ، النشر 287/2، الاتحاف 534.

ومن قرأ بالتخفيف جعله من التصديق بالله وكتبه ورسله، ومعناه: إن المؤمنين والمؤمنات، لأن الإيمان والتصديق سواء. ومن قرأ بالتشديد جعله من الصدقة، وأصله إن المتصدقين والمتصدقات ثم أدغم، وفي القراءة بالتشديد قوة من جهة المعنى، وذلك أن كل من تصدق لله فهو مؤمن، وليس كل من آمن يتصدق لله، فالقراءة بالتشديد أعم، لأنها تجمع الإيمان والصدقة، وفي القراءة بالتخفيف قوة أيضا من جهة المعنى، وذلك أنه محمول على التصديق الذي هو الإيمان ثم ذكر بعده **﴿وأقرضوا الله﴾** فقد بين أنهم جمعوا الحالتين: الإيمان والصدقة. ومن شدد فإنما يقدر أن قوله **﴿وأقرضوا﴾** تأكيد مكرر، لأن التشديد يدل على الصدقة، وهي القرض، ففي الكلام إذا قرئ بالتشديد تكرير، وليس كذلك إذا قرئ بالتخفيف، بل التخفيف وما بعده من ذكر القرض يدل على الإيمان والصدقة، فذلك فائدتان، والتشديد وما بعده من ذكر القرض يدل على فائدة واحدة، وهي الصدقة لا غير[1].

ثم قال مكي بعد أن بيّن توجيه القراءتين: "ولولا الجماعة لاخترت التخفيف، لأنه يدل مع ما بعده على ما يدل عليه التشديد وزيادة الإيمان، فهو يدل على إيمان وصدقة، والتشديد وما بعده إنما يدل على الصدقة فقط، لكن قد عُلم أن المتصدق لله مؤمن، فثبت للمتصدق الإيمان من طريق الدليل. وثبت في التخفيف له الإيمان من طريق النص، فاعرف قوة التخفيف على التشديد"[2].

وبنحو هذا المعنى وجّه غير مكي من العلماء، قال أبو علي في توجيهه: "ومن حجة التخفيف أنه أعم من (المصَّدقين) ألا ترى أن (المصَّدقين) مقصور على الصدقة، و(المصَدقين) تعم التصديق والصدقة لأن الصدقة من الإيمان فهو أذهب في باب المدح"[3].

وقال ابن أبي مريم بعد أن وجّه القراءتين: "والقراءة الأولى -بالتخفيف- أقوى لأنه لما عطف عليه بالإقراض كان الأحسن أن يكون الأول غير الإقراض ليفيد كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه فائدة جديدة، والتصدق هو الإقراض بعينه"[4].

---

(1) ينظر: الكشف 318/1 ، حجة ابن خالويه 224، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 126/5 ، الكرماني، مفاتيح الأغاني 287 ، حجة أبي زرعة 701 ، المهدوي، شرح الهداية 529/2.

(2) الكشف 311/2.

(3) حجة أبي علي 31/4.

(4) ابن أبي مريم، الموضح 1250/3

ويؤيّد قراءة التخفيف أنها أكثر تناولا للأمة، لأن كثيرا ممن لا يتصدق تعمُّه اللفظة في التصديق، ويؤيد قراءة التشديد أن الله تعالى حض في هذه السورة على الإنفاق في سبيل الله[1].

ونلحظ من كلام الإمام مكي تأكيده لمنزلة قراءة الجماعة، والتزامه باتباعها، إذ قال: "وكذلك كل ما سكتنا عن ذكر الاختيار، فما عليه الجماعة هو الاختيار"[2]، وقال في موضع آخر: "وكل ما ذكرنا من الاختلاف فالاختيار ما عليه الجماعة إلا ما نبيِّنه"[3].

وقراءة العامة أو قراءة الأكثر أو القراءة المستفيضة المشتهرة لها قيمة كبيرة عند علماء المسلمين عامة وعلماء التفسير والقراءات خاصة، كأنهم يرون اتباع الجماعة، والتي تعني كثرة عدد الناقلين، مدعاة لاطمئنان النفس إلى صحة المنقول، وعدم دخول الوهم أو الخطأ فيه، وهذا من شدة الحرص على صون وحفظ آيات القرآن الكريم وكلماته وحروفه.

واتباع الأكثر أو اتباع الجماعة قاعدة كثيرا ما يعتمد عليها القراء وأئمة الاختيار ويعللون اختياراتهم بها مما يدل على قيمتها وأهميتها، ليدل أيضا على مدى احتياطهم وتحفظهم في نقل وقراءة القرآن.

ولعلّ عبارة الإمام نافع تشير إلى ذلك حيث قال: "قرأت على سبعين من التابعين فما اتفق عليه اثنان أخذته وما شذ فيه واحد تركته"[4].

"وقد اختار الطبري وغيره، وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاث أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه"[5].

قال الإمام الطبري عند قوله تعالى **﴿قِيَاما﴾** {النساء 5} وقد ذكر قراءة نافع وابن عامر (قِيَما) دون ألف، وقراءة الجمهور (قِيَاما) بالألف[6]، ثم اختار قراءة الأكثر معللا ذلك بقوله:

---

(1) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز 312/14.

(2) الكشف 38/2.

(3) الكشف 286/2.

(4) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 49 ، الحارثي، أحاسن الأخبار 40.

(5) مكي، الإبانة عن معاني القراءات 89 .

(6) ينظر: غاية الاختصار 459/2، النشر 186/2، الاتحاف 237.

"وإنما اخترنا ما اخترنا من ذلك لأن القراءات إذا اختلفت في الألفاظ واتفقت في المعنى فأعجبها إلينا ما كان أظهر وأشهر في قَرَأة أمصار الإسلام"[1].

وقال عند قوله تعالى: **﴿إلا أن تتقوا منهم تقاة﴾** {آل عمران 28} "قرأ البعض (تَقِيَّة)[2]، والقراءة التي عندنا قراءة من قرأها (تقاة) لثبوت حجة ذلك بأنه القراءة الصحيحة بالنقل المستفيض الذي يمتنع معه الخطأ"[3].

كذلك يُلحظ من خلال تتبع اختيارات أبي عبيد القاسم بن سلام –كما يقول محمد نصر في كتابه– أنه يميل إلى قراءة الجماعة وإن خالف شيخه الكسائي بل الكوفيين عامة[4].

ونقل الأندرابي عن أبي عبيد أنه قال: "إنما توخينا في جميع ما اخترناه من القراءات أكثرها من القرَأة أهلا"[5]. وقال الأندرابي في موضع آخر: "اجتهد كل قارئ ليقرأ من تلك القراءات بأكثرها أهلا من القراء، لأن ذلك أدلّ على أنه من إقراء رسول الله ﷺ"[6].

ومن الأسس التي بنى عليها ابن مجاهد اختياره للقراء السبعة الذين اختارهم، أن يكون القارئ مجمعا على قراءته من قبل أهل مصره[7]. أي كثرة من يقرأ بقراءة هؤلاء السبعة.

أعتقد أن بالإمكان تفسير عدم استمرار بعض القراءات، وتحوّلها إلى دائرة الشاذ أو اندثارها، هو أن الاتجاه –في الأغلب– كان نحو تلقي قراءة الأكثر أو القراءة العامة واختيارها، فتبقى القراءات الأقل رواة غير مختارة، وبالتالي يقل رواتها جيلا بعد جيل، ويبقى منها ما حُفظ ودوّن من قبل العلماء المتخصصين. ومثل هذه القراءات ما نقرأه كثيرا –بجوار القراءات المتواترة– في كتب التفسير والقراءات خاصة، وفي غيرها.

---

(1) الطبري، جامع البيان 591/3 .

(2) قراءة يعقوب، وقراءة الباقين (تقاة). ينظر: غاية الاختصار 447/2، النشر 180/2، الاتحاف 221.

(3) الطبري، جامع البيان 229/3.

(4) ينظر: نصر، اختيارات الإمام أبي عبيد 216

(5) الأندرابي، الإيضاح في القراءات العشر، بوساطة: الحمد، أبحاث في علوم القرآن 52.

(6) المصدر السابق 42.

(7) ينظر: ابن مجاهد، السبعة 87.

المطلب الثاني : قراءة أهل الحرمين

مع أهمية قراءة الأكثر من القراء وعناية الإمام مكي بها، إلا أنه خالفها في عدد من اختياراته، واختار لعلل أخرى بيّنها، وهو ما سأتعرض له في هذا المطلب وفي ما بعده من مباحث.

فمن القواعد التي استند إليها مكي بن أبي طالب في اختياراته، أن تكون القراءة يقرأ بها أهل الحرمين، ويقصد بهما نافع قارئ المدينة، وابن كثير قارئ مكة. لكن من الملاحظ أن اختيار مكي لقراءة أهل الحرمين تكون عند اشتراك قارئ أو أكثر معهما، وعمدته في ذلك أهل الحرمين، إذِ اختلف من وافقهما من مثال لآخر.

وبداية أشير إلى أن الإمام مكياً قد يشير إلى قراءة أهل الحرمين عند اتفاقهما مع قراءة أكثر القراء، تأكيدا وتقوية لاختياره واستئناسا بأهل الحرمين، مما يظهر منه الرغبة في اتباعهم والميل إلى اختيارهم. وهذه أمثلة توضح ذلك:

ففي قول الله تعالى: **﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم﴾** {النساء 24} قرأ حفص وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بضم الهمزة وكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتح الهمزة والحاء[1]. وجه مكي القراءتين ثم صرح باختياره قراءة فتح الهمزة، لأن عليها أهل الحرمين وأكثر القراء[2].

– اختار الإمام مكي بن أبي طالب قراءة أهل الحرمين مع عاصم، وذلك عنده حجة كما نص في موضع من كتابه: "وبالإظهار قرأ الحرميان وعاصم، وذلك حجة"[3].

ومن أمثلة اختياره لقراءة الحرميين وعاصم ما جاء في قوله تعالى: **﴿والله يقص الحق وهو خير الفاصلين﴾** {الأنعام 57}.

(1) ينظر: غاية الاختصار 462/2، النشر 187/2، الاتحاف 239.

(2) ينظر: الكشف 385/1.

(3) ينظر: الكشف 144/1.

قرأ نافع وابن كثير وعاصم وأبو جعفر (يقُصّ) بالصاد، وقرأ الباقون (يقْض) بالضاد[1].

وحجة من قرأ بالصاد غير معجمة أنه جعله من القصص، كقوله: **﴿نحن نقص عليك﴾** {يوسف 3} و **﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾** {آل عمران 62}. وحجة من قرأ بالضاد معجمة أنه جعله من القضاء ، ودل على ذلك أن بعده **﴿خير الفاصلين﴾** والفصل لا يكون إلا عن قضاء دون قصص، ويقوي ذلك أن في قراءة ابن مسعود (إن الحكم إلا لله يقضي بالحق) [2].

قال مكي مبيّنا اختياره: "والقراءة بالصاد غير معجمة أحب إلي، لاتفاق الحرميين وعاصم على ذلك"[3].

وجاء الفصل بعد القول كما جاء بعد القضاء، فلا يلزم من **﴿الفاصلين﴾** أن يكون معيّنا لـــ (يقض) قال تعالى: **﴿إنه لقول فصل﴾** {الطارق 13} وقال: **﴿كتاب أحكمت آياته ثم فصلت﴾** {هود 1} [4].

وذكر القرطبي أن قوله في الآية **﴿إن الحكم إلا لله﴾** يقوي قراءة الضاد، أي على معنى القضاء[5].

وفي حال الوقف على الضاد لمن قرأ (يقض) كل قارئ على مذهبه من حذف الياء أو إثباتها، ويثبتها يعقوب[6].

– اختار مكي في مواضع قراءة الحرميين مع ابن عامر، مثال ذلك في قوله تعالى: **﴿ويذرهم في طغيانهم يعمهون﴾** {الأعراف 186}.

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 480/2، النشر 194/2، الاتحاف 265.

(2) ينظر: الكشف 434/1 ، حجة ابن خالويه 75، حجة أبي علي 167/2 ، الفراء، معاني القرآن 327/1 ، ابن أبي مريم، الموضح 472/1، أبو حيان، البحر المحيط 531/4.

(3) الكشف 434/1.

(4) ينظر: حجة أبي علي 167/2، ابن عطية، المحرر الوجيز 312/14، السمين الحلبي، الدر المصون 220/5.

(5) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 439/6.

(6) ينظر: النشر 194/2.

قرأ الحرميان وابن عامر وأبو جعفر بنون العظمة ورفع الراء (نذرهم) وقرأ أبو عمرو وعاصم ويعقوب بالياء على الغيبة ورفع الراء، وقرأ الباقون بالياء وجزم الراء[1].

مَن قرأ بالنون فعلى الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه، وهو خروج من لفظ غيبة إلى لفظ إخبار لأن قبله في الآية **﴿من يضلل الله فلا هادي له﴾** ، كما قال سبحانه: **﴿والذين كفروا بآيات الله ولقائه﴾** ثم قال: **﴿أولئك يئسوا من رحمتي﴾** {العنكبوت 23} ولو حمله على لفظ الغيبة قبله لقال: من رحمته. ومن قرأ بالياء حمله على لفظ الغيبة قبله، في قوله: **﴿من يضلل﴾** فذلك حسن للمشاكلة، واتصال بعض الكلام ببعض.

وقراءة الرفع في (يذرهم) على القطع والاستئناف، على معنى: ولكن نذرهم، في قراءة من قرأ بالنون والرفع. وعلى معنى: والله يذرهم في قراءة من قرأ بالياء والرفع. ومن قرأ بالجزم، عطفه على موضع الفاء التي هي جواب الشرط، في قوله: **﴿من يضلل الله فلا هادي له﴾** لأن موضعها وما بعدها جزم، إذ هي جواب الشرط. فجعله كلاما متصلا بعضه ببعض غير منقطع مما قبله[2].

بعد أن ذكر مكي توجيه القراءات بيّن أن القراءتين متقاربتان، "والاختيار ما عليه أهل الحرمين من الرفع والنون"[3].

- اختار مكي في مواضع قراءة الحرميين مع أبي عمرو. مثال ذلك في قوله تعالى **﴿والقمر قدرناه منازل﴾** {يس 39}.

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ورَوح بالرفع في كلمة (والقمر) وقرأ الباقون بالنصب[4].

وحجة من نصب أنه نصبه على إضمار فعل، تفسيره "قدرناه" تقديره وقدرنا القمر قدرناه منازل، أي ذا منازل، ويجوز أن يكون جاز النصب فيه ليحمل على ما قبله مما عمل فيه

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 501/2، النشر 205/2، الاتحاف 293.

(2) ينظر: الكشف 485/1 ، حجة أبي علي 282/2 ، حجة ابن خالويه 92 ، الأزهري، معاني القراءات 194، حجة ابن زنجلة 303 ، ابن أبي مريم، الموضح 567/2، الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف 176/2.

(3) الكشف 485/1.

(4) ينظر: غاية الاختصار 630/2 ، النشر 265/2 ، الاتحاف 467.

الفعل وهو قوله: **﴿نسلخ منه النهار﴾** {يس 37} فعطف على ما عمل فيه الفعل وهو (النهار) فأضمر فعلا يعمل في القمر ليعطف فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل.

وحجة من رفع أنه قطعه مما قبله، وجعله مستأنفا فرفعه بالابتداء، و "قدرناه" الخبر، ويجوز أن يكون رفعه على العطف على قوله: **﴿وآية لهم﴾** {يس 37} فعطف جملة على جملة، والآية في قوله **﴿وآية لهم﴾** رفع بالابتداء[1].

قال مكي في سياق توجيهه لقراءة الرفع: "وهي الاختيار، لأن عليها أهل الحرمين وأبا عمرو"[2].

وكذلك الفراء قد اختار قراءة الرفع في (القمر)، لأنه جاء قبلها **﴿وآية لهم الليل﴾** ثم جعل الشمس والقمر متبعين لليل فهما آيات مثله، والمعنى: وآية لهم القمر[3].

وقال أبو حاتم: "الرفع أولى لأنك شغلت الفعل (قدرناه) عنه بالضمير فرفعته بالابتداء"[4].

أما الإمام أبو عبيد فاختار القراءة بنصب (القمر) لأن قبله فعلا وبعده فعلا، فقبله "نسلخ" وبعده "قدرناه" والنصب على تقدير: (وقدرنا القمر قدرناه) [5].

قال السمين الحلبي: "والوجهان مستويان، لتقدم جملة ذات وجهين، وهي قوله: **﴿والشمس تجري﴾** {يس 38} فإن راعيت صدرها رفعت لتعطف جملة اسمية على مثلها، وإن راعيت عجُزها نصبت لتعطف جملة فعلية على مثلها"[6].

---

(1) ينظر: الكشف 216/2 ، حجة أبي علي 307/3 ، الأزهري، معاني القراءات 401، حجة ابن زنجلة 599، ابن أبي مريم، الموضح 1073/3، العكبري، إملاء ما من به الرحمن 203/2.

(2) الكشف 216/2.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن 378/2.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 29/15.

(5) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 29/15 ، نصر، اختيارات الإمام أبي عبيد 361.

(6) السمين الحلبي، الدر المصون 485/5.

كذلك اختار الإمام مكي -لاجتماع أهل الحرمين وأبي عمرو- كسر السين على فتحها في قوله تعالى: **﴿طور سيناء﴾** {المؤمنون 20}.

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها[1].

قال مكي: "والكسر أحب إلي، لاجتماع الحرميين وأبي عمرو عليه"[2]. مع أن الفتح هي اللغة الأشهر مثل حَمراء[3]، وقد نسب أبو حيان لغة الكسر إلى بني كنانة، ولغة الفتح إلى سائر العرب[4].

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 582/2 ، النشر 246/2 ، الاتحاف 402.

(2) ينظر: الكشف 127/2.

(3) ينظر: حجة ابن خالويه 156.

(4) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط 555/7.

المبحث الثاني : قواعد تتعلق بالمعنى

المعنى هو المراد من الكلام، قال الزمخشري: "عنيت بكلامي كذا أي أردته وقصدته، ومنه المعنى"(1) ، ومعنى الكلام ومعناته واحد، تقول: عرفت ذلك في معنى كلامه، وفي معناة كلامه، وفي معنيّ كلامه، أي فحواه"(2).

فالمعنى له أهمية كبيرة، وقد تكرر إيراد علة المعنى كثيرا عند اختيار قراءة على أخرى عند الإمام مكي، وتعددت عباراته في التعبير عن ذلك. وسنتبيَّن ذلك من خلال التقسيم والأمثلة التالية:

المطلب الأول: الأظهر في الدلالة على المعنى :

أولا: اختار مكي بن أبي طالب من القراءات أقربَها دلالة على المعنى وأكثرها وضوحا في الإشارة إليه.

نلاحظ ذلك عند اختياره في قول الله تعالى: **﴿وانظر إلى العظام كيف ننشزها﴾** {البقرة 259}.

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب بالراء (ننشرها) ، وقرأ الباقون بالزاي(3).

وحجة من قرأ بالزاي أنه حمله على معنى الرفع من (النشز) وهو المرتفع من الأرض(4)، أي : وانظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء ، لأن النشز : الارتفاع. يقال لما ارتفع من الأرض نشز، ومنه المرأة النشوز، وهي المرتفعة عن موافقة زوجها . ومنه قوله تعالى: **﴿وإذا قيل انشزوا﴾** {المجادلة 11} أي ارتفعوا وانضموا .

---

(1) الزمخشري، أساس البلاغة 570.

(2) ينظر: الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح 437/6.

(3) ينظر: غاية الاختصار 435/2 ، النشر 174/2 ، الاتحاف 208.

(4) ينظر: الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، المفردات 548 (نشز) ، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 430/5 (نشز). يقول الراغب: "ويُعبَّر عن الإحياء بالنشز والإنشاز لكونه ارتفاعا بعد اتِّضاع".

وأيضا فإن القراءة بالزاي تفيد معنى الإحياء ، فالعظام لا تحيا على الانفراد، حتى يُضَم بعضها إلى بعض. فالزاي أولى بذلك المعنى، إذ هي بمعنى الانضمام دون الإحياء. فالموصوف بالإحياء هو الرجل، دون العظام على انفرادها، لا يقال هذا عظم حي. فإنما المعنى: وانظر إلى العظام كيف نرفعها من أماكنها من الأرض إلى جسم صاحبها للإحياء .

وحجة من قرأ بالراء أنه جعله من النشور، وهو الإحياء. فالمعنى: وانظر إلى عظام حمارك التي قد ابيضت من مرور الزمان عليها، كيف نحييها. وقد أجمعوا على قوله: **﴿ثم إذا شاء أنشره﴾** {عبس 22}، فالنشور: الإحياء . يقال: نشر الميت أي حَيي. وأنشره الله أي أحياه[1]. فالمعنى أن الله يُعَجِّبه من إحيائه الموتى بعد فنائهم[2].

بعد أن ذكر مكي معاني القراءتين؛ أضاف في سياق احتجاجه للقراءة بالراء: "وقد كان قارب أن يكون على شك من ذلك – إحياء العظام- إذ قال: **﴿أنّى يحيي هذه الله بعد موتها﴾** فأراه الله قدرته على ذلك في نفسه، فأماته مائة عام ثم أحياه، فأراه وجود ما شك فيه في نفسه، ولم يكن شك في رفع العظام عند الإحياء، فيريه رفعها، إنما شك في الإحياء. فالراء أولى به، وهو الاختيار، لهذا المعنى"[3].

وقراءة الراء هي أيضا اختيار ابن إدريس، قال: "والقراءتان جيدتان، والاختيار الراء لأنها تجمع معنى الزاي وتزيد"[4].

ومما احتُج به -أيضا- لقراءة (نُنشِرها) بالراء أي: على معنى الإحياء ، بأن قبلها **﴿أنى يحيي هذه الله بعد موتها﴾** {البقرة 259} ، كما يقويها أيضا قوله تعالى: **﴿قال من يحيي العظام وهي رميم﴾** {يس 78} ، فكما أخبر عن العظام بالإحياء ، كذلك أخبر عنها ها هنا بالإنشار الذي معناه الإحياء[5].

---

(1) ينظر: الرازي، مختار الصحاح 275 (نشر) ، ابن فارس، معجم مقاييس اللغة 430/5 (نشر).

(2) ينظر: الكشف 1/ 310-311 ، وينظر حجة أبي علي 471/1-472 ، ابن أبي مريم، الموضح 342/1، الباقولي، كشف المشكلات 299/1، السمين الحلبي، الدر المصون 627/1.

(3) الكشف 1/ 310-311.

(4) ينظر: ابن إدريس ، المختار في معاني قراءات أهل الأمصار (مخطوط) ورقة 13.

(5) ينظر: حجة ابن زنجلة 144 ، المهدوي، شرح الهداية 206/1.

ونتبين من توجيه كلتا القراءتين الانسجام التام بين القراءات وسياق الآية، فكل قــراءة يؤيدها مقطع من السياق ، وهكذا تتناوب القراءات المختلفة في السياق القرآني فــلا يــزداد إلا علواً وتألقاً وتماسكاً.

- ومن اختيارات مكي التي اختار فيها الأظهر في الدلالة على المعنى، اختيــاره فــي قوله تعالى: **﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾** {المائدة 67} ، وقوله **﴿قال يا موسى إني اصطفيتك على الناس برسالاتي﴾** {الأعراف144}.

قرأ في المائدة بالجمع (رسالاته) نافع وابن عامر وشعبة وأبو جعفر ويعقــوب، وقــرأ الباقون بالإفراد، وفي الأعراف قرأ بالإفراد (برسالتي) نافع وابن كثير وأبو جعفر وروح، وقرأ الباقون بالجمع[1].

وحجة من قرأ بالجمع أنه لما كانت الرسل يأتي كل واحد بضروب من الشرائع المرسلة معهم مختلفة، حسن جمعه ليدل على ذلك، إذ ليس ما جاءوا به رسالة واحدة، فحسن الجمع لمّا اختلفت الأجناس، كما تجمع العلوم وما أشبه ذلك.

وحجة من وحّد أن الرسالة على انفراد لفظها تدل على الكثرة وهي كالمصدر في أكثر الكلام، لا تجمع ولا تثنى لدلالته على نوعه بلفظه –لكن جاز جمعه في هذا لما اختلفت أنواعه وأجناسه– فالمفرد يدل على ما يدل عليه لفظ الجمع، وهو أخف، يقول الله تعالى: **﴿وإن تعــدوا نعمة الله﴾** {إبراهيم 34} والنعم كثيرة والمعدود لا يكون إلا كثيرا، لكن الواحــد يــدل علــى الجمع[2].

قال مكي مصرحاً باختياره بعد أن وجه القراءتين: "والاختيار لفظ الجمــع فــي هــذه السورة – المائدة– لأن المعنى عليه لكثرة الرسل وكثرة ما أرسلوا به. فأمــا فــي الأعــراف فالاختيار التوحيد، لأن الإخبار عن موسى وحده، وقوّى ذلك أن بعده **﴿وبكلامـــي﴾** ولــم يقــل (كلماتي) والكلام أيضا مصدر معطوف على رسالتي، وهو مصدر، فأتيا بالتوحيد جميعا لمــا ذكرنا"[3].

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 472/2 ، النشر 192/2 ، الاتحاف 255.

(2) ينظر: الكشف 415/1-416 ، حجة أبي علي 128/2 ، المهدوي، شرح الهداية 268/2 ، ابن أبي مريم، الموضح 448/1 ، الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن 397.

(3) الكشف 416/1

وقراءة الجمع في المائدة هي –أيضا– اختيار ابن خالويه[1] لقوله تعالى: **﴿مثل ما أوتي رسل الله﴾** {الأنعام 124} . ووصفها بأنها أبين أبو علي الفارسي حيث قال: "إلا أن لفظ الجمع في الموضع الذي يراد به الجمع أبين"[2]. وبمثل ذلك وصفها النحاس لأن رسول الله ﷺ كان ينزل عليه الوحي شيئا شيئا ثم يبينه[3].

قال أبو منصور: "الرسالة بمنزلة المصدر على (فِعالة) فهو ينوب عن الجماعة، والقرآن كله رسالة الله إلى الخلق وهو مشتمل على رسالات كثيرة"[4].

ثانيا: يستعين الإمام مكي – أحيانا – بسبب نزول الآية على فهم معناها، ومن ثمّ اختيار القراءة ذات المعنى المناسب لحادثة النزول.

مثال ذلك في قوله تعالى: **﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم﴾** {النساء 95}.

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر وخلف بنصب (غير) ، وقرأ الباقون بالرفع[5].

قراءة النصب على الاستثناء من القاعدين، لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول **﴿لا يستوي القاعدون﴾** فلو كان صفة لم يكن النزول فيهما إلا في وقت واحد ، فلمّا نزل **﴿غير أولي الضرر﴾** في وقت بعد وقت نزول **﴿لا يستوي القاعدون﴾** عُلم أنه استثناء ، إذ لو كان صفة لنزل مع القاعدين في وقت واحد، وقد ثبت أنهما نزلا في وقتين. عن البراء بن عازب قال: لمّا نزلت **﴿لا يستوي القاعدون..﴾** قال النبي ﷺ: ادع لي زيدا وليجئ باللوح والدّواة، أو الكتِف، فقال: اكتب **﴿لا يستوي القاعدون﴾** وظهَر للنبي عمرو بن أم مكتوم الأعمى، قال: يا رسول الله فما تأمرني فإني رجل ضرير البصر، فنزلت مكانها **﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير**

---

(1) حجة ابن خالويه 70

(2) حجة أبي علي 129/2

(3) ينظر: النحاس، إعراب القرآن 509/1

(4) الأزهري، معاني القراءات 144.

(5) ينظر: غاية الاختصار 466/2 ، النشر 189/2 ، الاتحاف 245.

أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم﴾ [1]. وذكر أبو حاتم أن النبي عليه السلام قرأه بالنصب.

وقراءة الرفع على أن (غير) صفة لـ (القاعدين) كما قال: **﴿غير المغضوب عليهم﴾** {الفاتحة 7} ، فأتت (غير) صفة لـ (الذين) إذ لا يقصد بهم قصد أشخاص بأعيانهم، فاللفظ لفظ المعرفة ، والمعنى معنى النكرة ، وكذلك (القاعدون) ، فلذلك وصفوا بـ (غير) ، وهي لا تكون إلا صفة النكرة[2] . وإنْ جاءت مضافة، فقد ذكر النحاة أن (غير) لا تتعرف بالإضافة لإيغالها في الإبهام[3].

قال مكي بعد أن وجه قراءة النصب: "وهو أحب إلي"[4].

واختيار مكي هو اختيار أبي عبيد[5] ، وهو اختيار الطبري -أيضا- الذي علل اختياره كذلك بالأخبار المتظاهرة بنزول **﴿غير أولي الضرر﴾** استثناءً متأخراً[6] ، وقال الأخفش عن قراءة النصب: "وبها نقرأ "[7].

أما الفراء فقد قوّى قراءة الرفع، قال: "وقد ذكر أن (غير) نزلت بعد أن ذكر فضل المجاهد على القاعد، فكان الوجه فيه الاستثناء والنصب، إلا أن اقتران (غير) بالقاعدين يكاد يوجب الرفع، لأن الاستثناء ينبغي أن يكون بعد التمام، فتقول في الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلانا وفلانا"[8] ، ولذلك ضعَّف ابن أبي مريم وجه النصب على أنه استثناء من

---

(1) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب **﴿لا يستوي القاعدون﴾** (4594).

(2) ينظر: الكشف 396/1 ، حجة أبي علي 92/2 ، حجة ابن خالويه 64 ، النحاس، إعراب القرآن 447/1 الباقولي، كشف المشكلات 387/1 ، المهدوي، شرح الهداية 256/2، السمين الحلبي، الدر المصون 417/2.

(3) ينظر: ابن هشام، عبد الله الأنصاري، مغني اللبيب 158/1.

(4) الكشف 396/1.

(5) ينظر: الكشف 396/1، نصر، اختيارات الإمام أبي عبيد 250.

(6) ينظر: الطبري، جامع البيان 229/4.

(7) الأخفش، معاني القرآن 379.

(8)الفراء، معاني القرآن 283/1.

القاعدين[1]، وأجاز – هو وغيره- أن يكون نصبا على الحال من قوله ﴿**القاعـــدون**﴾ فيكـــون التقدير: لا يستوي القاعدون في حال صحتهم[2].

ثالثا: يصرح مكي أحيانا بأنه يختار قراءة على أخرى لأنه يرى في القراءة الأخـــرى نوعاً من الإشكال في المعنى، فيميل إلى القراءة التي لا يكون معها إشكال. لكن وإن أورد مكي كلمة الإشكال إلا أنه يوجّه كلتا القراءتين ويبين معناهما والمراد منهما، ثم يذكر اختياره للقراءة التي يراها الأظهر في الدلالة على المعنى.

مثال ذلك في قوله تعالى في آية الوضوء: ﴿**وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين**﴾ {المائدة 6}.

قرأ نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب بنصب (أرجلكـــم) ، وقـــرأ البـــاقون بالخفض [3].

وحجة من قرأ بالخفض أنه حمله على العطف على (الـــرؤوس) لأنهـــا أقـــرب إلـــى (الأرجل) من (الوجوه) ، والأكثر في كلام العرب أن يُحمل العطف على الأقرب من حـــروف العطف ومن العامِلين، كما جاء في قوله تعالى: ﴿**وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا**﴾ {الجن 7} ، فأعمل (ظننتم) في (أن) لقربها منها، ولم يعمل (ظنوا) ، ولو أعمل (ظنوا) في (أن) لوجب أن يُقال: كما ظننتموه ، فالعامل في (أن) (ظننتم) دون (ظنوا) لقربها. ومثله ﴿**يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة**﴾ {النساء 176} ، فعلّق الحرف بـــ (يفتيكم) لقربه منه، ولـــو علّقـــه بـــ(يستفتونك) لقال: يفتيكم فيها في الكلالة. وهو كثير في الكلام والقرآن. لكـــن وإن عطفـــت (الأرجل) على الممسوح وهي (الرؤوس) فقد قامت الدلالة من السنة والإجماع علـــى وجـــوب غسل الرجلين في الوضوء، وصح عن النبي ﷺ قوله: "ويلٌ للأعقاب من النار"[4] ، أو عطفـــه على (الرؤوس) وأضمر ما يوجب الغسل، كأنه قال: وأرجلكم غسلا. وقيل: المسح عند العرب

---

(1) ينظر: ابن أبي مريم، الموضح 342/1.

(2) ينظر: ابن أبي مريم، الموضح 342/1، الأزهري، معاني القراءات 132، المهدوي، شرح الهداية 256/2، الزمخشري، الكشاف 541/1.

(3) ينظر: غاية الاختصار 469/2 ، النشر 191/2 ، الاتحاف 251.

(4) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين (163) ، صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما (565).

قد يكون غسلاً، يقولون: تمَسَّحت للصلاة، أي توضّأت لها[1]. يقوي هذا المعنى هنا ذكر الحد بقوله (إلى الكعبين) كما ذكر الحد في غسل اليد (إلى المرافق) ولم يأت في شيء من المسح تحديد، كما في مسح الرأس وكما جاء في التيمم. وقال البعض: نزل جبريل بالمسح، والسنة بالغسل.

وحجة من نصب أنه عطفه على الوجوه والأيدي، ويكون في الكلام تقديم وتأخير، والتقدير: اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم[2].

قال مكي في سياق احتجاجه لمن قرأ بالنصب: "وكان ذلك -أي القراءة بالنصب- أولى عنده، لِما ثبت من السنة والإجماع على غسل الأرجل، فعطف على ما عمل فيه الغسل، وقوَّى ذلك أنه لمَّا كانت الأرجل محدودة في الآية كان عطفها على ما هو محدود مثلها أولى من عطفها على غير محدود. وأيضا فإن الخفض يقع فيه إشكال من إيجاب المسح أو الغسل، وعطفه على الوجوه ونصبه ليخرجه من الإشكال، وليحقق الغسل الذي أريد به، وهو الفرض، وهو الاختيار للإجماع على الغسل ولزوال الإشكال"[3].

ولا إشكال في أيّ من القراءتين، وكل قراءة لها ما يقوّيها لغة وإعرابا، وكل قارئ اتبع الأثر والرواية، وهذا الأصل في القراءات. ولو عَدَلَ الإمام مكي عن كلمة الإشكال لكان أفضل، ثم اختار ما شاء.

قال الأزهري عن قراءة النصب: "وهي أجود القراءتين لموافقتها الأخبار الصحيحة عن النبي ﷺ في غسل الرجلين"[4].

أما شيخ المفسرين الطبري فقد تأول معنى المسح بأنه معنيٌّ به عموم مسح الرجلين بالماء -واستدل على أن المراد عموم المسح بتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: "ويل للأعقاب من النار" ونحو ذلك- وفي عموم مسح الرجلين بالماء غسلهما، وفي إمرار اليد أو ما قام مقام اليد عليهما مسحهما، فعموم المسح فيه معنى الغسل والمسح، ويكون فاعل ذلك غاسلاً

---

(1) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة 3391/4 (مسح) ، الزمخشري، أساس البلاغة 426 (مسح).

(2) ينظر: الكشف 406/1-407 ، مكي، مشكل إعراب القرآن 220/1، الأزهري، معاني القراءات 139، حجة أبي علي 92/2 ، المهدوي، شرح الهداية 264/2 ، ابن أبي مريم، الموضح 437/1 ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 153/2-154، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 92/6.

(3) الكشف 407/1.

(4) الأزهري، معاني القراءات 139.

ماسحا[1]. وأضاف: "لذلك كره من كره للمتوضئ الاجتزاء بإدخال رجليه في الماء دون مسحهما بيده أو بما قام مقام اليد"[2] ، فالطبري يرى أن عطف (الأرجل) على الرؤوس فيه بيان كيفية غسل الرجلين إضافة إلى الأمر بغسلهما، لذلك اختار قراءة الخفض، يقول بعد أن ذكر القراءتين ووجَّهَهُما: "غير أن ذلك وإن كان كذلك، وكانت القراءتان كلتاهما حسناً صواباً، فأعجب القراءتين إلي أن أقرأها قراءة من قرأ ذلك خفضا لما وصفت من جمع (المسح) المعنيين اللذين وصفت، ولأنه بعد قوله **﴿وامسحوا برؤوسكم﴾** فالعطف به على الرؤوس مع قربه منه أولى من العطف به على (الأيدي) وقد حيل بينه وبينها بقوله **﴿وامسحوا برؤوسكم﴾**"[3].

وأضاف الزمخشري وجهاً في قراءة الخفض؛ وهو أن عطف (الأرجل) على ما هو ممسوح لا لتمسح، ولكن لِيُنبِّه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، إذ الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه. وجيء بالغاية (إلى الكعبين) إماطة لظن ظانّ يحسبها ممسوحة، لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة[4].

وأشير إلى وجه آخر ذكره بعض العلماء في توجيه قراءة الخفض وهو أن (الأرجل) معطوفة على الرؤوس في الظاهر لا في المعنى، وهو ما يُعرف بالجر بالاتباع أو بالمجاورة، نحو: هذا جحر ضبٍ خربٍ[5] . وتعقَّب آخرون هذا التعليل وقالوا بأنه ضعيف وغلط عظيم، لأن الجوار لا يجوز في الكلام أن يقاس عليه، ولا يصح أن يكون في كلام الله[6].

---

(1) ينظر: الطبري، جامع البيان 471/4.

(2) الطبري، جامع البيان 471/4.

(3) المرجع السابق بنفس الموضع. ومعنى المسح في اللغة لا يتعارض مع ما ذهب إليه الطبري، إذ المسح في اللغة هو: إمرار اليد على الشيء أو إمرار الشيء على الشيء بسطاً. (ينظر: الراغب، المفردات 521، ابن فارس معجم مقاييس اللغة 322/5.)

(4) ينظر: الزمخشري، الكشاف 599/1.

(5) ينظر: الأخفش، معاني القرآن 391 ، الباقولي، كشف المشكلات 399/1 ، الكرماني، مفاتيح الأغاني 151-152، العكبري، إملاء ما من به الرحمن 209/1.

(6) ينظر: النحاس، إعراب القرآن 485/1 ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 153/2 ، أبو حيان، البحر المحيط 192/4. ومسألة الخفض على الجوار مسألة مختلف فيها بين النحاة، بين مجيز لها مطلقا، وبين مجيز لها في الصفات خاصة، وبين مانع لها إلا في الضرورة. وممن انتصر لها وأيدها وذكر شواهد لها من القرآن=

– وفي موطن آخر اختار مكي القراءة التي يزول معها احتمال معنى ليس هو المـراد -كما يقول- ففي قوله تعالى: **﴿إن الله يدافع عن الذين آمنوا﴾** {الحج 38} قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بفتح الياء وإسكان الدال من غير ألف (يَدفع) ، وقرأ الباقون بضم الياء وبـألف بعد الدال[1].

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جعل الفعل من واحد، وهو الله جل ذكره يدفع عمّن يشاء، وحجة من قرأ (يدافع) أن يُحمل على تكرير الفعل، أي يدفع عنهم مرة بعد مرة ، فيصح لفـظ (يدافع) من واحد، ومثله: **﴿ قاتلهم الله ﴾** {التوبة 30}، ليس هو من اثنـين، والعـرب تخـرج (فاعل) من واحد، نحو: سافر زيد[2].

ثم قال مكي: "ولما كان في إثبات الألف احتمال أن يكون الفعل من اثنين، والله وحـده هو الدافع، كان ترك إثبات الألف أولى لزوال الاحتمال، وهو الاختيار لما في إثبات الألف من الاحتمال أن يكون الدفع من اثنين من دافع ومن مدفوع عنه، والمدفوع عنه لا حـظ لـه فـي الدفع"[3].

وفي حجة أبي علي: أكثر الكلام (يدفع) بغير ألف، يقال: دفعَ الله عنك. و(دافع) عربية إلا أن الأول أكثر[4].

أما الفراء فوافق أكثر القراء واختار القراءة بألف، قال: "وأكثر القرّاء على (يدافع) وبه أقرأ "[5].

قال العكبري عن القراءتين: "هما سواء"[6].

والقراءة بالألف كما وجهها مكي وغيره يستقيم عليها المعنى ولا تُلبس وجاء مثيلها في القرآن في أكثر من موضع، كما جاءت في اللغة كقولهم: عاقبت اللص، وسافرتُ، ومـع هـذا

=والسنة وكلام العرب الدكتور إبراهيم السامرائي في بحثه الموسوم: مع النحاة، مجلة الحكمة، بريطانيا-ليدز، (عدد 1418/13هـ)، وأيضا عبد الفتاح الحموز في كتابه: الحمل على الجوار في القرآن الكريم.

(1) ينظر: غاية الاختصار 579/2 ، النشر 245/2 ، الاتحاف 399.

(2) ينظر: الكشف 120/2 ، وينظر حجة ابن زنجلة 478 ، الزمخشري، الكشاف 156/3.

(3) الكشف 120/2 .

(4) حجة أبي علي 172/3.

(5) الفراء، معاني القرآن 227/2.

(6) العكبري، إملاء ما من به الرحمن 144/2.

نرى مكيا اختار القراءة بغير ألف مع أنه قرأ بها اثنان من السبعة، وقليلا ما يختار قراءة لاثنين من القراء.

رابعاً: يصف مكي – تارةً– قراءة بأنها تتضمن معنى القراءة الأخرى وتضيف معنىً آخرَ، وبالتالي تكون أبلغ وأقوى، مثال ذلك: في قوله تعالى: **﴿وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم﴾** {الأنعام 119}.

قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف بضم الياء (ليُضِلُّون) ، وقرأ الباقون بفتحها[1].

وحجة من فتح أنه جعله فعلا ثلاثيا غير متعدّ، يقال: ضلّ فلان يَضِلّ في نفسه، ولا يدل على إضلاله غيره، فلا يتعدى البتة لأنه ثلاثي. وحجة من ضم الياء أنه جعله فعلا رباعيا متعديا إلى مفعول محذوف، والمعنى: ليُضلون الناس، فهو أبلغ في ذمهم لأنهم لا يُضلون الناس إلا وهم ضالون في أنفسهم، وليس إذا ضلّوا في أنفسهم يُضلون أحدا بذلك الضلال[2].

قال مكي: "فالضم يتضمن معناه ومعنى الفتح، فهو أبلغ، ولا يتضمن الفتح معنى الضم، والضم أقوى وهو الاختيار"[3].

ووصف هذه القراءة –أيضا– آخرون بأنها أبلغ في الذم[4].

واختيار مكي هو اختيار الطبري معللا بقوله: "أن الله جل ثناؤه أخبر نبيه عن إضلالهم من تبعهم، ونهاه عن طاعتهم واتباعهم إلى ما يدعون إليه **﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله﴾** {الأنعام 116} ، ثم أخبر أصحابه عنهم بمثل الذي أخبره عنهم، ونهاهم عن قبول قولهم **﴿وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه..﴾** {الأنعام 119} [5].

ومن حجة قراءة الضم أيضا أن الذين أخبر الله عنهم بالإضلال قد ثبت لهم أنهم ضالون بما تقدم في الآيات من وصفه جل وعز إياهم بالكفر به قبل أن يصفهم بالإضلال، فكان وصفهم بأنهم يُضلون الناس يأتي بفائدة غير ما تقدم من وصفهم في الكلام الأول، فهم الآن ضالون

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 487/2 ، النشر 197/2 ، الاتحاف 272.

(2) ينظر: الكشف 449/1 ، حجة أبي علي 208/2 ، المهدوي، شرح الهداية 290/2.

(3) الكشف 449/1.

(4) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز 332/5 ، السمين الحلبي، الدر المصون 169/3.

(5) ينظر: الطبري، جامع البيان 323/5.

بشركهم ويُضلون غيرهم بما جاؤوا به[1]. وأضاف أبو علي الفارسي نظائر لقراءة الضم تقوي هذه القراءة[2] مثل قوله تعالى: **﴿وما أضلّنا إلا المجرمون﴾** {الشعراء 99} **﴿ربنا هؤلاء أضلّونا﴾** {الأعراف 38} **﴿أندادا ليُضلوا عن سبيله﴾** {إبراهيم 30} **﴿وأضلّهم السامري﴾** {طه 85} .

ومن نظائر القراءة الأخرى: **﴿وأولئك هم الضالون﴾** {آل عمران 90} **﴿إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله﴾** {النحل 125}.

والإضلال أكثر استحقاقا للذم من الضلال، لأنه دليل على الضلال أولا، ثم إن المُضِل يتحمل إثمه وإثم من أضلّه كما قال تعالى: **﴿ وليحملن أثقالهم وأثقالا مع أثقالهم ﴾** {العنكبوت 13}.[3]

- ومن اختيارات مكي للقراءة معللا بأنها أبلغ اختياره في قول الله تعالى: **﴿موهن كيد الكافرين﴾** {الأنفال 18}.

قرأ بفتح الواو وتشديد كسر الهاء (موَهّن) نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر، وقرأ الباقون بالإسكان والتخفيف. وكلهم نوّنها ونصب (كيد) على أنها مفعول به، إلا حفصا قرأ بإضافة (كيد) إلى (موهن) ولا تنوين مع الإضافة[4].

وحجة من خفف أنه جعله اسم فاعل من (أوهن فلانٌ الشيء) إذا أضعفه، يقال وهَن الشيء وأوهنته كـ (خرج وأخرجته). وحجة من شدد أنه جعله اسم فاعل من (وهَّنت الشيء) مثل (أوهنته) فـ (فعّلتُ و أفعلتُ) أخوان، إلا أن في التشديد معنى التكرير، فهو توهين بعد توهين[5].

قال مكي: "والاختيار أن يقرأ بالتشديد لما فيه من المبالغة"[6].

---

(1) ينظر: حجة ابن زنجلة 269-270.

(2) ينظر: حجة أبي علي 208/2.

(3) ينظر: ابن أبي مريم، الموضح 498/1.

(4) ينظر: غاية الاختصار 503/2 ، النشر 207/2 ، الاتحاف 297.

(5) ينظر: الكشف 490/1 ، حجة ابن خالويه 94 ، النحاس، إعراب القرآن 671/1 القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 386/7.

(6) الكشف 490/1

وقراءة التشديد هي اختيار الطبري لأن الله تعالى ذكره كان يَنقض ما يُبرمه المشركون لرسول الله ﷺ وأصحابه عقدا بعد عقد، وشيئا بعد شيء[1].

قال ابن زنجلة: "التشديد وقع لتكرر الفعل، وذلك ما ذكره الله من تثبيت أقدام المؤمنين بالغيث وربطه على قلوبهم وتقليله للمشركين في أعينهم عند القتال، فذلك منه شيء بعد شـــيء وحال بعد حال في وقت بعد وقت، فكان الأولى بالفعل أن يُشدّد لتردد هذه الأفعال، فكأنه أوقــع الوهن بكيد الكافرين مرة بعد مرة، فوجب أن يقال (مُوَهِّن) لهذه العلة"[2].

وقال بعض العلماء أن القراءتين بمعنى واحد[3]. ونقل الفارسي عن أبي الحسن قولـــه: "الخفيفة قراءة الناس، وهو أجود في المعنى وبها نقرأ "[4].

---

(1) ينظر: الطبري، جامع البيان 205/6.

(2) حجة ابن زنجلة 309.

(3) ينظر: الأزهري، معاني القراءات 144، حجة أبي علي 292/2 ، المهدوي، شرح الهداية 322/2 ، ابن أبي مريم، الموضح 498/1.

(4) حجة أبي علي 292/2

المطلب الثاني : سياق الكلام

ساق الحديث يعني: سرده وسلسله، وسياق الكلام: تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه[1]. ومن المعلوم أن للسياق أثراً بالغاً في تعيين المعنى المراد من الألفاظ أو الجمل، وارتباط السياق بالمعنى ارتباط وثيق، كما أن تشابه أطراف الكلام وائتلاف أوله مع آخره له دورٌ في تقوية المعنى وتأكيده كما أن له وقعاً جمالياً في النفس.

والنظر في سياق الكلام من الأمور التي اعتمد عليها مكي بن أبي طالب في اختياراته، وله في ذلك عبارات مختلفة من مثل: تطابق الكلام، أو ائتلاف الكلام، أو المجانسة والمطابقة، أو اتساق الكلام على نظام واحد، أو اتصال الكلام بعضه ببعض. وها هي أمثلة توضح ذلك:

أولا: اختار مكي من القراءات ما هو أكثر مجانسة لما جاورها من الكلمات، مثال ذلك في قوله تعالى: **﴿ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون﴾** {آل عمران 79} قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف بضم التاء وكسر اللام مشددا (تُعلّمون)، وقرأ الباقون بفتح التاء واللام مفتوحة مخففا (تَعْلمون) [2].

وحجة من شدد أن التعليم إنما هو من العلم، لأن كلَّ معلّم عالِمٌ بما يعلّم، وليس كل عالمٍ بشيء معلماً، فالتشديد يدل على العلم والتعليم، والتخفيف إنما يدل على العلم فقط، فالتعليم أبلغ وأمدح، والمعنى: بتعليمكم الناسَ الكتابَ، يتعدى الفعل هنا إلى مفعولين، الأول محذوف في الكلام.

وحجة من خفف أنه حمله على ما بعده، من قوله: (تدرسون) مخففا، ولم يقل (تُدَرِّسون) وكل من درَس علِم، وليس كل من درَس علّم، والمعنى: بكونكم عالمين بالكتاب وفي هذه القراءة يتعدى الفعل إلى مفعول واحد هو (الكتاب) [3].

---

(1) ينظر: مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط 465/1.

(2) ينظر: غاية الاختصار 450/2 ، النشر 181/2 ، الاتحاف 226.

(3) ينظر: الكشف 351/1 ، حجة ابن خالويه 54 ، حجة ابن زنجلة 167، الأزهري، معاني القراءات 106، الكرماني، مفاتيح الأغاني 130، الباقولي، كشف المشكلات 339/1.

قال مكي بعد أن وجَّه قراءة التخفيف: "فحمل الفعلين على معنى واحد أليق وأحسن في المطابقة والمجانسة"(1).

وهذه القراءة أيضا هي اختيار الفراء مستندا في ذلك إلى علة التفسير قال: "يُقرأ (تُعلّمون) و (تَعلّمون) وجاء في التفسير: بقراءتكم الكتب وعلمكم بها، فكان الوجه (تَعلّمون)"(2).

كذلك اختار ابن عطية قراءة التخفيف لأن العلم هو العلة التي توجب للموفق من الناس أن يكون ربّانيا، وليس التعليم شرطا في ذلك(3).

وهذه القراءة كما ذكر مكي وغيره فيها موافقة بين اللفظين في الآية، وهذا أقوى في التناسق، كما أن العالم الدارس قد يقتدى به في تعلُّمه ودراسَته، فيحصل من انتشار العلم ما يحصل بتعليمه(4) ، ولذلك قال في الموضح: "فتكون هذه القراءة قريبة في المعنى من القراءة الأخرى"(5). وأجاز الزمخشري أن يكون معنى (تدرسون) أي: تدرسونه على الناس، كقوله: ﴿لتقرأه على الناس﴾ {الإسراء 106} ، فيكون المعنى من التدريس(6). وعلى هذا المعنى الذي ذكره الزمخشري تكون الآية على قراءة (تَعلّمون) جمعت بين العلم وتعليم الناس.

وذكر النحاس معنىً قوّى به هذه القراءة ، قال: "عن عبد الله بن مسعود قال: ﴿ولكن كونوا ربانيين﴾ أي حكماء علماء... فقيل: يبعد أن يُقال: كونوا حكماء علماء بتعليمكم، والحسن: كونوا حكماء علماء بعلمكم"(7).

وأما القراءة الأخرى (قراءة التشديد) فكما وصفها مكي وصفها غيره بأنها أبلغ في المعنى، وأنها تجمع معنى القراءتين جميعا، لأن المعلّم لا يعلّم غيره إلا وهو عالم بما يعلّمه، بخلاف القراءة الأولى فلا تجمع المعنيين، لأنه قد يكون عالما ولا يكون معلما(8). وأضاف في الموضح: أن المعنى قبل لفظ (تُعلّمون) يدل عليه وهو قوله: ﴿كونوا ربانيين﴾ والرباني في قول

---

(1) الكشف 351/1.

(2) الفراء، معاني القرآن 224/1.

(3) ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز 192/3.

(4) ينظر: حجة ابن خالويه 54 ، حجة أبي علي 30/2 ، ابن أبي مريم، الموضح 377/1.

(5) ابن أبي مريم، الموضح 377/1.

(6) ينظر: الزمخشري، الكشاف 370/1.

(7) النحاس، إعراب القرآن 168/1.

(8) ينظر: حجة أبي علي 30/2 ، ابن أبي مريم، الموضح 377/1 ، المهدوي، شرح الهداية 226/1.

علي وابن عباس: العالم الذي يؤخذ عنه العلم[1]. كذلك في هذه القراءة تذكير للعالِم أن يتمسك بعلمه ودينه، حتى لا يكون ممن استحق الذم بترك عملَه بعلمه داخلاً في جملة من وُبّخ بقوله: **﴿أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب﴾** {البقرة 44} [2].

وهذه القراءة اختارها الإمام أبو عبيد، لأنها تجمع المعنيين[3]. كما اختارها الإمام الطبري، بعد أن نظر في معاني الآية واختار في معنى (الربانيين) أنهم جمع (رباني) وهو الذي يربُّ أمور الناس، أي يُصلحها ويقوم بها، بتعليمه إيّاهم الخير، ودعائهم إلى ما فيه مصلحتهم، فلأن الله عز وجل وصف القوم بأنهم أهل عماد للناس في دينهم ودنياهم، وأهل إصلاح لهم ولأمورهم، كانت قراءة (تُعلّمون) أولى القراءتين بالصواب -كما يقول الطبري-[4].

ثانيا: اختار مكي من القراءات؛ القراءة التي يتطابق فيها آخر الكلام مع أوله، مثال ذلك في قوله تعالى: **﴿ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا﴾** {الكهف47}.

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر بالتاء وفتح الياء ورفع (الجبال) (تُسَيَّر الجبالُ) وقرأ الباقون بالنون وكسر الياء ونصب (الجبال) [5].

وحجة من قرأ بالنون أنه بناه على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه، إذ هو فاعل كل الأفاعيل ومدبِّرها ومُحدثها، وانتصبت الجبال بوقوع الفعل عليها، لأن الفعل مبني للفاعل، وقوّى ذلك أنه محمول على ما بعده من الإخبار في قوله (وحشرناهم) فجرى صدر الكلام على آخره لتطابق الكلام.

وحجة من قرأ بالتاء أنه بنى الفعل للمفعول، فرفع الجبال لقيامها مقام الفاعل، فهي مفعول لم يُسم فاعله، ويقوي ذلك قوله: **﴿وسيرت الجبال﴾** {النبأ 20} ، وقوله: **﴿وإذا الجبال سيرت﴾** {التكوير 3} [6].

---

(1) ينظر: ابن أبي مريم، الموضح 377/1

(2) ينظر: حجة أبي علي 30/2.

(3) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 123/4 ، نصر، اختيارات الإمام أبي عبيد 243.

(4) ينظر: الطبري، جامع البيان 325/3-326.

(5) ينظر: غاية الاختصار 555/2 ، النشر 233/2 ، الاتحاف 367.

(6) ينظر: الكشف 64/2 ، حجة أبي علي 90/3 ، ابن أبي مريم، الموضح 786/2، الكرماني، مفاتيح الأغاني 130، السمين الحلبي، الدر المصون 461/4.

بعد أن قوّى مكي القراءة الأولى بأن فيها تطابق الكلام، وقوّى القراءة الأخرى بنظائرها في القرآن، صرّح باختياره القراءة الأولى وهي القراءة بالنون[1].

وهي أيضا اختيار الإمام أبي عبيد[2].

وقد حسّن ابن خالويه القراءة التي اختارها مكي للعلة نفسها حيث قال: "إن رد اللفظ على مثله لمجاورته له أولى وأحسن، وجاء في الآية (وحشرناهم) ولم يقل (وحُشروا)"[3]. وبمثل ذلك قال ابن زنجلة[4]. وقال صاحب شرح الهداية: "القراءتين متقاربتين، لأن من قرأ (تسيَّر) فقراءته راجعة إلى معنى القراءة الأخرى إذ معلوم أن الذي يسيِّر الجبال هو الله"[5].

ثالثا: من اختيارات مكي أيضا مما يتعلق بالسياق، اختياره للقراءة التي توحِّد الكلام وتجعله جملة واحدة متصلا غير منقطع. مثال ذلك: في قوله تعالى: ﴿**سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون**﴾ {المؤمنون 91-92}.

قرأ نافع وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف بالرفع في (عالم)، وقرأ الباقون بالخفض[6] .

من قرأ بالرفع جعله خبر ابتداء محذوف، وفيه معنى التأكيد، أي هو عالم، فيكون الكلام مستأنفا مقطوعا عما قبله. ومن قرأ بالخفض جعله نعتا لله في قوله ﴿**سبحان الله**﴾ فيكون متصلا بالكلام الأول غير مقطوع[7].

صرح مكي باختيار قراءة الخفض، "ليتصل بعض الكلام ببعض، ويكون كله جملة واحدة"[8].

---

(1) ينظر: الكشف 64/2.

(2) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 416/10 ، نصر، اختيارات الإمام أبي عبيد 314.

(3) حجة ابن خالويه 133 .

(4) ينظر: حجة ابن زنجلة، 419-420.

(5) المهدوي، شرح الهداية 396/2.

(6) ينظر: غاية الاختصار 585/2 ، النشر 247/2 ، الاتحاف 406.

(7) ينظر: الكشف 131/2 ، حجة ابن خالويه 158 ، ابن أبي مريم، الموضح 900/2، الكرماني، مفاتيح الأغاني 293، العكبري، إملاء ما من به الرحمن 152/2.

(8) الكشف 131/2.

ونقل أبو علي الفارسي عن الأخفش أنه قال: "الجر أجود ليكون الكلام من وجه واحد"(1).

أما قراءة الرفع على الاستئناف فذكر الفراء أنها وجه الكلام، ويستدل على ذلك بدخول الفاء في قوله **﴿فتعالى﴾** ولو على قراءة الخفض لكان وجه الكلام أن يكون (وتعالى) بالواو لأنه إذا خفض فإنما أراد: سبحان الله عالم الغيب والشهادة وتعالى. فدلّ دخول الفاء أنه أراد: هو عالم الغيب والشهادة فتعالى(2). ثم يكمل الفراء كلامه قائلا: "ألا ترى أنك تقول: مررت بعبد الله المحسن وأحسنت إليه، ولو رفعت (المحسن) لم يكن بالواو، لأنك تريد: هو المحسن فأحسنت إليه"(3).

وذكر الطبري نحو كلام الفراء، ثم ذكر أن الصواب هي قراءة الرفع، لمعنيين: "أحدهما إجماع الحجة من القراء عليه، والثاني صحته في العربية"(4). كما ذكر النحاس أن أكثر النحويين الكوفيين والبصريين يذهبون إلى أن الرفع أولى، وحجة الكوفيين ما قاله الفراء، وحجة البصريين أن قبله رأس آية، وقد تم الكلام، فالابتداء أحسن(5). وكذلك أيّد ابن عطية قراءة الرفع، وقال: "الابتداء عندي أبرع"(6).

رابعا: اعتمادا على سياق الكلام يساوي مكي أحيانا بين قراءتين إذا رأى أن السياق يخدم كلتا القراءتين، ولا يختار في هذه الحالة قراءة على أخرى، بل يُخيِّر القارئ بأن يقرأ بأيهما شاء.

فعند قول الله تعالى: **﴿فالق الإصباح وجعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا﴾** {الأنعام 96}. قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف (وجعل) بدون ألف، ونصب (الليل) بالفعل، وقرأ الباقون (جاعل) بالألف، وخفض (الليل) (7).

---

(1) حجة أبي علي 186/3.

(2) ينظر: الفراء، معاني القرآن 241/2.

(3) الفراء، معاني القرآن 241/2.

(4) الطبري، جامع البيان 240/9.

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن 84/3.

(6) ابن عطية، المحرر الوجيز 395/10.

(7) ينظر: غاية الاختصار 484/2 ، النشر 196/2 ، الاتحاف 270.

فأما من قرأ (وجَعَل) فقد عطف الفعل الماضي على معنى اسم الفاعل (فالق) في الموضعين، في قوله تعالى: **﴿إن الله فالق الحب والنوى﴾** {الأنعام 95} وقوله: **﴿فالق الإصباح﴾** لأن (فالق) بمعنى (فلق) لأنه أمر قد كان، وأيضا فإن بعده أفعالا ماضية، فحمل عليها، وهو قوله: **﴿جعل لكم النجوم﴾** {97} ، وقوله **﴿أنزل من السماء ماء﴾** {99} وما بعده، فحمل أول الكلام على آخره في (فعل) لتكرر ذلك، ويقوي ذلك إجماعهم على نصب (الشمس) وما بعده، على إضمار (فعل) ، ولم يحملوه على (فاعل) فيخفضوه، فأجري ما قبله عليه للمشاكلة لما بعده.

وأما من قرأ (جاعل) على وزن (فاعل) وخفض (الليل) فللمشاكلة بينه وبين ما قبله في اللفظ، ويقوي ذلك أن حكم الأسماء أن تعطف عليها أسماء مثلها، فكان عطف (فاعل) على (فاعل) أولى من عطف (فعل) على اسم[1].

ونرى أن مكيا نظر في السياق إلى ما قبل الكلمة المختلف فيها وإلى ما بعدها، وبيَّن أن قراءة (جاعل) مشاكِلة لما قبلها، وقراءة (جعل) مشاكِلة لما بعدها، ونراه بسبب ذلك ساوى بينهما، قال بعد توجيهه: "والقراءتان بمعنى واحد، فـ(جاعل) [2] على تقوية ما قبله، و(جعل) يقويه ما بعده، فاقرأ بأيهما شئت"[3]. وهذا هو موقف الطبري كذلك من القراءتين حيث قال: "إنهما قراءتان مستفيضتان في قرأة الأمصار متفقتا المعنى غير مختلفتيه، فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب في الإعراب والمعنى"[4].

وعن قراءة (جاعل) التي هي عطف اسم الفاعل على مثله، قال ابن خالويه: "وهو الأحسن والأشهر"[5] ، وقال أبو علي الفارسي بأنها أولى[6] ، ووصفها ابن أبي مريم بأنها أقرب إلى التناسب[7]. وقال ابن إدريس: "إنها أجود لأنها وفق لقوله: **﴿فالق الإصباح﴾**[8].

---

(1) ينظر: الكشف 441/1-442 ، حجة ابن خالويه 78 ، حجة أبي علي 191/2 ، الأزهري، معاني القراءات 162، ابن أبي مريم، الموضح 488/1، المهدوي، شرح الهداية 284/2-285.

(2) في كتاب الكشف "..فجاء على تقوية ما قبله." والظاهر أن الصواب فـ(جاعل) بدل فجاء.

(3) الكشف 442/1.

(4) ينظر: الطبري، جامع البيان 279/5.

(5) حجة ابن خالويه 78 .

(6) ينظر: حجة أبي علي 191/2.

(7) ينظر: ابن أبي مريم، الموضح 488/1.

(8) ينظر: ابن إدريس ، المختار في معاني قراءات أهل الأمصار (مخطوط) ورقة 35.

ويُلحظ من كلامهم أنهم نظروا في السياق إلى ما قبل الكلمة المختلَف فيها.

أما ابن زنجلة فكان له موقف مغاير إذ حسَّن القراءة الأخرى نظراً إلى ما بعدها يقول في احتجاجه لقراءة (جعل): "إن الأفعال التي عطفت عليه جاءت بلفظ الماضي وهو قوله تعالى بعدها: **﴿جعل لكم النجوم﴾** {97} ، **﴿وهو الذي أنشأكم﴾** {98} ، **﴿وهو الـذي أنـزل﴾** {99} ، فلأن تكون معطوفة على شبهها، ويكون ما تقدمها جرى بلفظها أولى"[1].

ونلاحظ مما سبق أن مكيا نظر إلى صدر الكلام وإلى آخره، ورأى أن كل قراءة يقوّيها جانبٌ من السياق، فوقف موقفا محايدا من كلتا القراءتين. في حين أن غيره قد حسّن قراءة على أخرى نظرا إلى جانبٍ واحد من السياق.

---

(1) ينظر: حجة ابن زنجلة، 262.

في كلمة (البيوت) في الموضعين، قرأ ورش وأبو عمرو وحفص وأبو جعفر ويعقوب بضم الباء، وقرأ الباقون بكسرها[1]. وكذلك اختلفوا في مثيلات هذه الكلمة في القرآن وهي: (الغيوب ، العيون ، الجيوب ، الشيوخ) [2] فقرئت بضم أوائلها وبكسرها، مع ملاحظة أن الاختلاف فيها بين القراء ليس كهذا الموضع.

وجّه الإمام مكي قراءة الضم في جميع هذه الكلمات بأنها أتت على الأصل، ولم يُنظر إلى الياء وضمتها، وباب (فعْل) في الجمع الكثير (فُعُول) [3] ، ولما كان هذا النوع لا يجوز فيه إلا الضم إذا لم يكن الثاني ياء نحو: (كُعُوب ودُهُور) أجرى ما ثانيه ياء على ذلك، لأنه أصله، ولئلا يختلف.

ووجه القراءة بالكسر أن الكسرة مع الياء أخف من الضمة معها، فاستثقل ضمة بعدها ياء مضمومة، والضمة مع ياء ثقيلة، فاجتمعت حركتان ثقيلتان وحرف ثقيل عليه حركة ثقيلة في جمع، والجمع ثقيل، فكسر الأول لخفته مع الياء، ولتقرب الحركة من الحرف الذي بعدها، فقد قالوا: شِهِد، ولِعِب، فكسروا الأول لكسر الثاني وهو من حروف الحلق للتقريب، وقالوه أيضا في الاسم، فقالوا: سِعِيد ورِغِيف وشِهِيد، فكسروا الأول للثاني، إذ هو حرف حلق للتقريب من حركته. كذلك كسروا أوائل هذه الجموع للتقريب من الثاني، وقوي ذلك فيه، وليس بحرف حلق لأنه جمع ولأنه حرف ثقيل عليه حركة ثقيلة، والكسر للاتباع كثير في الكلام، قالوا: قِسي وعِصي، وهو كثير. ومن قرأ من القراء بضم البعض وكسر البعض فإنه جمع بين لغتين، مع روايته ذلك عن أئمته[4].

ثم اختار مكي القراءة التي جاءت على الأصل قال: "والضم هو الاختيار، لأنه الأصل ولأن الكسر تغيير عن الأصل"[5].

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 424/2 ، النشر 170/2 ، الاتحاف 200. ومثلها ما يتصرف منها نحو: (بيوتا) (بيوتكم) (بيوتنا).

(2) (الغيوب) نحو موضع المائدة 109 ، (وعيون) نحو موضع الحجر 45 ، (جيوبهن) النور 31 ، (شيوخا) غافر 67. ويراجع تفصيل قراءات القراء في هذه الكلمات الأربعة المصادر السابقة.

(3) ينظر: المبرد، أبو العباس محمد، المقتضب 484/1، المؤدّب، القاسم بن محمد، دقائق التصريف 264.

(4) ينظر: الكشف 284/1-285 ، حجة أبي علي 416/1 ، الأزهري، معاني القراءات 106، ابن أبي مريم، الموضح 377/1 ، ابن زنجلة، حجة القراءات 127.

(5) الكشف 285/1.

و استضعف بعض الناس قراءة الكسر، فوصفها النحاس بأنها لغة رديئة، لأنها تخالف الباب[1]. وليس في كلام العرب ما جاء على بنائها، كما كره العرب في كلامهم الخروج من الكسرة إلى الضمة[2].

وأجيب عن ذلك بأن الكسر لغة مشهورة في هذا الجمع، كما أن الكسرة للياء أشد موافقة من الضمة لها، والحركة إن كانت للتقريب من الحرف لم تُكره، ولم تكن بمنزلة ما لا تقريب فيه، واستعمل العرب في إرادة التقريب ما ليس في كلامهم على بنائه البتة، وذلك نحو: شِعير ورغِيف وشِهيد، وليس في الكلام شيء على (فِعِيل) على غير هذا الوجه، ولم يُكره الخروج من الكسر إلى الضم لأن الكسرة عارضة ولا يستثقل في العارض ما يستثقل في اللازم[3]. قال أبو البقاء: "ولا يحتفل بالخروج من كسر إلى ضم، لأن الضمة هنا في الياء، والياء مقدّرة بكسرتين فكانت الكسرة في الباء كأنها وليت كسرة"[4].

- ومن أمثلة اختيار الإمام مكي لما جاء على الأصل، ما اختاره عند قوله تعالى: **﴿يأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه﴾** {المائدة 54}.

قرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر بدالين الأولى مكسورة والثانية مجزومة (يَرْتَدِدْ)، وقرأ الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة[5].

وحجة من قرأ بالإظهار أن الإدغام إنما أصله إذا كان الأول ساكنا فيدغم الأول في الثاني، فلما كان الثاني في هذا هو الساكن قدم الإظهار، لئلا يدغم فيسكن الأول للإدغام فيجتمع ساكنان، فكان الإظهار أولى به وهو الأصل، وهي لغة أهل الحجاز، مع أن الإدغام يحتاج إلى تغيير بعد تغيير، وكذلك هي بدالين في مصاحف أهل المدينة والشام.

---

(1) النحاس، إعراب القرآن 99/1.

(2) ينظر: حجة أبي علي 416/1 .

(3) ينظر: حجة أبي علي 416/1 ، ابن أبي مريم، الموضح 377/1 ، المهدوي، شرح الهداية 194/1، ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 324.

(4) ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن 84/1.

(5) ينظر: غاية الاختصار 472/2 ، النشر 191/2 ، الاتحاف 254.

وحجة من أدغم أنه أراد التخفيف لمّا اجتمع له مثلان فأسكن الأول للإدغام، فاجتمع له ساكنان، فحرك الثاني ثم أدغم الأول فيه، وهي لغة بني تميم، وهي بدال واحدة في مصاحف أهل الكوفة والبصرة ومكة(1).

ذكر مكي اختياره بعد أن وجه القراءتين فقال: "والإظهار أحب إلي لأنه الأصل ولأنه لا تغيير فيه"(2). وسبق من مكي الإشارة إلى موافقة هذه القراءة لمصاحف المدينة والشام، وأنها لغة أهل الحجاز.

وذكر ابن خالويه من محاسن هذه القراءة أنها مع موافقتها اللغة فيها زيادة الثواب إذ للقارئ بكل حرف عشر حسنات(3).

أما الطبري فوصف القراءتين بالفصاحة والشهرة عند العرب، ثم اختار ما وافق المصاحف عنده – مصاحف أهل المشرق – وهي القراءة بدال واحدة مشددة(4).

واللغتان معروفتان عند العرب، وقد جاء التنزيل بهما جميعا، قال تعالى: **﴿ومن يشاقق﴾** {النساء 115} ، وقال: **﴿ومن يشاق﴾** {الأنفال 13} ، وجاءت كلمة (يرتدد) في سورة البقرة بالإظهار في قوله تعالى: **﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر﴾** {البقرة 217} ، وهي حجة لمن قرأ بالإظهار في المائدة، وأكثر القرآن جاء على الإظهار -لغة أهل الحجاز- نحو قوله تعالى: **﴿يُمْدِدْكُم ربّكم﴾** {آل عمران 125} ، **﴿إن يَمْسَسْكُم قرْح﴾** {آل عمران 140}، **﴿واستفزز﴾** {الإسراء 64} ، **﴿ولا تَمْنُن﴾** {المدثر 6} (5).

وجاز وجه الإدغام في مثل هذه الكلمات في اللغة تشبيها لها بالمعرب -والمعرب متفقٌ على إدغامه- مثل: يفرُّ، ووجه الشبه بالمعرب أن الحركات تتعاقب على آخرها لالتقاء

---

(1) ينظر: الكشف 413/1 ، حجة أبي علي 122/2 ، ابن أبي مريم، الموضح 377/1 ، الأنباري، أبو البركات محمد، البيان في غريب إعراب القرآن 297/1، الداني، المقنع 103، 109.

(2) الكشف 413/1

(3) ينظر: حجة ابن خالويه 69.

(4) ينظر: الطبري، جامع البيان 626/4.

(5) ينظر: حجة أبي علي 122/2 ، حجة ابن زنجلة 230 ، أبو حيان، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب 724/2-725.

الساكنين، نحو: لم يرتدِ القوم، وكذلك تنقل الحركة، نحو: لم يرتدَ أبوك، ولم ترتدُ أمك، وما أشبه ذلك، فلما وجدوا ما ليس بمعرب مشابها للمعرب في تعاور الحركات عليه كتعاورها على المعرب، جعلوه بمنزلة المعرب، فأدغموا كما أدغموا المعرب(1).

وجعل الطبري وجه الإدغام في (يرتد) بناءً على التثنية، لأن المجزوم الذي يظهر تضعيفه في الواحد إذا ثني أدغم، ويقال للواحد: اردد يا فلان إلى فلان حقه. فإذا ثني قيل: ردًا إليه حقه، ولا يقال: ارددا، وكذلك في الجمع ردُوا، ولا يقال: ارددوا ، فتبني العرب أحيانا الواحد على الاثنين(2).

وعلى وجه الإدغام جاء تحريك الدال الثانية لالتقاء الساكنين، ويجوز في اللغة تحريكها بالفتح أو بالكسر، واختير الفتح لأنه أخف(3).

- ومن اختيارات مكي المعللة باتباع الأصل، اختياره في قوله تعالى: **﴿ثم ليقطع﴾** {الحج 15} وقوله: **﴿ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق﴾** {الحج 29}

قرأ بكسر لام الأمر في (ثم ليقطع) ورش وأبو عمرو وابن عامر ورويس، كذلك قرؤوا بكسرها في (ثم ليقضوا) وافقهم قنبل عن ابن كثير، وقرأ الباقون بإسكانها. وقرأ بكسر اللام في (وليوفوا، وليطوفوا) ابن ذكوان عن ابن عامر، وقرأ الباقون بإسكانها(4).

وحجة من كسر أنها لامات أمر، أصلها الكسر، فأتى بها على الأصل، كما لو ابتدأ بها لم تكن إلا مكسورة، فأجراها مع حرف العطف مجراها بغير حرف في الابتداء وكأنه لم يعتد بحرف العطف.

وحجة من أسكن أنه على التخفيف للكسرة، فأسكنها معتدا بحرف العطف.

فأما من أسكن اللام مع الواو وكسرها مع (ثم) فإنه لما رأى (ثم) قد تنفصل من اللام ويمكن الوقف عليها قدَّر أن اللام يبتدأ بها فكسرها. ولما رأى الواو لا تنفصل من اللام ولا يوقف عليها دون اللام قدَّر اللام متوسطة فأسكن استخفافا. فأما من أسكن معهما أو كسر، ولم

---

(1) ينظر: حجة أبي علي 122/2 ، المهدوي، شرح الهداية 266/2-267، المبرد، المقتضب 215/1، ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 417.

(2) ينظر: الطبري، جامع البيان 626/4.

(3) ينظر: الأزهري، معاني القراءات 143، النحاس، إعراب القرآن 273/1، المبرد، المقتضب 216/1، ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف 418.

(4) ينظر: غاية الاختصار 577/2-578 ، النشر 244/2-245 ، الاتحاف 397-398.

يفرّق بينهما، فإنه لما رآهما حرفي عطف، متصلين بلام، أجرى اللام معهما مجرى واحدا، فأسكن استخفافا أو كسر على الأصل[1].

صرح مكي بعد أن وجه قراءة كسر اللامات باختياره هذا الوجه[2].

ووصف الطبري القراءتين بأنهما مشهورتان، غير أن الكسر أقيس[3].

وقد منع المبرد إسكان اللام مع (ثم) فقال: "وإسكان اللام في **﴿ثم ليقطع﴾** لحن، لأن (ثم) منفصلة من الكلمة"[4]. ووصف النحاس هذا الوجه بأنه بعيد في العربية، لأن (ثم) ليست مثل الواو والفاء، لأنها يوقف عليها وتنفرد، وهو جائز على بعد[5]. وقال ابن جني: "وأما قراءة أهل الكوفة **﴿ثم ليقطع﴾** – بالإسكان– فقبيح عندنا، لأن (ثم) منفصلة يمكن الوقوف عليها، فلا تخلط بما بعدها، فتصير معه كالجزء الواحد"[6]. وتابعهم غيرهم[7].

وهذا الكلام فيه تحكيم للقواعد التي قعَّدوها والمذاهب التي اتبعوها في النص القرآني الثابت، ويكفي دليلا على جواز ذلك وفصاحته القراءات الواردة. وقد أجاز النحاة الإسكان ولم يجعلوه قليلا، ولا قبيحا، فالفراء علل قراءة الإسكان بالتخفيف، ووصفها بأنها أكثر القراءة، ومثله الزجاج[8]. وقال ابن خالويه عن قراءة الإسكان والكسر: "وكلّ من كلام العرب"[9]. ويرُد المرادي على من ضعف وجه الإسكان فيقول: "حركة هذه اللام الكسر . ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء وهو أكثر من تحريكها. نحو **﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي﴾** {البقرة 186}. ويجوز

---

(1) ينظر: الكشف 116/2-117 ، الأزهري، معاني القراءات 314، حجة أبي علي 166/3 ، ابن أبي مريم، الموضح 873/2، المهدوي، شرح الهداية 428/2.

(2) ينظر: الكشف 117/2

(3) ينظر: الطبري، جامع البيان 142/9-143.

(4) المبرد، المقتضب 426/1.

(5) ينظر: النحاس، إعراب القرآن 67/3-68.

(6) ابن جني، الخصائص 111/2.

(7) ينظر: ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل 145/5، المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني 304.

(8) ينظر: الفراء، معاني القرآن 224/2 ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 42/3.

(9) حجة ابن خالويه 154.

إسكانها بعد (ثم) وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، خلافا لزاعم ذلك"[1]. ويقول ابن هشام عن هذه اللام: "وقد تسكن بعد (ثم) نحو **﴿ثم ليقضوا﴾** في قراءة الكوفيين ... وفي ذلك رد على من قال: إنه خاص بالشعر"[2].

وذكروا أن الكسر هو الأصل في لام الأمر، يدل على ذلك إذا ابتدأ بها، فتكسر لا غير، نحو: لِيقم زيد[3]. فبقاؤها على الكسر هو لأجل أصلها، وإسكانها للتخفيف. وأشار ابن زنجلة إلى أن أصل هذه اللام السكون، وإنما تكسر إذا وقعت ابتداءً، فإذا كان قبلها حرف متصل بها رجعت اللام إلى الأصل[4]. وهذا ما ذهب إليه ابن مالك، فقال عن وجه إسكان هذه اللام: "هو رجوع إلى الأصل، لأن لِلام الطلب الأصالة في السكون، من وجهين: أحدهما مشترك وهو كون السكون مقدما على الحركة، إذ هو زيادة، والأصل عدمها،والثاني خاص وهو أن يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فُعل بياء الجر، لكن منع من سكونها الابتداء بها، فكسرت، فإذا دخل حرف العطف رجع إلى السكون ليؤمن دوام تفويت الأصل"[5].

وأكثر ما جاء في القرآن من لام الأمر بعد الفاء والواو، جاءت ساكنة، نحو: **﴿فلتقم طائفة منهم معك...ولتأت طائفة أخرى﴾** {النساء 102} ، **﴿فليعمل عملا صالحا﴾** {الكهف 110} **﴿وليضربن بخمرهن﴾** {النور 3} .

---

(1) المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني 111-112.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب 337/1.

(3) ينظر: الأزهري، معاني القراءات 314-315 ، حجة أبي علي 166/3، المبرد، المقتضب 426/1.

(4) ينظر: حجة ابن زنجلة 473-474.

(5) المرادي، الجني الداني 112

المطلب الثاني: اعتبار الأفشى في اللغة:

اللغة العربية لغة واسعة، تحوي لهجات مختلفة، وتتصرف فيها الكلمة على أكثر من وجه ووزن، كلها صواب وكلها على قاعدة من قواعد اللغة، لكن ما يميز كلمة على أخرى أحيانا هو كثرة ما يأتي على وزنها من أمثالها، أو كثرة استعمالها ودورانها على الألسن، مما يجعلها أكثر شهرة من غيرها، وأقرب إلى الاستعمال، وكذلك تكون أكثر فصاحة كما نقل السيوطي من كلام ثعلب: "أن مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة الاستعمال لها"(1). وكثرة استعمال الكلمة له قيمته ومكانته، وقد عُللت به كثيرا من ظواهر اللغة، قال ابن جني: "إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال قدم ما كثر استعماله وإن كان شاذا"(2). وقال السيوطي: "كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أبواب العربية"(3).

وقد اعتمد الإمام مكي في عدد من اختياراته على علة الأفشى في اللغة.

مثال ذلك في قوله تعالى: **﴿فإن لم تجدوا كاتبا فرهان مقبوضة﴾** {البقرة 283}. قرأ ابن كثير وأبو عمرو بضم الراء والهاء دون ألف (فرُهُن) وقرأ الباقون بكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها(4).

وحجة من قرأ بغير ألف أنه جمع (رَهْنا) على (رُهُن) كـ (سَقْف) و (سُقُف) ، وكان قياسه (أرهانا) في أقل العدد، ولكن استغنوا بالكثير عن القليل، كما استغنوا بالقليل عن الكثير، في قولهم: (رسن وأرسان) . ولما استغنوا فيه في الجمع ببناء الكثير عن القليل، اتسعوا فيه، فأتوا بجمعه على بناءين للتكثير، فقالوا: رهْن ورُهُن كسَقْف و سُقُف، وقالوا: رهْن ورهان، ككعب وكِعاب، وبغل وبغال، ونعل ونِعال، وهو في جمع (فَعْل) كثير في الكلام، وجمع (فَعْل) على (فُعُل) قليل في الكلام. إنما أتى منه أشياء نوادر في الكلام، فحُمل على الأكثر وهو (فِعَال)(5).

---

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة 156.

(2) ابن جني، الخصائص 124/1.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو 288/1.

(4) ينظر: غاية الاختصار 442/2 ، النشر 178/2 ، الاتحاف 214.

(5) ينظر: الكشف 322/1-323 ، المبرد، المقتضب 164/1، الأزهري، معاني القراءات 314-315 ، حجة أبي علي 503/1 ، ابن أبي مريم، الموضح 354/1، الباقولي، كشف المشكلات 309/1.

بعد أن بيّن مكي أن الأكثر في جمع (فَعْل) هو على وزن (فِعَال) وليس على وزن (فُعُل) صرح باختياره قراءة (فرهَان)[1].

وهذه القراءة أيضا هي اختيار الطبري، للعلة نفسها، إذ يقول عن (رهَان): إنه الجمع المعروف لما كان من اسم على (فَعْل) كما يقال: حبل وحبال، ونحو ذلك، أما جمع (فَعْل) على (فُعُل) فشاذ قليل، إنما جاء في أحرف يسيرة[2].

أما الزجاج فاختار القراءة بغير ألف (فرُهُن) لأنها موافقة لرسم المصحف[3]، قال: "والقراءة على (رُهُن) أعجب إلي لأنها موافقة للمصحف، وما وافق المصحف وصح معناه وقرأت به القراء فهو المختار، و(رهان) جيد بالغ"[4].

ووصف الأخفش القراءة بغير ألف بالقبح لأن (فَعْلا) لا يجمع على (فُعُل) إلا قليلا شاذا، قال: وقرأوا هذه الآية ﴿سُقُفا من فضة﴾ {الزخرف 33} وقالوا: (لَحْد ولُحُد) لِـلحْد القبر، وهذا شاذ لا يكاد يعرف. والوجه الأسلم عند الأخفش هنا أن يكون (رُهُن) جماعة لـ (الرهان) كأنه جمع الجماعة، لكنه يعقّب بقوله: و(رهَان) أمثل من هذا الاضطرار[5].

وقول الأخفش إن (رُهُنا) جماعة لـ (الرهان) هو ما قال به الفراء في معاني القرآن بأن (رُهُنا) جمع (رهان) و (رهان) جمع (رَهْن) فتكون القراءة بالألف على الجمع، والقراءة بغير الألف على جمع الجمع، كما يقال: ثمرة وثمار وثُمُر، وجاء في القرآن: ﴿كلوا من ثُمُره﴾ {الأنعام 141} لجمع الثمار[6].

وما ذهب إليه مكي من أن كِلا البنائين (رُهُن و رهَان) هما جمعٌ لـ (رَهْن) هو قول أكثر أهل العربية، وهو قول سيبويه، لأنه لا يرى جمع الجمع قياسا مستمرا، فهو يُسمع سماعا ولا يقاس عليه[7].

---

(1) ينظر: الكشف 323/1

(2) ينظر: الطبري، جامع البيان 140/3.

(3) تكتب (رهن) بغير ألف في الرسم العثماني. ينظر: الداني، المقنع 10. وكلتا القراءتين موافقتان للرسم تحقيقا أو تقديرا، وقصَد الزجاج الموافقة له تحقيقا.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 366/1-367.

(5) ينظر: الأخفش، معاني القرآن 328-329. وقراءة (سُقُفا) التي ذكرها الأخفش قراءة متواترة، وهي قراءة أكثر القراء العشرة. ينظر: النشر 276/2.

(6) ينظر: الفراء، معاني القرآن 188/1 ، وقرأ (ثُمُره) في الموضع المذكور بالضم حمزة والكسائي وخلف.

(7) ينظر: سيبويه، الكتاب 108/3، المبرد، المقتضب 164/1.

وذكر غير واحد أنها قرئت: (فرُهُن) للفصل بين الرِّهان في الخيل وبين جمع (رَهْــن) في غيرها. وروى بعضهم هذا التعليل عن أبي عمرو[1]. قال الطبري: "وإنما دعا الذي قرأ ذلك (فرُهُن) إلى قراءته فيما أظن ذلك مع شذوذه في جمع (فعْل) ، أنه وجد الرهان مــستعملة فــي رهان الخيل، فأحب صرف ذلك عن اللفظ الملتبس برهان الخيل، الذي هو بغير معنى (الرهان) الذي هو جمع (رَهْن) ، ووجد (الرُهُن) مقولا في جمع (رَهْن)"[2].

يتضح من كلام العلماء أن كلتا القراءتين من كلام العرب، والقراءة التي اختارها مكي هي أشهرهما في استعمال اللغة.

- ومن أمثلة اختيار الإمام مكي للأكثر في استعمال اللغة، اختياره عند قولــه تعــالى: **﴿عالم الغيب﴾** {سبأ 3} .

قرأ (عالمُ الغيب) برفع (عالم) نافع وابن عامر وأبو جعفر ورويس، وقرأ (علّام الغيب) حمزة والكسائي على وزن (فعّال) بالخفض، وقرأ الباقون (عالم) بالخفض[3].

القراءة الأولى على وزن (فاعل) بالرفع على معنى: هو عالم، فرفعه على خبر ابتــداء محذوف، أو على الابتداء والخبر محذوف، أو يكون الخبر **﴿لا يعزب عنه﴾** ، و(فاعل) أكثر في الكلام من (فعَّال). وقد قال تعالى: **﴿عالم الغيب والشهادة﴾** {الأنعام 73} ، فهو إجماع، وقــال: **﴿عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا﴾** {الجن 26} فهو إجماع.

وقراءة (علّام الغيب) بالخفض، على وزن (فعَّال) الذي للمبالغة في العلم بالغيب وغيره، كما قال: **﴿يقذف بالحق علام الغيوب﴾** {سبأ 48} ، فهذا إجماع، للمبالغة في علم الله عز وجــل للغيوب. وقد قال الله تعالى عن عيسى إنه قال: **﴿إنك أنت علام الغيوب﴾** {المائدة 116}. فهــذا أيضا إجماع، والخفض فيه على أنه نعت لله في قوله: **﴿الحمد لله﴾** {سبأ 1} .

---

(1) ينظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن 84/1 ، حجة ابن خالويه، 48 ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 366/1-367.

(2) الطبري، جامع البيان 140/3.

(3) ينظر: غاية الاختصار 622/2 ، النشر 261/2 ، الاتحاف 457.

ووصف الفرّاء القراءتين بالصواب، وقال: رأيتها في مصحف عبد الله (علّـام) علـى قراءة أصحابه[1].

ومن اختيارات الإمام مكي لما هو أكثر في استعمال اللغة، اختياره في قول الله تعالى: **﴿وزنوا بالقسطاس المستقيم﴾** {الإسراء 35}

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف بكسر القاف، وقرأ الباقون بضمها (القُسطاس)[2].

وصف مكي القراءتين بأنهما لغتان فاشيتان، وذكر عن الأخفش قوله: الضم فيه أكثـر. ثم صرّح باختياره وجه الضم[3].

وبمثل توجيه مكي ذكر غيره من العلماء[4]، ونسب ابن خالويه قراءة الضم إلى أهـل الحجاز[5]. وقال الطبري: "القراءتان مشهورتان مستفيضتان في قراءة الأمصار"[6].

---

(1) ينظر: الفراء ، معاني القرآن 351/2 ، وعُرف أن (علام) قراءة حمزة والكسائي وهما من الكوفة التي كان ابن مسعود مقرءها.

(2) ينظر: غاية الاختصار 547/2 ، النشر 230/2 ، الاتحاف 357.

(3) ينظر: الكشف 46/2.

(4) ينظر: الأزهري، معاني القراءات 257، حجة أبي علي 59/3 ، الأخفش، معاني القرآن 517، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 238/3.

(5) ينظر: حجة ابن خالويه 126.

(6) ينظر: الطبري، جامع البيان 79/8.

المطلب الثالث: اعتبار الأخف في اللغة:

الخفة والتخفيف ضد الثقل، والخفة: خفة الوزن وخفة الحال[1].

وقد اختار الإمام مكي بن أبي طالب بعضا من القراءات لعلة التخفيف، وهذه العلة قد ذكرها مكي كثيرا في توجيهاته، واعتمد عليها مع غيرها في عدد من اختياراته، أشير إلى مثال ذلك في (باب تخفيف الهمز) وقد ذكر مكي أوجه القرّاء في التحقيق والتخفيف والإدخال في الهمزتين المجتمعتين سواء كانتا في كلمة أو كلمتين، ثم ذكر أنه يختار تخفيف الثانية في جميعه لخفة ذلك، ولاستثقال اجتماع همزتين متحركتين، ويضيف سببا آخر هو أن أهل الحرمين وأبا عمرو عليه[2].

ومن الأمثلة على اختيار مكي لقراءة الأخف في اللغة ما جاء في قوله تعالى: **﴿وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي﴾** {آل عمران 27} .

قرأ في قوله (الميْت) في الموضعين، بتخفيف الياء مع إسكانها، ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وشعبة، وقرأ الباقون بكسرها مع التشديد[3].

القراءتان لغتان فاشيتان، والأصل التشديد، والتخفيف فرع فيه، لاستثقال التشديد للياء، والكسر على الياء. وأصله عند البصريين (مَيْوت) على (فَيْعل) ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء التي قبلها، والمحذوف في قراءة من خفف هو الواو التي قلبت ياء، وهي عين الفعل، كما قالوا: هاير وهار، وساير وسار، فغيروا العين، وحذفوها بعد القلب في موضع لام الفعل. وقال الكوفيون: أصل (ميت) (مويت) على (فعيل)، ثم أدغموا الواو في الياء، فقلبت ياء للإدغام، ويلزمهم أن يفعلوا هذا في: طويل وعويل، وذلك لا يجوز.

فأما من خفف بعضا وشدد بعضا فإنه جمع بين اللغتين، لاشتهارهما مع نقله ذلك عن أئمته، وعلى ذلك أجمعوا على التشديد فيما لم يمت، للجمع بين اللغتين، والتخفيف فيما مات وما لم يمت جائز، وكذلك التخفيف والتشديد في **﴿بلدة ميتا﴾** {نحو: الزخرف 11} يجوز[1].

---

(1) ينظر: الرازي، مختار الصحاح 182، ابن منظور، لسان العرب 156/4.

(2) ينظر: الكشف 77/1-79.

(3) ينظر: غاية الاختصار 446/2 ، النشر 169/2 ، الاتحاف 197.

اختار مكي وجه التخفيف لأنه أخف، كما نص على ذلك، بعد أن بيّن أن التثقيل هو الأصل[2].

وميّز الطبري وغيره بين لفظي التخفيف والتثقيل، فقال: (الميِّت) مثقل الياء عند العرب: ما لم يمت وسيموت، وما قد مات، و(الميْت) مخففا هو الذي قد مات. وبناء على هذا التفريق فإن الطبري جعل أولى القراءتين بالصواب قراءة من شدد الياء، لأن الله جل ثناؤه يخرج الحي من النطفة التي قد فارقت الرجل فصارت ميتة، وسيخرجه منها بعد أن تفارقه وهي في صلب الرجل، (ويخرج الميت من الحي) النطفة التي تصير بخروجها من الرجل الحي ميتا، وهي قبل خروجها منه حية، فالتشديد أبلغ في المدح وأكمل في الثناء[3].

والطبري يريد أن يفسر الآية بأن الله يُخرج الحي من النطفة التي في صلب الرجل ولمّا تخرج، ولمّا تمت، ويُخرج من الحي النطفة التي ستموت بخروجها من صلب الرجل، وهي لا تزال فيه حيّة.

ولا أعتقد أن هذا التفسير يزيد المعنى قوة، أو كما قال الطبري عنه إنه أبلغ في المدح وأكمل في الثناء. ولا أرى كبير فرق في المعنى بين ما ذكره الطبري وما ذكره غيره من المفسرين من أنّ الله يخرج الحي من النطفة التي فارقت الرجل وماتت.[4] ويستقيم هذا المعنى – عند الطبري– مع القراءة التي اختارها، ومع قراءة التخفيف.

قال الزبيدي بعد أن ذكر قول من فرّق بين التخفيف والتشديد في لفظ (ميت): "قال شيخنا: وعلى هذه التفرقة جماعة من الفقهاء والأدباء، وعندي فيه نظر"[5]. وكذلك لم يرتض عدد من العلماء[6] قول الطبري ومن وافقه الذي هو التمييز بين لفظي التخفيف والتثقيل، فقالوا

---

(1) ينظر: الكشف 239/1-240 ، حجة ابن خالويه 50 ، حجة أبي علي 12/2 ، حجة ابن زنجلة 159، المبرد، المقتضب 127/1، السمين الحلبي، الدر المصون 57/2-58.

(2) ينظر: الكشف 239/1.

(3) ينظر: الطبري، جامع البيان 266/3.

(4) وهو المعنى الذي أشار إليه المفسرون، ينظر: الزمخشري، الكشاف 345/1، ابن كثير، تفسير القرآن العظيم 364/1، الشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير 419/1.

(5) الزبيدي، تاج العروس 101/5.

(6) ينظر: الفراهيدي، الخليل، كتاب العين 172/4، الأزهري، تهذيب اللغة 3321/4، الجوهري، الصحاح 397/1، ابن منظور، لسان العرب 217/13، أبو عبيدة، مجاز القرآن 148/1، المؤدّب، دقائق التصريف 267، حجة أبي علي 12/2، ابن يعيش، شرح المفصل 338/5.

إنهما لغتان معروفتان مشهورتان، ولا فرق بين ما مات وما لم يمت، ولا فرق بين ما كـــان ذا روح وبين ما لم يكن، واحتجوا بقول الشاعر[1]:

ليس من مات فاستراح بميْت إنما الميْت ميّت الأحياء

فجمع بين اللغتين فيما سيموت.

وهذا ما أشار إليه مكي في كلامه السابق.

كما أشار العلماء إلى أن لغة التخفيف في (ميت) كما جاء التخفيف في (هيّن وليّن وسيّد وصيّب) ونحوها، يُقال: (هيْن وليْن) وهكذا.

– ومن أمثلة اختيار مكي للقراءة الأخف، في قوله تعالى: **﴿وهم مـــن فـــزع يومئـــذ آمنون﴾** {النمل 89}

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بكسر العين في (فزع) دون تنوين، وقرأ الباقون بكسرها منونة. وعلى قراءة كسر العين، جاءت (يومئذ) بفتح الميم في قراءة نافع وأبي جعفر، وجاءت مجرورة في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر ويعقوب، وعلى قراءة التنوين فبنصب (يومئذ) لا غير[2].

حجة من نون "فزع" أنه أراد أن يُعمل المصدر وهو "فزع" في الظرف، وهـــو (يـــوم) على تقدير: وهم من أن يفزعوا يومئذ، فـــ "يومئذ" نصب على الظرف، والعامل "فزع"، ويجوز أن ينتصب "يوم" على الظرف، وهو في موضع صفة لـــ "فـــزع" لأن المـــصادر يحـــسن أن توصف بأسماء الزمان كما يجوز أن تكون أسماء الزمان خبرا عنها، والتقدير إذا كان صـــفة: فهم من فزع يحدث يومئذ، فـــ "يحدث" صفة لفزع، وهو العامل في "يوم" ، لكنه حُذف، وأقـــيم "يوم" مقامه، ففيه ضمير يعود على الموصوف، كما كان في "يحدث" الذي قام "يـــوم" مقامـــه، ويجوز أن ينتصب "يوم" بـــ "آمنين" والتقدير: وهم آمنون يومئذ من فزع، والفـــزع يجـــوز أن يكون واحدا، ويجوز أن يكون متكررا كثيرا في "يوم القيامة" والكثرة أولى به لهول ذلك اليوم.

وحجة من قرأ بغير تنوين أنه أضاف "الفزع" إلى "يوم" لكون الفزع فيـــه، فالمـــصدر يضاف إلى المفعول، وهو الظرف، فمن خفض الظرف فمن أجل إضافة "فـــزع" إليـــه أجـــراه

---

(1) هو عدي بن الرّعْلاء الغساني. ينظر: الأصمعيات 152.

(2) ينظر: غاية الاختصار 605/2 ، النشر 255/2، الاتحاف 432.

مجرى سائر الأسماء، ومن فتح "اليوم" بناه على الفتح لإضافته إلى اسم غير متمكن ولا معرب، وهو (إذ)[1].

بعد أن وجه مكي القراءات وذكر أوجه الإعراب المختلفة، اختار قراءة ترك التنــوين، لأنها أخف[2].

كما صرح غير مكي بالإعجاب بهذه القراءة لكن لعلة غير التي ذكرها مكــي ، قــال الفراء عند هذه الآية: "والإضافة أعجب إلي، وإن كنت أقرأ بالنصب، لأنه فزع معلوم، ألا ترى أنه قال: **﴿لا يحزنهم الفزع الأكبر﴾** {الأنبياء 103} ، فصيّره معرفة، فأن أضيفه فيكون معرفة أعجب إلي"[3].

واختار أبو عبيد قراءة الإضافة قال: "وهذا أعجب إلي لأنه أعم التــأويلين أن يكــون الأمن من جميع فزع ذلك اليوم، وإذا قال (من فزع يومئذ) صار كأنه فزع دون فزع"[4].

وقراءة الإضافة أيضا هي اختار الطبري، وقد علل اختياره بنحو ما علل الفراء وأبــو عبيد. قال بعد أن وصف القراءتين بالمشهورتين: "غير أن الإضافة أعجب إلي لأنه فزع معلوم، وإذا كان ذلك كذلك كان معرفة، على أن ذلك في سياق قوله: **﴿ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله﴾** {النمل 87} فإذا كان ذلك كذلك فمعلــوم أنــه عني بقوله **﴿وهم من فزع﴾** من الفزع الذي قد جرى ذكره قبله، وإذا كان ذلك كذلك كان لا شك أنه معرفة، وأن الإضافة إذا كان معرفة به أولى من ترك الإضافة، وأخرى أن ذلك إذا أضيف فهو أبين أنه خبر عن أمانة من كل أهوال ذلك اليوم منه إذا لم يضف ذلك، وذلك أنــه إذا لــم يضف كان الأغلب عليه أنه جعل الأمان من فزع بعض أهواله"[5].

---

(1) ينظر: الكشف 169/2-170 ، حجة أبي علي 247/3-248، النحاس، إعراب القرآن 153/3، الكرماني، مفاتيح الأغاني 315، الباقولي، كشف المشكلات 195/2-196.

(2) ينظر: الكشف 170/2. والقراءة بترك التنوين تعني القراءة بالإضافة، وفتح الميم في (يومئذ) لا يغير في كونها مضافا إليه، لأن الفتح هنا حركة بناء وليس إعراب، وبكسر الميم واضح.

(3) الفراء، معاني القرآن 301/2 ، وقول الفراء بأنه يقرأ بالنصب يعني: بتنوين (فزع). ويظهر من كلام الفراء أنه تمسك بما قرأ على مشايخه، أو بما أقرئ، وهذا دليل على مدى حرصهم واهتمامهم في تلقي القراءة سندا والالتزام بما أخذ أحدهم وبما سمع، وهذا واضح لأن الفراء يعلم القراءة الأخرى وأعلن إعجابه بها، ومع ذلك لم يتحول إليها.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 245/7 ، نصر، اختيارات أبي عبيد 345.

(5) ينظر: الطبري، جامع البيان 24/10.

المبحث الرابع : قاعدة اتباع رسم المصحف :

يقصد القراء بقولهم (اتباع رسم المصحف) أن تكون القراءة موافقة لأحد المصاحف العثمانية التي أمر بكتابتها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، بعد قصة حذيفة بن اليمان المشهورة، وذلك عند اختلاف المسلمين في قراءة القرآن وما أدى إليه ذلك من فرقة ونزاع وتكفير.

وهذا العمل الذي قام به الخليفة عثمان هو عمل جماعي على مُستوى الأمة، ولصالح الأمة الإسلامية بكاملها في جميع أمصارها، والتزم المسلمون منذ ذلك العصر برأي خليفتهم الراشد عثمان رضي الله عنه، والذي أجمع عليه الصحابة الموجودون. ومن ذلك الوقت أصبح أحد شروط قبول القراءة أن تكون موافقة لأحد المصاحف العثمانية التي وُزِّعت على الأمصار الإسلامية المختلفة، وأضاف العلماء عبارة (إما تحقيقا أو تقديرا) إلى هذا الشرط زيادة في التحرير والتوضيح، ومعنى موافقة الرسم تحقيقا أي: الموافقة الصريحة، وموافقته تقديرا أي الموافقة احتمالا، فمثلا قوله تعالى: **﴿ملك﴾** {الفاتحة 4} رسمت في جميع المصاحف بحذف الألف، فقراءة حذف الألف موافقة للرسم تحقيقا، وقراءة الألف موافقة تقديرا، وقد خولف صريح الرسم في مواضع إجماعا نحو: **﴿السموت﴾** **﴿الصلوة﴾** وغيرها[1].

وكانت نتيجة هذه المصاحف العثمانية أن تم تحديد وحصر مصادر القراءات القرآنية التي تُقبل القراءة والإقراء بها، وهذا معنى اشتراطهم موافقة المصاحف العثمانية، يقول مكي بن أبي طالب: "فلما كتب عثمان المصاحف ووجَّهَها إلى الأمصار وحملهم على ما فيها وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفَهم الذي وُجه إليهم على ما كانوا يقرءون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف"[2].

---

(1) ينظر: النشر 17/1.

(2) مكي ، الإبانة عن معاني القراءات 48-49.

واتباع رسم المصحف من القواعد التي اعتمد عليها الإمام مكي بن أبي طالب في عدد من اختياراته، ولأن المصاحف العثمانية إما أن تكون متفقة وإما أن يكون فيها بعض الاختلاف، فسأذكر كيف تعامل الإمام مكي مع كلا المسألتين فيما يلي:

أولا: في حال اتفاق المصاحف العثمانية، وهذا يعني أن القراءات الواردة موافقة للرسم إما تحقيقا وإما احتمالا.

وفي هذه الحالة كان اختيار الإمام مكي لما وافق المصحف تحقيقا. نلاحظ ذلك في اختياره في قول الله تعالى: **﴿وتظنون بالله الظنونا﴾ ﴿أطعنا الله وأطعنا الرسولا﴾ ﴿فأضلونا السبيلا﴾** {الأحزاب 10،66،76}.

قرأ في الألفاظ الثلاثة **﴿الظنونا﴾ ﴿الرسولا﴾ ﴿السبيلا﴾** بإثبات الألف وصلا ووقفا نافع وابن عامر وشعبة وأبو جعفر، وقرأ بحذفها وصلا ووقفا أبو عمرو وحمزة ويعقوب، وقرأ الباقون بإثباتها وقفا وحذفها وصلا[1]. واتفقت المصاحف على رسم الألف في الألفاظ الثلاثة[2].

وحجة من أثبت الألف في الوصل أنه اتبع الخط، فهي في المصحف بألف، وإنما كتبت بألف لأنها رأس آية، فأشبهت القوافي من حيث كانت كلها مقاطع الكلام، وتمام الأخبار. وحجة من حذف الألف في الوصل أنه أتى به على الأصل، إذ لا أصل للألف فيه كله، وفرّق ما بين هذا والقوافي أن القوافي موضع وقف وسكون، وهذا لا يلزم فيه الوقف والسكون. وحجة من أثبت الألف في الوقف أنه اتبع الخط، فوقف على ما في خط المصحف. وحجة من حذف الألف في الوقف أنه أجرى الوقف مجرى الوصل، فحذف في الوقف كما حذف في الوصل، لأن الألفات فيها لا أصل لها، إنما جيء بها على التشبيه بالقوافي والفواصل[3].

بعد أن وجه مكي القراءات الواردة ذكر اختياره وسبب هذا الاختيار بقوله: "والاختيار إثبات الألف في الوصل والوقف اتّباعا للمصحف"[4].

وذكر الفراء قراءة من وقف بالألف، وقال: "وقولهم أحب إلينا لاتباع الكتاب"[5].

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 618/2 ، النشر 260/2، الاتحاف 452.

(2) ينظر: الداني، المقنع 39، النشر 260/2.

(3) ينظر: الكشف 195/2، حجة ابن خالويه 184، حجة أبي علي 281/3 ، حجة ابن زنجلة 573-574، ابن أبي مريم، الموضح 1026/2 ، المهدوي، شرح الهداية 474/2-475.

(4) الكشف 195/2.

(5) الفراء ، معاني القرآن 350/2.

وخالفهما الطبري فاختار القراءة بحذف الألف في الوصل والوقف، لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، مع شهرة القراءة بذلك في قرّاء المِصرَين: الكوفة والبصرة[1].

وقال ابن إدريس عن القراءتين: "أجودهما في العربية إسقاط الألف في الوصل والوقف"[2].

والعرب قد تزيد في الوقف ما لا يكون في الوصل، نحو قولهم: هذا خالدّ ، بتشديد الدال[3]، ويقولون: ضربت الرجلا، ومررت بالرجلِي[4]، كما تفعل ذلك في قوافي الشعر ومصاريعها، فتلحق الألف في موضع الفتح للوقوف، وتلحق الواو والياء[5]، نحو قول الشاعر[6]:

أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابا وقولي إن أصبتُ لقد أصابا

وأضاف بعضهم وجها في إثبات الألف، وهو للتوفيق بين رؤوس الآي[7].

وإثبات الألف في حال الوقف في هذه الكلمات – كما ذكر الإمام الطبري وغيره– ليس لقوافي الشعر بنظير، لأن قوافي الشعر إنما تلحق فيها الألفات في مواضع الفتح، والياء في مواضع الكسر، والواو في مواضع الضم، طلبا لتتمة الوزن، وأن ذلك لو لم يُفعل بطل أن يكون شعرا لاستحالته عن وزنه، ولا شيء يضطر تالي القرآن إلى فعل ذلك في القرآن[8].

---

(1) ينظر: الطبري، جامع البيان 267/10.

(2) ابن إدريس ، المختار في معاني قراءات أهل الأمصار (مخطوط) ورقة 87.

(3) ينظر: سيبويه، الكتاب 169/4.

(4) ينظر: حجة ابن زنجلة 573.

(5) ينظر: سيبويه، الكتاب 169/4.

(6) البيت لجرير، (ينظر: ديوانه 58) وينشد بروايتين بإثبات الألف وبحذفها في الوقف (والعتابْ) (لقد أصابْ)، واحتُجّ به لكلا القراءتين، قال ابن أبي مريم موجها لقراءة حذف الألف: "فإذا كانوا يُجرون القوافي مجرى الكلام غير الموزون، فلأن يتركوا الكلام غير الموزون على حالته ولم يشبهوه بالموزون أولى". (الموضح 1027/2). وذكر سيبويه في كتابه الروايتين، وجعل رواية البيت بالألف للعرب إذا ترنّموا، وبغير الألف (عن بعض العرب) إذا لم يترنّموا. (الكتاب 204/4-208) (المبرد، المقتضب 267/1). قال الأزهري: "إنما يستعمل مثل هذه الألفات الشوام" (معاني القراءات 383).

(7) ينظر: حجة ابن خالويه 184، الأزهري، معاني القراءات 383، حجة ابن زنجلة 573.

(8) ينظر: الطبري، جامع البيان 268/10، السمين الحلبي، الدر المصون 405/5.

ومن حذف الألف في الوصل والوقف فقد اتبع الرواية، ولا يُشكل وجود الألف في الرسم، فقد يقع في الكتاب ما لا يُقرأ في التلاوة[1]، واحتجوا لهذه القراءة أيضا بأن هذه الألف إنما تثبت عوضا عن التنوين في الوقف، ولا تنوين مع الألف واللام في وصل ولا وقف[2].

كما استشهدوا لها بأنها كتبت في مصحف عبد الله بغير ألف[3]. قال الفراء: "رأيتها في مصاحف عبد الله بغير ألف"[4].

وزعم بعض من قرأ بهذه القراءة أن العرب لا تُلحق الألف عند الوقوف إلا في قوافي الشعر دون غيرها من كلامهم[5]. والآية القرآنية دليل كاف على أن العرب تفعل ذلك في الشعر وغيره، وقد نصّ العلماء على ثبوت ذلك.

وظن بعض العلماء أن القراءة بالألف في الوصل لحن، وغير موجود في كلام العرب، ورأوا أنها مرسومة في جميع المصاحف بالألف، لذلك كان الأولى عندهم – ونسبوا هذا الاختيار إلى حذّاق النحويين– أن يوقف بالألف، ولا يوصل بما بعدها، فيكون متّبعا للسواد، موافقا للإعراب[6]. وهذا الوجه هو اختيار الأزهري أيضا، قال: "والاختيار عندي الوقف على هذه الألفات ليكون القارئ متبعا للمصحف محققا لما كتب فيه، مع موافقة كلام العرب"[7].

ونقل الأزهري عن أبي حاتم اختياره إثبات الألف في الوقف، وطرحها في الوصل[8].

---

(1) ينظر: المهدوي، شرح الهداية 475/2.

(2) ينظر: حجة ابن خالويه 184 ، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن 265/2.

(3) ينظر: الطبري، جامع البيان 267/10.

(4) الفراء ، معاني القرآن 350/2.

(5) ينظر: الطبري، جامع البيان 267/10.

(6) ينظر: النحاس، إعراب القرآن 209/3 ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 218/4 ، أبو حيان ، البحر المحيط 459/8 ، ونسب أبو حيان هذا الاختيار إلى أبي عبيد والحذّاق، وذكر صاحب اختيارات الإمام أبي عبيد أن اختيار أبي عبيد بالألف وقفا ووصلا، ولم يذكر نصا في ذلك إلا قول أبي عبيد: "رأيت في الذي يقال عنه (الإمام مصحف عثمان) الألف مثبتة في ثلاثتهن". ينظر: نصر، اختيارات الإمام أبي عبيد 354 ، وابن زنجلة، حجة القراءات 573.

(7) الأزهري، معاني القراءات 383-384.

(8) ينظر: الأزهري، معاني القراءات 384.

أما قول من قال بأن إثبات الألف في الوصل لحن، وأنه "معدوم في لسان العرب نظمهم ونثرهم، لا في اضطرار ولا غيره"[1] ، فقول مجانب للصواب، يردُّه أولا القراءة الواردة، ثـم كلام العلماء الذين وجّهوا هذه القراءة. قال الفراء: "ولو وُصلت بالألف لكان صوابا، لأن العرب تفعل ذلك، وقد قرأ بعضهم بالألف في الوصل والقطع"[2].

والطبري – وقد سبق أنه اختار القراءة بحذف الألف في الوصل والوقف– جعل القراءة الأولى بعد اختياره أن يُقرأ بإثبات الألف في الوصل والوقف، كأنه لا يميل إلى القراءة بإثبـات الألف في الوقف وحذفها في الوصل، لأن علة من أثبت الألف في حال الوقف أنه متّبع لخـط المصحف، وخط المصحف ثابت، فالواجب أن تكون القراءة في كل الأحوال ثابتة، وغير جائز أن تكون العلة التي توجب قراءة ذلك على وجه من الوجوه في بعض الأحوال، موجـودة فـي حال أخرى والقراءة مختلفة[3]. لكن لا مانع من إعمال دليل في حال دون الآخر.

– كما اختار الإمام مكي في موطن آخر حذف الألف في الوقف اتّباعا للخط، ففي قوله تعالى: **﴿وتوبوا إلى الله جميعا أيه المؤمنون﴾** {النور 31} ، **﴿يأيه الساحر﴾** {الزخرف 49} ، **﴿أيه الثقلان﴾** {الرحمن 31}

قرأ ابن عامر بضم الهاء في (أيُّهُ) وقرأ الباقون بفتحها، ووقف أبو عمرو والكسائي ويعقوب بألف بعد الهاء، ووقف الباقون بحذف الألف مع سكون الهاء، ولا خلاف في حذف الألف وصلا[4]. ورسمت (أيه) في هذه المواضع الثلاث فقط بدون ألف، وفي باقي المواضع في القرآن بالألف، ولا خلاف في الوقف عليها بالألف، إنما الخلاف هنا لعدم ثبوت الألف رسما[5].

(1) عبارة أبي حيان، البحر المحيط 459/8.

(2) الفراء ، معاني القرآن 350/2.

(3) ينظر: الطبري، جامع البيان 268/10.

(4) ينظر: غاية الاختصار 588/2 ، النشر 106/1، الاتحاف 410.

(5) ينظر: الداني، المقنع 20، النشر 106/1.

ذكر مكي توجيه قراءة ابن عامر، وقراءة فتح الهاء، ثم احتج لمن قرأ بحذف الألف في الوقف أنه اتبع الخط، إذ لا ألف في الخط، لأنه كتب على لفظ الوصل، ولا ألف في الوصل[1]، وإنما حُذفت لسكونها ولسكون ما بعدها. وحجة من وقف بالألف أن الألف إنما حذفت في الوصل لسكونها وسكون ما بعدها، فلما وقف وزال ما بعدها ردّها إلى أصلها فأثبتها، ولم يعرّج على الخط، لأن الخط لم يكتب على الوقف، إنما كتب على لفظ الوصل[2].

ثم ذكر مكي اختياره حذف الألف في الوقف اتّباعا للخط[3].

وأصل (أيها) هو (أيُّ) دخلت على (هذا) اسم الإشارة، ثم طرح منها (ذا) فبقيت (ها) التي للتنبيه مع (أيُّ). قال الشاعر[4]:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

فأتى به تاماً على الأصل[5].

ومن حجة الوقف بغير ألف أن النداء مبني على الحذف، وإنما فتحت الهاء لمجيء ألف بعدها فلما ذهبت الألف عادت الهاء إلى السكون[6].

ومن العلماء من أيّد قراءة الوقف بالألف، لأن الأصل أن يكون بالألف في الوصل والوقف، لأنها ألف في حرف، والحروف لا يُحذف منها إلا في تخفيف التضعيف، والألف سقطت في الوصل لالتقاء الساكنين، فإذا وقف عليها زال التقاء الساكنين، فظهرت الألف، كما لو وُقف على **﴿محلي﴾** من قوله: **﴿غير محلي الصيد﴾** {المائدة 1} لظهرت الياء المحذوفة في حال الوصل لزوال التقاء الساكنين، فإذا كان مثلها الوقف على (ها) التي للتنبيه من (أيُّه) فلا وجه لحذف الألف في الوقف[7].

---

(1) العلة التي ذكرها مكي: "لأنه كتب على لفظ الوصل ولا ألف في الوصل" تنطبق على كثير من المواضع في القرآن ومع هذا كتبت بإثبات الألف نحو: ﴿يأيها الذين﴾ ﴿يأيها النبي﴾ .

(2) ينظر: الكشف 137/2، المهدوي، شرح الهداية 441/2، أبو حيان ، البحر المحيط 37/8.

(3) ينظر: الكشف 137/2.

(4) هو طرفة بن العبد، والبيت من معلقته. (ينظر: ديوانه 46).

(5) ينظر: حجة ابن خالويه 160 ، ابن يعيش، شرح المفصل 339/1.

(6) ينظر: حجة ابن خالويه 160 .

(7) ينظر: حجة أبي علي 198/3 ، حجة ابن زنجلة 498. ومثال آخر هو الوقف على (أيها) في مثل قوله تعالى: ﴿يأيها الذين﴾ تظهر الألف المحذوفة حال الوصل في حال الوقف لجميع القراء.

وقال ابن أبي مريم: "إثباتها في الوقف أولى، والعذر لمن حذفها في الوقف أن الوقف موضع تغيير وحذف"(1).

وأشار العلماء إلى أن الوقف على مثل هذا يكون اضطرارا لا اختيارا(2).

– وفي مواضع أخرى يشير مكي إلى علة اتباع خط المصحف، ويذكرها مع علل أخرى مما يؤكد الاعتناء بها واعتماده عليها. ومما ورد في كلامه مفيدا ذلك، ما جاء في (باب تخفيف الهمز وأحكامه وعلله) حيث قال: "غير أنك تنظر ما يوافق الخط من هذين الوجهين فتؤثره على الآخر"(3).

وفي اختياره في الياءات الزوائد اختار الإمام مكي حذفها في الوصل والوقف استخفافا واتباعا للمصحف ولأن عليه أكثر القراء(4).

ثانيا: في حال اختلاف المصاحف العثمانية، وهذا يعني أن كل قراءة موافقة لأحد المصاحف العثمانية، لذلك كان موقف الإمام مكي مختلفا عمّا قبل، ولم يكن اتباع الرسم هو سبب الاختيار عنده، وقد يشير إلي اختلاف الرسم، وقد لا يشير إلى ذلك، وأحيانا يذكر كل قراءة وموافقتها لأحد المصاحف ولا يختار.

– فالأمثلة التالية ليس فيها اختيار لعلة اتباع الرسم، لكن لارتباطها بمبحث الرسم سأشير إليها مبيّنا مذهب الإمام مكي في ذلك –

– في قول الله تعالى: **﴿سيقولون لله﴾** {المؤمنون87 ،89} قرأ أبو عمرو ويعقوب في الآيتين (سيقولون الله) بإثبات ألف في لفظ الجلالة، وقرأ الباقون (لِلّه) بدون ألف(5).

وحجة من قرأ بالألف أنه أتى بالجواب على ظاهر السؤال لأنه إذا قيل: من رب الدار؟ فالجواب: فلان، وليس جوابه على ظاهره أن يقال: لفلان. فقوله: **﴿قل من رب السماوات والأرض﴾** و **﴿قل من بيده ملكوت كل شيء﴾** جوابه على ظاهر السؤال: الله.

---

(1) ابن أبي مريم، الموضح 913/2.

(2) ينظر: حجة ابن خالويه 160 .

(3) الكشف 113/1.

(4) ينظر: الكشف 333/1.

(5) ينظر: غاية الاختصار 584/2 ، النشر 246/1، الاتحاف 405، الداني، المقنع 105.

وحجة من قرأ بغير ألف أنه حمل الجواب على معنى الكلام دون ظـاهر لفظـه، لأن سؤال من رب الدار؟ معناه: لمن الدار؟ وجوابه: لفلان. كذلك لما قال: من رب السماوات؟ كان معناه: لمن السماوات؟ فجوابه يكون: (لله) ، فحمل الجواب على معنـى الكـلام دون ظـاهر لفظه[1].

ذكر مكي اختياره لقراءة من قرأ بغير ألف بقوله: "وهو الاختيار، لأن الجماعة عليـه وكذلك هي بغير ألف في جميع المصاحف إلا في مصاحف أهل البصرة، فإن الثاني والثالـث فيهما بالألف"[2]. أشار مكي هنا إلى اجتماع أكثر المصاحف مع علة اجتماع أكثر القراء.

ووصف الفراء والأزهري قراءة أبي عمرو ويعقوب (الله) بأنها في العربية أبين، لأنهم أجروا الجواب على الابتداء، وردّوا مرفوعا على مرفوع[3]. وقال أبو علي الفارسي واصفا هذه القراءة: "والجواب على اللفظ هو الوجه"[4]، وتابعه ابن زنجلة في ذلك[5].

والقراءتان متقاربتان، تؤديان معنى واحدا، والعرب تستعمل الطريقتين في الإجابة[6].

واختار الطبري القراءة بغير ألف، قال: "إنهما قراءتان قد قرأ بهما علماء من القـراء، متقاربتا المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، غير أني مع ذلك أختار قراءة جميع ذلك بغيـر ألف لإجماع خطوط مصاحف الأمصار على ذلك سوى خط مصحف أهل البصرة"[7].

- ومن الأمثلة إلى الإشارة إلى اختلاف المصاحف، ثم يعلل مكي اختياره بعلة أخـرى غير الرسم، في قوله تعالى: **﴿وفيها ما تشتهيه الأنفس﴾** {الزخرف 71}

قرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو جعفر بإثبات الهاء الأخيرة في كلمة (تشتهيه) ، وقرأ الباقون بحذفها (تشتهي)[8].

---

(1) ينظر: الكشف 130/2، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 20/3 ، ابن أبي مريم، الموضح 899/2 ، الكرماني، مفاتيح الأغاني 293 ، المهدوي، شرح الهداية 436/2.

(2) الكشف 130/2.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن 240/2 ، الأزهري، معاني القراءات 326.

(4) حجة أبي علي 186/3.

(5) ينظر: حجة ابن زنجلة 490.

(6) ينظر: حجة ابن خالويه 158، ابن عطية، المحرر الوجيز 392/10.

(7) الطبري، جامع البيان 239/9.

(8) ينظر: غاية الاختصار 653/2 ، النشر 276/1، الاتحاف 497، الداني، المقنع 107.

وحجة من أثبت الهاء أنه على الأصل، لأنها تعود على الموصول، وهو (ما) بمعنى (الذي)، ولأنه بالهاء في مصاحف المدينة والشام، فاتبعوا الخط.

وحجة من حذف الهاء أنه حذفها استخفافا لطول الاسم، وقد أجمعوا على الحذف في قوله: **﴿أهذا الذي بعث الله رسولا﴾** {الفرقان 41} ، وفي قوله: **﴿وسلام على عباده الذين اصطفى﴾** {النمل 59} أي: اصطفاهم، وفي قوله: **﴿إلا من رحم الله﴾** {الدخان 42} وهو كثير في كلام العرب[1].

ثم قال مكي عن القراءة بحذف الهاء: "وهو الاختيار لأن الأكثر عليه"[2].

قال أبو علي: "حذف الهاء من الصلة في الحُسن كإثباتها، إلا أن الحذف يرجح على الإثبات بأن عامة هذا النحو في التنزيل جاء على الحذف، ويقوي الحذف من جهة القياس أنه اسم قد طال، والأسماء إذا طالت قد يحذف منها"[3].

ونَقل النحّاس في كتابه رأياً في اختيار القراءة بإثبات الهاء فقال: "القراءتان حسنتان، فإثبات الهاء على الأصل، وحذفها لطول الاسم، غير أنه حكي عن محمد بن يزيد أنه يختار إثبات الهاء ويقدمه على حذفها في مثل هذا، وعلته في ذلك أن الهاء إنما حذفت في (الذي) لطول الاسم و (ما) أنقص من (الذي) وأيضا فإنك إذا حذفت الياء في (الذي) وفي (التي) فقد عرف المذكر من المؤنث، وليس هذا في (ما) [4].

واكتفى الطبري بوصف القراءتين بالمشهورتين وأنهما بمعنى واحد، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب[5].

ومن قرأ بإثبات الهاء في آية الزخرف فقد جمع بين اللغتين في الآية الواحدة، إثبات الهاء في **﴿تشتهيه الأنفس﴾** وحذفها في **﴿وتلذّ الأعين﴾** ، ومن حذف الهاء جاء بهما على لغة واحدة. قال أبو حيان: "وفي مصحف عبد الله (ما تشتهيه الأنفس وتلذه الأعين) بالهاء فيهما"[6].

---

(1) ينظر: الكشف 262/2 ، حجة ابن خالويه 210، الأزهري، معاني القراءات 441، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 419/4 ، ابن أبي مريم، الموضح 1157/3 ، حجة ابن زنجلة 654.

(2) الكشف 262/2.

(3) حجة أبي علي 382/3.

(4) النحاس، إعراب القرآن 101/3.

(5) الطبري، جامع البيان 211/11.

(6) أبو حيان ، البحر المحيط 388/9 وينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز 250/13.

- وفي عدد من مواضع اختلاف الرسم لم يختر الإمام مكي من بين القراءات الواردة، واكتفى بتوجيهها وذكر موافقتها لأحد المصاحف العثمانية ، كما جاء في قوله تعالى: **﴿وأعد لهم جناتٍ تجري تحتها الأنهار﴾** {التوبة 100}

قرأ ابن كثير (من تحتِها) بزيادة (من) ، والباقون بدونها[1].

وحجة ابن كثير أنها في مصحف أهل مكة كذلك. وفي مصاحف الباقين بغير (من)[2]. وبمثل توجيه مكي ذكر غيره من العلماء[3].

قال أبو منصور: "(مِن) تزاد في الكلام توكيدا وتحذف اختصارا، والمعنى واحد"[4].

وقال ابن أبي مريم: "والفرق بين القراءتين بالمعنى أنه إذا ألحق (من) أفاد أن (الأنهار) مبتدأ جريها من أسفل الجنات، لأن (من) لابتداء الغاية، ومن نصب ولم يلحق (من) أفاد أن الأنهار جارية من جهة أسفل الجنات"[5].

- وقد يذكر الإمام مكي القراءات الواردة ويوجهها ويختار، دون الإشارة إلى وجود اختلاف في الرسم، مثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: **﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا﴾** {الأحقاف 15} قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف (إحْسَانا) بألف قبل الحاء على وزن (إفْعَال) وقرأ الباقون (حُسْنا) بدون ألف على وزن (فُعْل) [6].

وحجة من قرأ على وزن (إفْعَال) أنه جعله مصدرا لـ (أحسن) على تقدير: أن يحسن إليهما إحسانا. وحجة من قرأ على (فُعْل) أنه على تقدير حذف مضاف وحذف موصوف،

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 510/2 ، النشر 211/1، الاتحاف 306، الداني، المقنع 104.

(2) ينظر: الكشف 505/1. ومن الأمثلة على ذلك أيضا في قوله تعالى: "وسارعوا" {آل عمران 133} (الكشف 356/1) وقوله: "أولم ير" {الأنبياء 30} (الكشف 110/2) ، وقوله: "وتوكل على العزيز الرحيم" {الشعراء217} (الكشف 153/2) ، وقوله: "فبما كسبت" {الشورى 30} (الكشف 251/2) ، وقوله: "ولا يخاف عقباها" {الشمس 15} (الكشف 382/2).

(3) ينظر: حجة ابن زنجلة 322 ، الكرماني، مفاتيح الأغاني 200 ، المهدوي، شرح الهداية 436/2.

(4) الأزهري، معاني القراءات 214.

(5) ابن أبي مريم، الموضح 603/2.

(6) ينظر: غاية الاختصار 658/2 ، النشر 279/1، الاتحاف 503، الداني، المقنع 107.

وقد شاعت القراءة برواية حفص عن عاصم في العالم الإسلامي حينما نشطت حركة طباعة المصاحف في مصر وتركيا اللتين كانتا تقرآن برواية حفص عن عاصم[1].

قال محمد حبش: "وقد تبيّن لي أن عامة المصاحف التي خطها أهل الشام حتى القرن الماضي والتي لا تزال موجودة في المساجد القديمة إنما كتبت موافقة لقراءة أبي عمرو البصري، مما يؤكد أن قراءة أبي عمرو هي التي كانت سائدة في الشام"[2].

وكانت الشام حتى القرن الثالث الهجري تقرأ لإمامين جليلين هما: إبراهيم بن أبي عبلة، وابن عامر[3]، ثم غلبت قراءة ابن عامر، ثم تحوّل أهل الشام عنها بدءاً من القرن الرابع الهجري إلى قراءة أبي عمرو، وبقي الأمر على هذه الحال حتى ظهرت طباعة المصاحف وفق رواية حفص وشاعت في العالم الإسلامي حتى غلبت على أكثر الأمصار[4].

---

(1) ينظر: حبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية 104.

(2) حبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية 104.

(3) ينظر: عطوان، حسين، القراءات القرآنية في بلاد الشام.

(4) ينظر: حبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية 105.

المبحث الخامس : قواعد لم يعتمد عليها الإمام مكي منفردة :

هناك علل لاختيارات مكي تكرر إيرادها، لكن لم أجد مثالا لاختيار له اعتمد فيه على هذه العلل فقط، بخلاف ما مرّ من القواعد والأمثلة السابقة، إذ جاء الاعتماد عليها منفردة، ومع غيرها. ولما جاءت هذه العلل في أكثر من موضع وكان لها أثر على موقف الإمام مكي من القراءات الواردة، رأيت أن أذكرها مفردا لها مبحثا خاصا يدل على ذلك. وجاء في مطلبين:

المطلب الأول: وجود النظير:

النظير هو المثل، وهو نظيره أي مقابله ومماثله، وهم نظراؤه وهي نظيرتها وهن نظائر أي أشباه[1]. وكثيرا ما يستشهد الإمام مكي -وغيره من الموجِّهين- لقراءة بنظائرها في القرآن، أي أن ترد الكلمة في موضع من القرآن على وجه يكون متفقاً عليه بين القراء، فيكون هذا الوجه المتفق عليه شاهداً قوياً للوجه نفسه عند اختلافهم في الكلمة في موضع آخر.

ومع تكرار مثل هذا الاستشهاد عند الإمام مكي إلا أنه لا توجد قراءة اختارها معتمدا فقط على وجود نظير لها، لكن جاء ذلك مع تعليلات أخرى، ومما يدل على أهمية النظير عند الإمام مكي، أنه يساوي أحياناً بين قراءتين ولا يختار أياً منهما لأن لكل منهما شاهداً أجمع عليه.

وهاهي أمثلة توضح ذلك:

في قوله تعالى: **﴿وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا﴾** {البقرة 83}. قرأ بياء الغيبة (يعبدون) ابن كثير وحمزة والكسائي، وقرأ الباقون بالتاء على الخطاب[2].

حجة من قرأ بالياء أنه ردّه إلى لفظ الغيبة الذي قبله **﴿وإذ أخذنا﴾** ، ومن قرأ بالتاء حمله على ما بعده من الخطاب في قوله: **﴿توليتم﴾** وقوله: **﴿وأنتم معرضون﴾** ، ووقوع الأمر بعده يدل على قوة الخطاب، وذلك قوله: **﴿وقولوا للناس حسنا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾**

---

(1) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة 824، ابن منظور، لسان العرب 192/14.

(2) ينظر: غاية الاختصار 411/2 ، النشر 164/2، الاتحاف 183.

فجرى صدر الكلام في ذلك على حكم آخره، وأيضا فإن نظائر هذا المعنى أتى على لفظ المخاطبة في القرآن، قال سبحانه وتعالى: **﴿وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة﴾** {آل عمران 250} وقال: **﴿وإذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتُبيننه للناس ولا تكتمونه﴾** {آل عمران 187} [1].

بعد أن ذكر مكي احتجاجه للقراءتين، وقد ذكر من حجة القراءة بالتاء أن لها نظائر في القرآن، قال مبيِّنا اختياره: "والقراءة بالتاء أحب إلي لما ذكرنا"[2].

وحسُن وقوع الخطاب، أو الحديث بياء الغيبة بعد أخذ الميثاق، لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف، أو لما يتضمنه من معنى القول، فكما يُقال: استحلفته ليقومنّ. فيُخبر بالغائب لأنه لم يكن مخاطبا بذلك وقت الخبر، ويقال: استحلفته لتقومن. فيُخبر بالمخاطب، لأن الخطاب قد كان بذلك. وكما يُقال -أيضاً- قلت لفلان لا يفعل كذا أو قلت له لا تفعل. وقد جاء في القرآن على الغيبة ما وقع بعد القول في نحو قوله تعالى: **﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾** {الأنفال 38}[3].

وجعل السمين الحلبي قراءة الخطاب على الالتفات، وحكمته أنه أدعى لقبول المخاطَب الأمر والنهي الواردين عليه[4].

- ومن اهتمام الإمام مكي بوجود نظير للقراءة في القرآن، أنه يساوي أحيانا بين قراءتين ولا يختار إذا كان لكل منهما شاهد في القرآن، فمثلا عند قول الله تعالى: **﴿ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾** {البقرة 236}.

قرأ بإسكان الدال في قوله **(قدره)** نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام وشعبة ويعقوب، وقرأ الباقون بفتح الدال[5].

---

(1) ينظر: الكشف 250/1 ، حجة ابن خالويه 34 ، الأزهري، معاني القراءات 54 ، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 162/1 ، حجة ابن زنجلة 102.

(2) الكشف 250/1.

(3) ينظر: حجة أبي علي 323/1-325 ، الطبري، جامع البيان 432/1 ، ابن أبي مريم، الموضح 285/1.

(4) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون 275/1.

(5) ينظر: غاية الاختصار 430/2 ، النشر 172/2، الاتحاف 205.

قال مكي في توجيهه للقراءتين: إنهما لغتان، ودليل الفتح إجماعهم على الفتح في قوله: **﴿فسالت أودية بقدرها﴾** {الرعد 17} ، و **﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾** {القمر 49} ، ودليل الإسكان إجماعهم على الإسكان في قوله: **﴿حق قدره﴾** {الأنعام 91} ، و **﴿لكل شيء قدرا﴾** {الطلاق 3} ، و **﴿ليلة القدر﴾** {القدر 1} ، فالقراءتان متساويتان(1).

ولم يختر مكي أياً من القراءتين، بل اكتفى بالمساواة بينهما لأن لكل منهما شواهد في القرآن.

- وكذلك عند قوله تعالى: **﴿إنا منزلون﴾** {العنكبوت 34}.

قرأ ابن عامر بفتح النون وكسر الزاي مشددة (منَزّلون)، وقرأ الباقون بإسكان النون، وتخفيف كسرة الزاي(2).

وجّه مكي القراءتين بأنهما لغتان (نزّل وأنزل) وقد أتى ذلك في القرآن كثيرا بإجماع، نحو: **﴿أنزل من السماء ماء﴾** {البقرة 22} ، ونحو: **﴿ونزّلنا من السماء ماء﴾** {ق 9} (3). ولم يختر الإمام مكي هنا أيضا.

- وفي موضع آخر قال الإمام مكي واصفا قراءتين: "والقراءتان حسنتان، لكل واحدة منهما شاهد قد أجمع عليه"(4).

ومما يدل على اهتمام الإمام مكي بالنظائر في القرآن، ما قاله عند قوله تعالى: **﴿وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لوَّوا رؤوسهم﴾** {المنافقون 5}

قرأ بتخفيف الواو الأولى في (لوَوا رؤوسهم) نافع وروح عن يعقوب، وقرأ الباقون بالتشديد(5).

---

(1) ينظر: الكشف 298/1-299.

(2) ينظر: غاية الاختصار 611/2 ، النشر 257/2، الاتحاف 440.

(3) ينظر: الكشف 179/2.

(4) ينظر: الكشف 282/1.

(5) ينظر: غاية الاختصار 683/2 ، النشر 290/2، الاتحاف 543.

وجه القراءة بالتشديد أن التشديد فيه معنى التكثير، أي: لووها مرة بعد مرة، وفي التخفيف معنى التقليل، ويصلح للتكثير أيضا.

وذكر مكي نظائر لقراءة التخفيف نحو: قوله تعالى: **﴿ليّا بألسنتهم﴾** {النساء 46}. فهو يدل على التخفيف، لأن الليّ مصدر لـ (لوَى) مثل (طوى طيّا) ، وكذلك: **﴿يلوون ألسنتهم﴾** {آل عمران 78} ، وقوله: **﴿ولا تلوون على أحد﴾** {آل عمران 153} ، وقوله: **﴿وإن تلووا أو تعرضوا﴾** {النساء 135} ، كله يدل على التخفيف، لأنه كله من: لوى يلوي[1].

ثم صرّح مكي بميله إلى قراءة التخفيف، بحجة أن ما في القرآن من هذا اللفظ جاء بالتخفيف قال: "ولولا الجماعة لاخترت التخفيف، إذ عليه أتى جميع ما في القرآن منه"[2].

واختار أبو عبيد قراءة التشديد، وقال هو فعل لجماعة[3]. ويحسّن قراءة التشديد قوله **﴿رؤوسهم﴾** إذ يدل على ما في التشديد من المبالغة والتكرير[4].

---

(1) ينظر: الكشف 322/2، الأخفش، معاني القرآن 601، حجة أبي علي 43/3، حجة ابن زنجلة 709-710.

(2) الكشف 322/2.

(3) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن 127/18 ، نصر، اختيارات الإمام أبي عبيد 405.

(4) ينظر: ابن إدريس، المختار في معاني قراءات أهل الأمصار (مخطوط) ورقة 114.

المطلب الثاني: ما رُوي عن النبي ﷺ

جميع القراءات رُويت عن النبي ﷺ، لكن قد يفخر من تلقّى عن النبي ﷺ مباشرةً بذلك، إذ لم يتلقّ جميعُ الصحابة جميعَ القرآن عن رسول الله ﷺ. عن ابن مسعود أنه قال: "والله لقد أخذت من فِي رسول الله ﷺ بضعاً وسبعين سورة"(1). وكان هذا التلقي يدفع الصحابي إلى التمسك بالقراءة التي سمعها من رسول الله ﷺ، كما جاء في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه(2)، وكما ورد عن أبي بن كعب قوله: "أخذته من فِي رسول الله ﷺ فلا أتركه لشيء"(3). ونقل الداني عمّن حدثه عن محمد بن الجهم أنه سمع الفراء يقول: "أنا أقرأ لك ﴿**لا تعدو في السبت**﴾ {النساء 154} بالتخفيف اتباعا لقراءة الأعمش، ولا تراني أقرأها بعد يومي هذا إلا بالتشديد، لأنها ذكرت عن النبي ﷺ"(4).

وقد جاء ضمن تعليل مكي بن أبي طالب لبعض اختياراته، أن هذه القراءة رُويت عن النبي ﷺ ، ويذكر دليلا من السنة يؤيد ما ذهب إليه.

فمثلا عند قول الله تعالى: ﴿**واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى**﴾ {البقرة 125} قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء (واتخَذوا) وقرأ الباقون بكسرها على أن الفعل للأمر(5).

وحجة قراءة نافع وابن عامر أنها على الخبر عمّن كان قبلنا من المؤمنين، أنهم اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى، فهو مردود على ما قبله وما بعده، والتقدير: واذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا، واذكر إذ اتخذ الناس من مقام إبراهيم مصلى، واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم. فكلّه خبر فيه معنى التنبيه والتذكير لما كان، فحُمل على ما قبله وما بعده ليتفق الكلام ويتطابق، فـ(إذ) محذوفة مع كل خبر، لدلالة (إذ) الأولى الظاهرة على ذلك. وقراءة الباقين على الأمر بأن يتخذ من مقام إبراهيم مصلى، وبذلك أتت الروايات عن النبي ﷺ، فروي أن

---

(1) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (5000).

(2) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب "وما خلق الذكر والأنثى" (4944).

(3) صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (5005).

(4) ابن الجزري، غاية النهاية 371/2.

(5) ينظر: غاية الاختصار 416/2 ، النشر 125/2، الاتحاف 192.

النبي ﷺ أخذ بيد عمر رضي الله عنه، فلمّا أتيا المقام قال عمر: هذا مقام أبينا إبراهيم، فقال النبي ﷺ: نعم، فقال عمر: أفلا نتخذه مصلى؟ فأنزل الله جل ذكره: **﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾** على الأمر بذلك، أي افعلوه. وروى مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ أتى مقام إبراهيم، فسبقه إليه عمر، فقال عمر: يا رسول الله هذا مقام أبيك إبراهيم الذي قال الله: **﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾** ؟ قال النبي ﷺ: نعم هذا مقام أبينا إبراهيم الذي قال الله **﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾** فسُئل مالك: أهكذا قرأ رسول الله (واتخِذوا) ؟ قال: نعم. يعني بكسر الخاء على الأمر. وروى أبو عبيد أن النبي ﷺ عمَد إلى مقام إبراهيم فصلى خلفه ركعتين وقرأ **﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾** وقال أبو عبيد: فلا أعلمه قرأها في حديثه إلا بكسر الخاء[1].

ثم قال مكي: "وكسر الخاء على الأمر هو الاختيار، لما ذكرنا عن النبي عليه السلام في ذلك، ولأن عليه جماعة القراء، وهو اختيار أبي عبيد وأبي حاتم وغيرهما، وهي قراءة العامة في أكثر الأمصار، وأسند القراءة بها أبو حاتم إلى النبي عليه السلام وإلى عمر"[2].

وذكر غير مكي أيضا أن الأثر يقوّي قراءة كسر الخاء[3]، وهي أبين لذلك[4]. وقال عنها الأخفش: "وبها نقرأ لأنه تدل على الغرض"[5]. واختارها أيضا الطبري للخبر الثابت عن رسول الله ﷺ[6].

ويقوي قراءة (واتخَذوا) على الخبر أنها وقعت بين خبرين **﴿وَإِذْ جَعَلْنا﴾** و**﴿وَعَهِدْنا﴾**[7].

قال ابن خالويه عن القراءتين: "فإن قيل: فإن الأمر ضد الماضي، وكيف جاء القرآن بالشيء وضده؟ يقال: إن الله تعالى أمرهم بذلك مبتدئا، ففعلوا ما أمروا به، فأثنى بذلك عليهم وأخبر به، وأنزله في العرضة الثانية"[8].

---

(1) ينظر: الكشف 263/1-264 ، حجة أبي علي 281/3 ، حجة ابن زنجلة 573-574، الفراء، معاني القرآن 77/1 ، ابن عطية، المحرر الوجيز 480/1.

(2) الكشف 264/1.

(3) ينظر: حجة أبي علي 281/3 ، المهدوي، شرح الهداية 474/2-475.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 207/1.

(5) الأخفش، معاني القرآن 282.

(6) ينظر: الطبري، جامع البيان 584/1.

(7) ينظر: ابن أبي مريم، الموضح 299/1.

(8) حجة ابن خالويه 37.

- ومن المواضع التي جاء فيها التعليل بما رُوي عن الرسول ﷺ ما ذكره الإمام مكي في قوله تعالى: **﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص﴾** {المائدة 45}

قرأ الكسائي برفع (العين والأنف والأذن والسن والجروح) جميعها، وقرأ نافع وعاصم وحمزة وخلف ويعقوب بنصبها جميعا، وقرأ الباقون برفع (الجروح) ونصب الباقي(1).

وحجة من رفع أنه عطفه على موضع (النفس)، لأن (أن) دخلت على الابتداء، فلما تمت بخبرها، وهو (بالنفس) عطف (والعين) على موضع الجملة. وموضعها الابتداء والخبر، فهو عطف جملة على جملة، وعطف ما بعد العين عليها. ويجوز أن يكون عطفا على معنى الكلام، لأن معنى (وكتبنا عليهم فيها) أي قلنا لهم: النفسُ بالنفس، فحمل (العينُ بالعين) على هذا. ويجوز أن يكون عطف (والعين) على المُضمر المرفوع، الذي في (النفس) (2). وقد روى أنس بن مالك أن النبي عليه السلام قرأ بالرفع في (العين) وما بعد ذلك إلى (قصاص).

وحجة من نصب أنه عطفه على لفظ (النفس) فهو ظاهر التلاوة. وأعمل (أن) في النفس وفيما عطف على (النفس) ولم يقطع بعض الكلام من بعض، وجعل (قصاصا) هو خبر (أن) إذا نصبت (الجروح) ، فإذا رفعت (الجروح) فعلى الابتداء و (قصاص) خبره، وخبر (أن) في المجرور في قوله: (بالنفس وبالعين وبالأنف وبالأذن) كلُ مخفوض خبرٌ لما قبله.

وحجة من رفع (الجروح) أنه عطف على ما قبله، إن كان يقرأ برفع ما قبله، وإن كان يقرأ بنصب ما قبله، فإنما رفعه على الابتداء والقطع مما قبله، و (قصاص) خبره، فيكون إذا قطعته مما قبله ليس مما كتب عليهم في التوراة، إنما هو استئناف شريعة لأمة محمد ﷺ، وقيل: إنما رفع لأنه عطفه على موضع (النفس) وقيل: عطفه على المضمر المرفوع الذي في (بالنفس) (3).

---

(1) ينظر: غاية الاختصار 471/2 ، النشر 191/2، الاتحاف 253.

(2) العطف على المضمر المرفوع، يعني تقدير الجملة: أن النفس مأخوذة هي بالنفس. فتكون (العين) معطوفة على الضمير (هي). ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 179/2 ، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن 250/1.

(3) ينظر: الكشف 263/1-264 ، حجة ابن خالويه 68 ، حجة أبي علي 117/2-119 ، الأزهري، معاني القراءات 141، النحاس، إعراب القرآن 269/1 ، ابن أبي مريم، الموضح 439/1-441 ، حجة ابن زنجلة 226-227، السمين الحلبي، الدر المصون 531/2.

قال مكي بعد أن وجه القراءات: "والاختيار الرفع، للعلل التي ذكرناها، ولأنه مـروي عن النبي عليه السلام"[1]. ثم قال: "والرفع في (الجروح) قوي من جهة الإعراب، والنصب قوي من جهة المعنى، واتصال بعض الكلام ببعض، فهو أيضا قوي مختار"[2].

وكذلك وجه الرفع عند الفراء هو أجود الوجهين، وذلك لمجيء الاسم الثاني بعد تمـام خبر الأول، وذلك مثل قولك: إن عبد الله قائم وزيدٌ قاعد[3].

وقد أجمعوا على الرفع في قوله: **﴿إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبةُ للمتقين﴾** {الأعراف 128} أي برفع (العاقبة). وذكر ابن زنجلة أن هذه الآية تقوّي قراءة الرفع هنا، فإلحاق ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى[4].

---

(1) الكشف 410/1.

(2) الكشف 410/1.

(3) ينظر: الفراء، معاني القرآن 310/1 ، حجة ابن خالويه 68.

(4) ينظر: حجة ابن زنجلة 227.

الخــاتمة :

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد تم هذا البحثِ بعون الله وتوفيقه، بعد جولاتٍ في علوم شتى وفنون مختلفة، وسأُجمِل أبرز ما توصلتُ إليه من نتائج فيما يلي:

- الاختيار في القراءات ظاهرة موجودة في القرون الأولى، أخذ بها العلماء والقــراء ممن كانوا أهلا لها، واجتهدوا في اختياراتهم من بين مرويّاتهم، دون أن يقدّموا جانب الاختيار على اتباع الآثار، ودون أن يقللوا من شأن القراءات الأخرى غالباً، إلا أنه في بعض الأحيــان حصل مثل ذلك في كلام بعض العلماء، وهو ما وُصف بالترجيح بين القراءات، وهو أمرٌ لــم يرضَهُ أكثر العلماء.

- لم يُنسخ شيء من القراءات، والأخذ بقراءة أوترك أخرى كــان محــضَ اختيــار، وبالتالي فمسألة الاختيار هي التي تحكمت في تواتر قراءات وشذوذ أخرى.

- جمع عثمان رضي الله عنه كان اختيارا لبعض القراءات، وليس كلهــا، للمــصلحة العامة، وبالاتفاق بينه وبين الصحابة.

- مكي بن أبي طالب من علماء القراءات المتقنين، ومن أصحاب الاختيــارات، وقــد اعتمد في اختياراته على قواعد أشار إليها في كتابه الكشف. منها ما يتعلق بالرواة، ومنها مــا يتعلق بالمعنى، ومنها ما يتعلق باللغة، ومنها ما يتعلق برسم المصحف، ومنها ما يتعلــق بمــا روي عن النبي ﷺ. وأكثر القواعد التي اعتمد عليها الإمام مكي هي موافقة أكثر القراء.

- بمقارنة اختيارات الإمام مكي مع غيره يظهر أن كثيراً من القواعد التي اعتمد عليها مكي قد اعتمد عليها غيره من العلماء في اختياراتهم، وخاصة قراءة الأكثر.

- لا يزال علم القراءات بحاجة إلى مزيد من الدراسات والأبحاث المتخصّــصة فــي بعض جزئياته، لتوضيحها وتحريرها، فأوصي طلبة العلم بالبحث عن مسائل في هــذا العلــم وإظهارها ودراستها.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع:-

- الأخفش، سعيد بن مسعدة، (215 هـ). **معاني القرآن**، ط1، 1م، (تحقيق: عبد الأمير الورد)، عالم الكتب، بيروت، 2003 م.
- ابن إدريس، أحمد بن عبيد الله، (ت في القرن الخامس هـ). **المختار في معاني قراءات أهل الأمصار**، مصوّرة عن مخطوط نسخة مكتبة جار الله باستانبول.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت 370 هـ). **معجم تهذيب اللغة**، ط1، 4 م، (تحقيق: رياض زكي قاسم)، دار المعرفة، بيروت، 2001 م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت 370 هـ). **معاني القراءات**، ط1، 1م، (تحقيق: أحمد المزيدي)، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1999 م.
- إسبينداري، عبد الرحمن عمر، (2002 م). **كتابة القرآن الكريم في العهد المكي**، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.
- الأسد، ناصر الدين، (1988 م). **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**، ط8، دار الجيل، بيروت.
- إسلامبولي، سامر، (2002 م). **ظاهرة النص القرآني تاريخ ومعاصرة**، ط1، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق.
- إسماعيل، شعبان محمد، (1980 م). **المدخل لدراسة القرآن والسنة والعلوم الإسلامية**، ط1، 2 م، دار الأنصار، القاهرة.

٦٢٦٢٤١

- الأصمعي، عبد الملك بن قريب، (ت 216 هـ). **الأصمعيات**، ط7، 1م، (تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون)، دار المعارف، مصر، 1993 م.
- آل إسماعيل، نبيل محمد، (2000 م). **علم القراءات نشأته أطواره أثره في العلوم الشرعية**، ط1، مكتبة التوبة، الرياض.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، (ت 557 هـ). **البيان في غريب إعراب القرآن**، 1م، (ضبط وتعليق: بركات يوسف)، دار الأرقم، بيروت.
- الباقلاني، أبو بكر بن الطيب، (ت 403 هـ). **الانتصار للقرآن**، ط1، 2 م، (تحقيق: محمد عصام القضاة)، دار الفتح، عمان، 2001 م.
- الباقولي، علي بن الحسين، (ت 543 هـ). **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات**، ط1، 2 م، (تحقيق: عبد القادر السعدي)، دار عمار، عمان، 2001م.
- بالوالي، محمد، (1997 م). **الاختيار في القراءات والرسم والضبط**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.
- ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك، (ت 578 هـ). **الصلة في تاريخ علماء الأندلس**، ط1، 1م، (تحقيق: صلاح الدين الهواري)، المكتبة العصرية، لبنان، 2003 م.
- البنا، أحمد بن محمد، (ت1117 هـ). **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، 1م، (وضع حواشيه: أنس مهرة)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.
- الجرجاني، علي بن محمد، (ت 392 هـ). **التعريفات**، ط1، 1م، (ضبطه: محمد القاضي)، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1991 م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد، (ت 833 هـ). **غاية النهاية في طبقات القراء**، ط2، 2 م، (عني بنشره: ج برجستراسر)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980 م.

- ابن الجزري، محمد بن محمد، (ت 833 هـ). **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980 م.
- ابن الجزري، محمد بن محمد، (ت 833 هـ). **النشر في القراءات العشر**، ط2، 1م، (تقديم: علي الضباع، تخريج: زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002 م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392 هـ). **الخصائص**، 3 م، (تحقيق: محمد علي النجار)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت 392 هـ). **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، ط1، 2 م، (تحقيق: محمد عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 م.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (ت 393 هـ). **الصّحاح**، ط1، 7 م، (تحقيق: إميل بديع)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999 م.
- الحارثي، عبد الوهاب أحمد وهبان، (ت 768 هـ). **أحاسن الأخبار في محاسن السبعة الأخيار أئمة الخمسة الأمصار**، ط1، (تحقيق: الحسيني بن عمر)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003 م.
- الحبش، محمد، (1999 م). **القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية**، ط1، دار الفكر، دمشق.
- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت 852هـ). **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ، ط1، 15 م، (تحقيق: الشيخ عبد العزيز بن باز، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار السلام، الرياض، 1997 م.
- الحداد، محمد بن علي بن خلف الحسيني، (1344 هـ). **الكواكب الدرية فيما ورد من إنزال القرآن على سبعة أحرف من الأحاديث النبوية**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
- الحمد، غانم قدوري، (2006 م). **أبحاث في علوم القرآن**، ط1، دار عمار، عمان.
- الحمد، غانم قدوري، (2004 م). **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، ط1، دار عمار، عمان.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1985 م). **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
- الحموي، ياقوت بن عبد الله، (ت 626 هـ). **معجم الأدباء**، ط1، 7 م، (تحقيق: فاروق الطباع)، مؤسسة المعارف، بيروت، 1999 م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي،(ت 754 هـ). **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، ط1، 5 م، (تحقيق: رجب عثمان ورمضان عبد التواب)، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1998م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت 754 هـ). **البحر المحيط**، 11 م، (طبع بعناية: عرفات حسونة)، دار الفكر، بيروت، 1992 م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت370 هـ). **الحجة في القراءات السبع**، ط1، 1م، (تحقيق: أحمد المزيدي)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999 م.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد، (ت 681 هـ). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 8 م، (تحقيق: إحسان عباس)، دار الثقافة، بيروت.
- خليفة، شعبان، (1989 م). **الكتابة العربية في رحلة النشوء والارتقاء**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (ت 444 هـ). **جامع البيان في القراءات السبع المشهورة**، ط1، 1م، (تحقيق: محمد صدوق الجزائري)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2005م.

- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (ت 444 هـ). **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**، ط2، 1 م، (تحقيق: محمد دهمان)، دار الفكر، بيروت، 1983 م.
- ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان السجستاني، (ت 316 هـ). **المصاحف**، ط1، 2 م، (تحقيق: محب الدين واعظ)، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، 1995 م.
- دراز، محمد عبد الله، (1989 م). **مدخل إلى القرآن الكريم**، (ترجمة: محمد عبد العظيم)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- **ديوان جرير**، دار صادر، بيروت.
- **ديوان طرفة بن العبد**، (تحقيق: فوزي عطوي)، دار صعب، بيروت، 1980 م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، (ت 748 هـ). **سير أعلام النبلاء**، ط11، 28 م، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998 م.
- الذهبي، محمد بن أحمد، (ت 748 هـ). **معرفة القراء الكبار**، ط1، 2 م، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984 م.
- الراجحي، شرف الدين علي، (1994 م). **جهود الإمام مكي في القراءات القرآنية وإعراب القرآن**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الرازي، محمد بن أبي بكر، (ت بعد 660 هـ). **مختار الصحاح** ، ط1، 1 م، (تحقيق: عبد الوهاب فايد) ، مكتبة الآداب، القاهرة ، 1998م.
- الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد، (ت 503 هـ) . **معجم مفردات ألفاظ القرآن**، 1 م، (ضبطه : إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الزبيدي، محمد مرتضى، (ت 1205 هـ). **تاج العروس**، (تحقيق: مصطفى حجازي)، مطبعة حكومة الكويت، 1969 م.
- الزجاج، إبراهيم بن السَّري، (ت 311هـ). **معاني القرآن وإعرابه**، ط1، 5 م، (تحقيق: عبد الجليل شلبي)، عالم الكُتب، بيروت، 1988 م.
- الزرقاني، عبد العظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، 2 م، دار إحياء الكتب العربية.
- الزركشي، محمد بن عبد الله، (ت 794 هـ). **البرهان في علوم القرآن**، 4 م، (تحقيق: مصطفى عطا)، دار الكتب العلمية ،بيروت ، 2001 م.
- الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، ط10، 8 م، دار العلم للملايين، بيروت، 1992 م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، (ت 538 هـ). **أساس البلاغة**، ط1، 1 م، (تحقيق: مزيد نعيم)، مكتبة لبنان، بيروت، 1998 م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، (ت 538 هـ). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، مع الحواشي الأربعة**، ط1، 4 م، (ضبط : محمد عبد السلام شاهين)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995 م.
- الزنجاني، أبو عبد الله، (1935 م). **تاريخ القرآن**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد. **حجة القراءات**، ط5، 1م، (تحقيق: سعيد الأفغاني)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001 م.
- أبو زهرة، محمد، **المعجزة الكبرى القرآن**، دار الفكر العربي.
- السامرائي، إبراهيم، **مع النحاة**، مجلة الحكمة، بريطانيا-ليدز، (عدد 13) 1418هـ.
- السخاوي، علي بن محمد، (ت 643 هـ). **الوسيلة إلى كشف العقيلة**، (تحقيق: مولاي محمد الإدريسي)، مكتبة الرشد.

- القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، (ت 671هـ). **الجامع لأحكام القرآن** ، 11 م، (اعتنى به: هشام البخاري) ، دار عالم الكتب، الرياض، 2003 م.
- القسطلاني، أحمد بن محمد، (ت 923 هـ). **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، (تحقيق: عامر السيد وعبد الصبور شاهين)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1972 م.
- القطان، مناع، (1981 م). **مباحث في علوم القرآن**، ط8، مكتبة المعارف، الرياض.
- القطان، مناع، (1991 م). **نزول القرآن على سبعة أحرف**، ط1، مكتبة وهبة، القاهرة.
- القفطي، علي بن يوسف، (ت 624 هـ). **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955 م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت437 هـ). **الإبانة عن معاني القراءات**، 1م، (تحقيق: عبد الفتاح شلبي)، دار نهضة مصر.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت437 هـ). **الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة**، (اعتنى به: جمال محمد وعبد الله علوان)، دار الصحابة للتراث، مصر، 2002 م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت437 هـ). **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ط5، 2 م، (تحقيق: محيي الدين رمضان)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997 م.
- القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت437 هـ). **مشكل إعراب القرآن**، ط3، 2 م، (تحقيق: حاتم الضامن)، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987 م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، (ت 774هـ)، **تفسير القرآن العظيم** ، ط9، 4 م، (قدم له: يوسف المرعشلي)، دار المعرفة، بيروت، 1997 م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، (ت 774هـ). **فضائل القرآن**، ط3، دار الأندلس، بيروت، 1978 م.
- الكردي، محمد طاهر، (1365 هـ). **تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه**، جدة.
- الكرماني، أبو العلاء محمد. **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني**، ط1، 1م، (تحقيق: عبد الكريم مدلج)، دار ابن حزم، بيروت، 2001 م.
- الكسائي، علي بن حمزة، (ت 189 هـ). **معاني القرآن**، (تحقيق: عيسى شحاتة)، دار قباء، القاهرة، 1998 م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت 702 هـ). **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ط2، (تحقيق: أحمد الخراط)، دار القلم، دمشق، 1985 م.
- المؤدِّب، القاسم بن محمد. **دقائق التصريف**، (تحقيق: حاتم الضامن وآخرون)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1987 م.
- المباركفوري، صفي الرحمن، (2005 م). **الرحيق المختوم**، ط1، دار الفكر، بيروت.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت 285 هـ). **المقتضب**، ط1، 3 م، (تحقيق: حسن حمد)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999 م.
- المجالي، محمد خازر، (2004 م). ما اختلف رسمه من الكلمات القرآنية في المصاحف العثمانية، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، جامعة الكويت، (عدد 56).
- المجالي، محمد خازر، (2004 م). **الوجيز في علوم الكتاب العزيز**، ط1، منشورات جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت324 هـ). **السبعة في القراءات**، ط2، 1م، (تحقيق: شوقي ضيف)، دار المعارف، القاهرة.

- محمد، صابر حسن، (1988 م). **روائع البيان في علوم القرآن**، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت.
- محيسن، محمد سالم، **تاريخ القرآن الكريم**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- مختار، أحمد و مكرم، عبد العال، (1997 م). **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء**، ط3، عالم الكتب، مصر.
- المرادي، الحسن بن قاسم، (ت 749 هـ). الجني الداني في حروف المعاني، ط1، (تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد فاضل)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992 م.
- ابن أبي مريم، نصر بن علي، (ت 565 هـ). **الموضح في وجوه القراءات وعللها**، ط1، 3م، (تحقيق عمر الكبيسي)، منشورات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، 1993 م.
- مصطفى، إبراهيم وآخرون، (1989 م). **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، استانبول.
- مصطفى، زيد عمر، (1994 م). **أضواء على سلامة المصحف الشريف من النقص والتحريف**، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (ت 711 هـ). **لسان العرب**، ط3، 17 م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1993 م.
- المهدوي، أحمد بن عمار، (ت 440 هـ). **شرح الهداية**، ط1، 2 م، (تحقيق: حازم حيدر)، مكتبة الرشد، الرياض، 1995 م.
- ناصف، حفني، (1958 م). **حياة اللغة العربية**، ط2، مطبعة جامعة القاهرة.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (ت 338 هـ). **إعراب القرآن**، ط1، 5 م، (علق عليه: عبد المنعم خليل)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.
- نصر، محمد موسى، (1998 م). **اختيارات الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام ومنهجه في القراءة**، ط1، مكتبة الحامد.
- النووي ، يحيى بن شرف (ت 676 هـ). **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** ، ط6، 10 م، (تحقيق: خليل مأمون شيحا)، دار المعرفة، بيروت، 1999 م.
- ابن هشام، عبد الملك، (ت 218 هـ). **السيرة النبوية**، 2 م، (تحقيق: مصطفى السقا وآخرون)، دار المعرفة، بيروت.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، (ت 761 هـ). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 4 م، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت، 1996 م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، (ت 761 هـ). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ط1، 2 م، (تحقيق: بركات يوسف)، دار الأرقم، بيروت، 1999 م.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، (ت 643 هـ). **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، 6م، (قدم له ووضع حواشيه: إميل يعقوب)، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م.

IMAM MAKI BIN ABI TALIB'S RULES OF PREFERENCE AND CHOOSING IN QUR'ANIC RECITATION

By

Yahia Ahmed Salman Jalal

Supervisor

Dr. Ahmed Khalid Shukri, Prof.

Abstract

This research tackles the issue of Preference and Choosing generally related to the recitals. He defined these two terms and showed difference between them then discussed the status of selection and its influence on recitals science by propounding the significant stages that recitals science went through , then broached the Subject of the last recital , the collection by Abu Bakr , and collection by Othman then choice of Bin Mujahid to the seven recitals , then others selection to the ten.

The study showed the reason for preferring one recital over another by inference of the rules upon which Imam Maki Bin Abi Talib adopted in his Choosing to the recitals. Some of these rules were relating to narrators which are recited most and recital of Al

Harimain people, others were relating to meaning which is clearer to denote the meaning , speech context , others related to language which is the origin of the language, the more , the lighter and that has a match (recital), others related to Holy Quran Calligraphy , i.e. compatible or same as Othman letters shape while others related to what has been referred to holy prophet peace be upon him.